جامعــة مولــود معمــري تيــزي-وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثيــر التعدديــة الطائفيــة علــى بنــاء الدولــة فــي لبنـــان

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية –

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:

- موالي حنان
- حماني أمينة

إشراف الأستاذة:

- د/ لعمراني آسيا

أعضاء لجنــة المناقشـــة:

- د/شيخ فتيحة .....رئيسا
- د/لعمراني آسيا .....مشرفا
- د/عطيش يمينة .....عضوا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهـــــداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن و سقتني من نبع حنانها و عطفها الفياض إلى من كان دعاؤها و رضاها عني سر نجاحي أمي الغالية حفظها الله لي.

إلى رمز الكفاح في الحياة إلى الذي تعب من أجل تربيتي إلى من غرس القيم والأخلاق في قلبي إلى من أحمل لقبه بكل فخر و إعتزاز أبي أطال الله في عمره.

إلى من قاسمني عطف و حنان أمي و أبي كشمعة و نور البيت أخي عماد حفظه الله .

أهدي هذا العمل إلى التي ودعتني ذات أمس و لم تقل لي كلمة الوداع إلى جدتي وردية رحمك الله.

إلى كل من علمني حرفا و صرت له عبدا أساتذتي الكرام من الطور الإبتدائي إلى ما بعد التدرج .

إلى كل زملائي في قسم العلوم السياسية .

إلى كل هؤلاء أهدي لهم ثمرة جهدي .

حـــنـــان

الإهـــــداء

إلـــــــى:

أمي العزيزة حفظها الله، أعز ما أملك في الوجود.

إلى روح أبي وجدي رحمهما الله.

إلى أخي وأختي، إلى صديقتي ياسمين، وكل من كانوا برفقتي.

إلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية.

إلى كافة أسرة قسم العلوم السياسية.

أمينـــــة

كلمــة شكــر

بعد السجود لله نشكر سبحانه وتعالى على حسن توفيقه لنا في شق طريق العلم وإتمام هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالشكر الجزيل والثناء العطر إلى :

الأستاذة المشرفة "**لعمراني آسيا**" على مساعدتها لنا ونصائحها القيمة والإرشادات التي قدمتها لنا طوال فترة البحث والمشوار الدراسي ونشكرها على صبرها علينا في جميع الحالات .

كما نشكر كل من مدنا يد المساعدة سواء بنصيحة أو إنتقاد من قريب أو من بعيد .

إلى كافة أسرة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو.

خطــة البحـــث

مقدمة

الفصل الأول : مقاربة مفاهمية و نظرية حول الطائفية و بناء الدولة.

تمهيد

المبحث الأول : الاتجاهات المختلفة في تفسير الطائفية.

المطلب الأول : تعريف الطائفية و المفاهيم المتداخلة معها.

المطلب الثاني : آليات التعامل مع ظاهرة الطائفية.

المبحث الثاني : متطلبات و اتجاهات بناء الدولة.

المطلب الأول : مفهوم بناء الدولة.

المطلب الثاني : متطلبات بناء الدولة.

المطلب الثالث :الاتجاهات النظرية في بناء الدولة.

خلاصة الفصل

الفصل الثاني : واقع التعددية الطائفية في لبنان.

تمهيد

المبحث الأول : لمحة تاريخية على التركيبة المجتمعية في لبنان.

المطلب الأول : الطوائف في لبنان.

المطلب الثاني : الحرب الأهلية اللبنانية.

المبحث الثاني : بنية النظام السياسي اللبناني.

المطلب الأول : اتفاق الطائف.

المطلب الثاني :المؤسسات السياسية في لبنان.

خلاصة الفصل

الفصل الثالث : أثر التعددية الطائفية على البناء السياسي للدولة في لبنان.

تمهيد

المبحث الأول : النظام الانتخابي و الحزبي في لبنان.

المطلب الأول : النظام الانتخابي اللبناني.

المطلب الثاني : النظام الحزبي اللبناني.

المبحث الثاني : تحديات بناء الدولة في لبنان.

المطلب الأول : التحديات الداخلية.

المطلب الثاني : التحديات الخارجية.

خلاصة الفصل

الخاتمة

تمهيد:

برزت الطائفية كمفهوم معرفي وإيديولوجي في الأحداث الأخيرة التي اجتاحت العالم بأسره و خاصة خريطة التغيرات العالمية، هذا البروز الخطير ينذر بتداعيات كثيرة في حال تصاعد الصدمات العنيفة بين الطوائف فالصراعات التي تتشكل بسببها أشدها بأسا وتدميرا أن تكون حربا دينية بنسخةٍ طائفية، فعندما تتأجج هذه الصراعات فإن التوتر وزعزعة الإستقرار الداخلي سيتحقق لا محالة منه مما يشكل خطرا على بناء الدولة من جهة أخرى فالتاريخ القديم والمعاصر يحفل بأحداث لا تنسى، فطبيعة الصراع الطائفي هي تشريع للإستقرار والتوتر وإنهيار الدولة فالاختلاف العرقي و المذهبي كان له دور كبير في صعود هذه النزعة وأصبحت مصدر تهديد لإستقرار الدولة التي تتشكل من عدة طوائف وأكبر مثال على ذلك جمهورية لبنان.

تعتبر الجمهورية اللبنانية هي إحدى الدول العربية التي عرفت تعدد الحضارات وذلك لتوسطها الشمال الأوروبي والجنوب العربي والشرق الأسيوي والغرب الإفريقي، وكانت هذه الوسطية سببا لتنوعه وسببا في الوقت نفسه للحروب و النزاعات على مر الزمن، تجلت على شكل حروب و نزاعات أبرزها الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت نحو خمسة عشر عاما، لتبدأ الأزمات في لبنان عندما يتصاعد نفوذ مجموعة طائفية معينة، فتحاول الإمساك بزمام السلطة، بينما الطائفة المسيطرة تحاول البقاء في السلطة، الأمر الذي كان له أثر على مجرى الحياة السياسية اللبنانية.

كان للطائفية دور أساسي في تكوين بنية المجتمع اللبناني وفي إنشاء دولته و نظامه السياسي، وبالتالي يعاني لبنان من واقع سياسي وإجتماعي وأمني مضطرب منذ تكوينه الأمر الذي أدى إلى تحويل البلد إلى مستعمرات طائفية منغلقة على ذاتها يقودها التعصب

الطائفي والمذهبي، لذا يمكن اعتبار الأزمة اللبنانية من أهم وأعقد القضايا في التاريخ العربي الحديث والمعاصر.

لذلك لا يزال بناء الدولة الحديثة بنظام جديد بعيد عن الطائفية السياسية، يشكل تحديا كبيرا بالنسبة للبنانيين بسبب صعوبة التوفيق بينها،من هنا تبرز التعددية الطائفية كإشكالية متعلقة ببناء الدولة، والقدرة على بناء الدولة الديمقراطية واستيعاب هذه التعددية.

أهمية الدراسة :

يتناول الموضوع دراسة جدية وحيوية تبرز فيها أهمية الصيغة الطائفية وتأثيرها على البناء الدولاتي، وتبيان مدى فعاليتها رغم دعوة اتفاق الطائف لإلغائها، كما تهدف هذه الدراسة لبيان هذه الإشكالية بخلفياتها المتعددة وأثرها على النظام السياسي اللبناني.
يحاول هذا البحث دراسة واقع التعددية الطائفية في المجتمع اللبناني، كما يسلط الضوء على الحرب الأهلية اللبنانية 1975 واتفاق الطائف الذي دعى لإلغائها، كما نتحدث عن أبرز التحديات التي تواجه عرقلة مسار بناء الدولة اللبنانية .

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة دوافع للبحث في موضوع التعددية الطائفية وتأثيرها على بناء الدولة نوجزها فيما يلي :

أ. الأسباب الذاتية :

- الرغبة في معالجة موضوع التعددية الطائفية كونه ينتمي إلى مجال التخصص، وهو حقل الدراسات المتوسطية .
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من المواضيع .

- إشكالية بناء الدولة لا تخص فقط المجتمعات التعددية، لكنه يكون أكثر تعقيدا بالنسبة للأولى، لهذا أردنا الوقوف على تأثير التعددية عليها وأبرز التحديات التي تعرقل مسار البناء الدولاتي .

ب. الأسباب الموضوعية :

- يشكل موضوع الطائفية و التعددية الطائفية قلقا بحثيا ملحا.
- هذا الموضوع يشكل محاولة للإقتراب من قضية الطائفية كقضية نظرية تشكل صلب العديد من الأبحاث الإجتماعية والسياسية وترتبط في أغلب الأحيان بتأثيرها على مشكلة بناء الدولة، وإهتمام الباحثين والمنظرين بهذا المجال خاصة البحث في التحديات التي تواجه بناء الدولة .
- تنامي الجدل حول الطائفية ومدى صلاحيتها كنظام حكم، وهل تؤثر في البناء السياسي الدولاتي، وهذا ما يؤكد ضرورة البحث فيها.

أدبيات الدراسة :

تم اعتماد مجموعة من الدراسات المتوفرة حول الموضوع من كتب ومقالات علمية ومذكرات تخرج، وعلى سبيل المثال يمكن ذكرها فيما يلي:

- دراسة للباحث **جوزيف أبو خاطر، حول "المسألة اللبنانية"**، تناول من خلالها ظروف نشأة لبنان الكبير مرورا بفترات زمنية تاريخية من الانتداب الفرنسي على لبنان إلى غاية استقلال هذا الأخير مع سرد التطور التاريخي للطائفية في لبنان .
- دراسة للباحث **برهان غليون،** بعنوان « **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** » ، تضمنت مسألة الأقليات و واقعها ومشكلاتها خاصة في العالم العربي والإسلامي، كما تحدث الباحث عن النزاع الطائفي وربط الطائفية بالمجال السياسي واستعمالها من طرف أصحاب السلطة لتحقيق مصالحهم، إلا أن تناوله لموضوع الطائفية كان من

واقع المجتمعات العربية التي تعاني من صراعات طائفية على عكس المجتمعات الغربية، و من هنا كانت رؤية الكاتب لمصطلح الطائفية سلبية بالأساس .

- دراسة للباحث **برهان غليون**، تحت عنوان: "**نقد مفهوم الطائفية**"، تطرق من خلالها إلى مفهوم الطائفية حيث أكد أن هذا المفهوم ينتمي لمجال السياسة كما نفى وجود علاقة بين الطائفية وتعدد الأديان والمذاهب .
- مذكرة تخرج للباحث **خالد مزابية** ، بعنوان: « **الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي – دراسة حالة لبنان** –» . تناول الباحث في دراسته موضوع الطائفية السياسية وكيف تؤثر على الاستقرار السياسي، وتطرق إلى التطور التاريخي للطائفية السياسية في لبنان وانعكاسها على استقرار لبنان .
- مذكرة تخرج للباحثة **جميلة غريب**، تحت عنوان: « **المواطنة و المواطنية في ثقافة الشباب الجامعيين الحداثة وأصولية المجتمع الأهلي نموذج الشباب الجامعي في صيدا والرابية وطرابلس**» . تناولت فيها الباحثة موضوع الطائفية وتأثيرها على تحقيق المواطنة في المجتمع اللبناني قد يكون حتى المجتمع المدني أو حتى النظام العلماني الحل الذي ينقل البلاد إلى بناء دولة الديمقراطية المبنية على أساس المواطنة.

إشكالية الدراسة :

تعالج هذه الدراسة إِشكالية التعددية الطائفية وبناء الدولة، والتي تعد من أبرز وأعقد المواضيع المطروحة، وعليه فإِن الإشكالية الأساسية للبحث هي كالتالي :

- **إلى أي مدى تؤثر ظاهرة التعددية الطائفية على بناء الدولة في لبنان ؟**

إِنطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا أن نطرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع :

- هل الطائفية مرتبطة بمجال الدين أو السياسة، وهل هي تحمل مدلولا سلبيا ؟
- ما واقع التعددية الطائفية في لبنان، وهل توظف في العمل السياسي ؟
- هل تشكل التعددية الطائفية تحديا فعليا في عملية البناء الدولاتي، وهل تؤثر على العملية الإنتخابية والحزبية؟

حدود الإشكالية :

أ. النطاق المكاني :

سنتطرق إلى موضوع التعددية الطائفية وأثرها على بناء الدولة، وذلك بالتركيز على دراسة حالة لبنان، هذا الأخير يحتل موقعا استراتيجيا مهما، فوجوده على ساحل البحر المتوسط وتوسطه للطرقات التجارية بين أوروبا وآسيا وإفريقيا جعله مصبا لثقافات عديدة أعطته أهمية تاريخية .

ب. النطاق الزماني :

بما أن موضوع الدراسة يعالج التعددية الطائفية في لبنان، فإن المجال الزمني لهذه الدراسة سيركز على التطورات التاريخية للطائفية في لبنان منذ استقلاله، غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب موضوع تقتضي العودة إلى فترات سابقة، فالعودة إلى فترة قبل إنشاء لبنان الكبير أو عهد المتصرفية مهم في تفسير التحولات التي عرفها لبنان .

فرضيات الدراسة :

إنطلاقا من إشكالية البحث التي تدور حول التعددية الطائفية وتأثيرها على بناء الدولة والأسئلة الفرعية التي تلتها وضعنا مجموعة من الفرضيات، هي بمثابة أجوبة أولية على التساؤلات الفرعية مسبقا وهي كما يلي :

- لا يحمل مفهوم الطائفية مدلولا دينيا أو سياسيا فقط بل يعبر عن مزيج بين المفهوم الديني و السياسي لكن إستعماله أكثر في المجال السياسي ، وبالتالي ليس له دلالة سلبية فقط بل يعبر عن إطار ديمقراطي .
- بنية الطائفة حقل للعمل السياسي يوظف عبرها الدين والمذهب فتحولت إلى حقل إجتماعي ثقافي و سياسي قابل لتوليد نزعة طائفية سياسية .
- العملية الإنتخابية والحزبية في لبنان تتم وفق تعدد الطوائف بالتالي هي تشكل تحديا فعليا في عملية البناء الدولاتي.

الإطار النظري للدراسة :

في إطار تناول دراسة تأثير التعددية الطائفية على إشكالية بناء الدولة تمت الاستعانة ببعض النظريات التي تخص التنمية السياسية :

أ. نظرية التحديث :

هي نظرية تدرس مجتمعات العالم الثالث تنطلق من جانب البناء الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتخلقة، كذلك البناء السياسي لها مقارنة بين بنية الدول الغربية المتطورة، وذلك من خلال إعتمادها على مفهوم الديمقراطية.

ب. نظرية التبعية :

هي نظرية مفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب يعود سببها إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال من خلال الاستعمار.

الإطار المنهجي للدراسة :

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة ببعض المناهج، وعليه تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي :** الذي سيساعد على وضع الظاهرة في محيطها و ظروفها الأساسية، والغرض من استخدامه هو استقراء ما في لبنان والحرب الأهلية اللبنانية وتطورها.
- **منهج دراسة الحالة :** تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث حيث يتم التركيز على أثر التعددية الطائفية في لبنان، والتحديات التي تواجه إشكالية بناء الدولة اللبنانية .
- **الاقتراب القانوني :** حيث تمت الاستعانة بالمواد الدستورية والقانونية في دراسة اتفاق الطائف 1989، وبعض مواد الدستور اللبناني .
- **اقتراب الجماعة:** فالنظام السياسي هو شبكة معقدة من الجماعات تتفاعل فيما بينها باستمرار، والصراع بين هذه الجماعات هو الذي يفرز من يحكم، والاستعانة بهذا الاقتراب سيساعد في فهم طبيعة النظام السياسي اللبناني ومدى ارتباطه بتكوين الطوائف واتجاهاتها وقدرتها على التأثير.

تمهيد:

أن تكون الطائفية واقعا يعيشه المجتمع يرضى و يكون قادرا على مواجهته و تهذيبه، من منطلق كونه تعبيرا على التعددية الفكرية هو شيء،وأن تكون الطائفية قاعدة لبناء الحياة السياسية في بلد ما هو شيئا آخر،في الحالة الأولى تكون فكرة التعايش على أساس التنوع الثقافي هي الغالبة ،أما في الحالة الثانية فإن ما يغلب هو الصراع بين هذه الطوائف وسعي كل طائفة لإضعاف الطوائف الأخرى وصولا إلى الاقتتال الأهلي.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين،المبحث الأول تحت عنوان الاتجاهات المختلفة في تفسير الطائفية والذي بدوره ينقسم إلى مطلبين المطلب الأول يتحدث عن مفهوم الطائفية وأبرز المفاهيم المتداخلة معها،أما المطلب الثاني فسنحاول فيه معالجة ظاهرة الطائفية من خلال مجموعة من الآليات،في حين يكون المبحث الثاني تحت عنوان المتطلبات والاتجاهات النظرية في بناء الدولة والذي بدوره يحتوي ثلاث مطالب :المطلب الأول يتحدث على مفهوم بناء الدولة أما المطلب الثاني يتناول متطلبات بناء الدولة فيما يتحدث المطلب الثالث عن الاتجاهات النظرية المفسرةلبناء الدولة.

المبحث الأول: الاتجاهات المختلفة في تفسير الطائفية

يعتبر مفهوم الطائفية من المفاهيم الغامضة بسب تداخله مع بعض المصطلحات الأخرى المتشابهة، والتي تزيد مفهومه تعقيدا كالأقلية، الإثنية،القومية والعرقية.

المطلبالأول: تعريف الطائفية و المفاهيم المتداخلة معها

1-تعريف الطائفية :

لغة: ذكر **محمد الرازي** :"الطائفة من الشيء قطعة منه، أو جزء منه، وقوله تعالى:"وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين " (سورة النور الآية رقم 02)،وقال **بن عباس:** الواحد فما فوقه،وقال مجاهد:الطائفة الرجل الواحد إلى الألف، وقال عطاء :أقلة رجلان ،وقال طائفة من الناس وطائفة من الليل.... "[1].

اصطلاحا:عرفتها محكمة العدل الدولية1930 : "هي مجموعة من الأشخاص يعيشون وينتمون إلى عرف أو ديانة أو لغة أو تقاليد خاصة بهم ، حيث يتحدون بواسطة العرف أو الديانة أو اللغة في شعور يتميز بالتماسك بهدف المحافظة على تقاليدهم و عبادتهم "[2].

الطائفة حسب **زياد حافظ:**"شكل من أشكال التغرب وهي في الكثير من الحالات تتناقص مع الديمقراطية كما أنها تعني الشمولية في مظاهرها ، بحيث تمنع تمثيل كافة المواطنين و تحد الرغبة في الاستقلالية إضافة إلى ذلك فهي تزرع ثقافة الخوف ".

---

[1] محمد الحسناوي، "المسألة الطائفية من منظور وطني"،الموقع الالكتروني :

http:www.mokarabat.com/mo4.htm2017 يوم 26 مارس

[2] جميلة محمد غريب،"المواطنة في ثقافة الشباب الجامعي بين الحداثة و الأصولية و المجتمع الاهلي"، (رسالة اعدت لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاجتماعية،كلية العلاقات الانسانية و العلوم الاجتماعية،جامعة لبنان، 2010-2011)، ص ص48 -50.

من هنا تتم صياغة المفهوم العام للطائفة فهي عموما جماعة من البشر ينتمون إلى عرف أو دين معين، يؤدي بهم إلى التماسك و التلاحم للمحافظة على عاداتهم و تقاليدهم.

الطائفية هي كلمة مشتقةإذن من الطائفة وهي ليست انتماءا دينيا كما عرفتها بعض المجتمعات بل هي سياسة مبرمجة تعتمدها الطبقات المسيطرة لديمومة سيطرتها على حساب الثقافة و الدين و الإنسان كانسان .

يعرفها **بيتر بيرغر** :"الطائفية شكل من أشكال الرابطة الدينية بلا منازع و إن الطائفية هي ذات الشكل الذي يظهر نتيجة التأثير المباشر للدين"[1].

أما **كارل ماكس** و **فريدريك انجليز** فقد ميزا بين الطائفة السياسية و الطائفية الدينية، إذا نظرا إلى الطائفية على أنها حركة احتجاجية من المحرومين اقتصاديا ،أما الطائفة السياسية فوجدا أنها الشكل الحديث للطائفية .

وبالنسبة **لماكس فيبر و ارنستترو لتش** يؤكدان أن الطائفية مجموعة من المؤمنين بمبادئ معينة ذات عضوية اختيارية أو تعاقدية [2].

ويخرج فيبر بذلك التعريف من الإطار الديني إلىالإطار السياسي.

مفهوم الطائفة السياسية : هي انتقال الطائفية إلى مفهومها العام أي تواجدها على مستوى الأفراد داخل المجتمع إلى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد و تمثيلها على مستوى الدولة[1].

---

[1] مزابية خالد، "الطائفية السياسية و أثرها على الاستقرار السياسي"، (مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012) ،ص ص 6-8.

[2] برهان غليون، "نقد مفهوم الطائفية"،مجلة الآداب البيروتية الصادرة بكانون الثاني 2007، تاريخ النشر 17 فيفري 2017 ،الموقع الالكتروني :

www.mominoun.com/article/%D8%AZ%D9%8A-43382017يوم5ماي

وعليه يمكن التطرق إلى بعض التعاريف :

حيث تعرفها الموسوعة السياسية أنها نظام سياسي متخلف يتركز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، و تشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسيللدولة وهذا كيان ضعيف لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه[2].

إذن فهذا النظام يحرم المجتمع من اقتصاد العقلانية في التفكير و العلاقات الاجتماعية كوسيلة للانتداب.

يؤكدبرهان **غليون**أنالطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين أو العقيدة وإنها تشكل سوقا سوداء للسياسة أكثر ما تعكس إرادة قيم أو مبادئ أو مذاهب دينية لجماعة خاصة وهي تعني مجموعة من الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات الطبيعية أي ما قبل السياسة منه الإثنية و الدينية المرتبطة بظاهرة المحسوبية أو المافيا[3].

فحسب **برهان غليون** الطائفية لا ترتبط بوجود مذاهب دينية متعددة في المجتمعولا يوجد مشاعر انتماء قوية تشد الأفراد إلى طوائفهم، فهذا أمر طبيعي لكن يتم استغلالها من طرف أصحاب صنع القرار أو كل من له مصلحة في تغليب طائفة على أخرى لزيادة الصراع المذهبي في المجتمع الواحد.

وعند الحديث عن الطائفة نتذكر مفاهيم مرتبطة بها سواء كانت هذه المفاهيم تتناقص معها أو تتشابه معها إلى حد التطابق نذكر منها :

---

[1] عبد الوهاب الكيالي و(آخرون)، الموسوعة السياسية،بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1979 ، ص 745 .

[2] سمية بلعيد،النزاعات الإثنية في افريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها،(مذكرة لنيل شهادةالماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010)، ص 14.

[3] برهان غليون،نقد مفهوم الطائفية،مرجع سابق، ص 49.

- **الإثنية** :مصطلح الإثنية يعني أناس أو قوم وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة الإثنية، التي ينتمي إليها فاليونانيون يرون أن الإثنية هي جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل، ومن جانب آخر كان الأوربيون في العصور الوسطى يطلقون لفظة الإثنية على غير المسيح واليهود.

أما في المدلول المعاصر للجماعة الإثنية فهي حسب **أنتوني سميث** فهناك ست فئات رئيسية تتيح لنا الدخول في قواعد الهوية الإثنية، وهي :الاسم والتاريخ والماضي المشترك والثقافة والإقليم والتضامن بين الأفراد[1].

- **الأقلية:** كلمة الأقلية في الموسوعة السياسية هي عبارة عن مجموعة من سكان قطر أوإقليمأو دولة ما تخالف الأغلبية.

أما في الانتماء العرقي فهي جماعة متمايزة ثقافيا أو إثنيا أو عرقيا ضمن مجتمع أكبر كما تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأقليات بأنها : "مجموعة رعايا في دولة ما تختلف عن الأغلبية في الانتماء الإثني أو العرقي أو القومي أو الديني، وتشعر هذه الأقليات بالحاجة إلى تشريعات تضمن حماية حرياتها الدينية و الثقافية ومساواتها مع الأكثرية في التمتع في جميع الحقوق السياسية و المدنية"[2].

و من هنا نستنتج أن مفهوم الأقلية مرهون بوجود جماعة أقل عددا و غير مسيطرة وذات وضع اجتماعي أدنى تعاني من الحرمان في المشاركة الكاملة في حياة المجتمع والتمتع بنفس مستوى الحقوق و الامتيازات لجماعة الأغلبية الأكثر عددا والمسيطرة سياسيا و بالتالي اقتصاديا و اجتماعيا.

---

[1] برهان غليون،نقد مفهوم الطائفية،مرجع سابق،ص ص 50-51.

[2] نفس المرجع السابق،ص ص17-21.

- **العرقية** :يرى المفكر **بيتر ويد** أن مفهوم العرق مفهوم غير واضح فالعرقية قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك فهي تعتبر شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة أو المعتقدات، وقد استخدم مفهوم العرق في النقاشات العامة لتوظيف جماعة من البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض، و يكرسون الاختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل حيث تظهر مئات الدراسات أن الخصائص الجسدية التي تميز عرق عن عرق آخرليست معايير ثابتة بل هناك عوامل أخرى كالمناخ و التغذية وهي عوامل تساهم في تكوين العرق بين عوامل عديدة[1].
- **القومية** :من أكثر التعريفات شمولا و أوسعهاإحاطة بالموضوع فهي تعبر عن ذات الأمة في مجال جماعة الأمم(الجماعة الإنسانية الشاملة) وهي من الداخل تعبير عن إحساس الفرد بارتباطه بالحياة المشتركة بمفاهيمها وأساليبها التي تختص بها أمته، وهو إحساس يؤدي إلى تضامن أبناءالأمةتضامنا طبيعيا لما يستوعب تقييد الأنانية الفردية تقييدا ذاتيا مصدره الفرد من أجل صالح الجماعة[2].

يعرف **جون ستوجر** القومية بأنها :"وعي تجمع بشري له مصيره المشترك و رؤيته المستقبلية الموحدة".

كما يعرفها **هنسلي** بأنها حالة عقلية في ظلها يصبح الولاء السياسي متجها للأمة[3].

رغم كل هذا الاختلاف بين المفاهيم لكل مفهوم تعريفه الخاص يميزه عن باقي المصطلحات مع بقاء بعضها في التداخل.

---

[1] احمد وهبان،الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر،ط1،القاهرة جامعة الاسكندرية،2007 ص ص 11-13.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 27-30.

[3] حسن قرة ولي،الحلول العلمية المطبقة لمشكلة القوميات و الأقليات في إيطار القانون الدستوري و الدولي،ط1،بيروت: دار الفرابي،2004 ،ص ص 51-52.

المطلب الثاني :آليات معالجة ظاهرة الطائفية

لا تزال بعض الدول و كذلك بعض المجتمعات مستمرة في تكريس التهميش الطائفي، بل لا تعترف بوجود الطوائف الأخرى وهناك بعض الدول و المجتمعات أيضا تعرف شعارات التمييز ضد الطوائف لكنها تمارسه،أما محاولات علاج الطائفية فهي تتراوح بين تنظير بعيد عن الواقع و تفعيل ليس له حض.وعند الحديث عن معالجة الطائفية لابد أن نتطرق إلى الحديث عن مدى تشبع ذاكرة الأفراد الذين عانوا من التمييز الطائفي و التهميش السياسي والإقصاء الاجتماعي والمعاناة والألم، ولا يمكن لهذه المعاناة أن تزول إلا بقناعة الفرد لمحاولة التناسي، ولا يتحقق ذلك التناسي إلا بثمن معنوي يرضي النفوس أولالا بقلب المعادلة و تبديل المواقع يعني أن يصبح "مظلوم الأمس هو ظالم اليوم" بل يعني سيادة العدالة الاجتماعية و المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات و الاحترام المتبادل بين مجتمعات الوطن الواحد عبر حرية الممارسة الدينية و العقائدية.

ومن ناحية أخرى لا يمكن الخروج بصيغة علاجية واحدة للمشاكل الطائفية تتناسب مع كل متعدد الهويات، لأن لكل بلد متعدد الثقافات صيرورته التاريخية الاجتماعية و السياسية وموازين قوى تدير فئة الظروف الداخلية و محيطا إقليميا متنوعا له امتداداته الداخلية ... فلكل بلد علاج خاص به، فمثلا قد تنجح وصفة علاج مشاكل التمييز العنصري في جنوب إفريقيا لكن ليس بالضرورة نجاح الوصفة ذاتها للتمييز العنصري لبلد آخر كفلسطين فقد تناسب وصفة علاج الطائفية في إيرلندا لبلد مثل تركيا لمعالجة مشكلة الأكراد فيها و قد لا تتناسبهكذا دواليك، ومن هنا يصبح من الطبيعي لكل بلد صيغته الخاصة به لمعالجة المشاكل الطائفية. هناك من يقول أن ما يطرح من أفكار في معالجة الطائفية هي مجرد أوهام لا تصل للمعالجة الحقيقيةمطلقا، نقول أن كل مشروع فكري أو عملي يبدأ في هذه الدنيا بخاطرة و أن كل واقع مر يتطلب تقليب الأفكار للخروج بحل ثم إن هذه

الأفكارالمطروحة للمعالجة ليست مثالية لكن هناك محطات أساسية ينبغي الأخذ بها تارة كأساس لنجاح معالجة الطائفية وتارة كإرشادات في هذا الطريق لابد من تطبيقها كمسارات ضرورية في هذا الصدد منها :

1-أهمية وجود جهة تتصدى للمشاكل الطائفية :

موضوع الطائفية يخلق حالة من الصراع بين المفكرين و السياسيين حول وجود مشكلة طائفية في العالم العربي أو لا، منهم من يعتقد بعدم وجودها و بالتالي ينبغي الابتعاد على التركيز فيها و طرح معالجات لها لأن ذلك يلغي الانشغال بها عن القضايا الأهم كالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و منهم من يعتقد بوجودها من خلال المؤشرات القديمة الحديثة والمتجددة [1].

يبتعد أصحاب الرأي الأول تعمدا أو نسيانا عن قراءة الظاهرة من بعدها التاريخي، عبر الغوص في اكتشاف تطور المجتمعات البشرية تاريخيا من وجود الإنسان على كوكب الأرض، وفهم دوافع النزاعات بين أهل الديانات المختلفة أو بين أهل الطوائف والمذاهب داخل الدين الواحد أو بين الأعراف المختلفة في البلد الواحد، فلهذا الغرض يؤكد وجود المشكلة ما يدفع لاستخلاص أهم العبر في كيفية استئصال المشكلة الطائفية[2].

إن الخطر لا يكمن في الاعتراف بوجود المشكلة وإنما في غياب العمل الفعلي والملموس لمعالجتها هذا الغياب قد يهدد الوطن الواحد من قبل أخطار قنابل الطائفية المهددة بالانفجار إذا لم تتم معالجتها لذلك أخذت هيئة الأمم المتحدة على عاتقها الاهتمام بالموضوع لا لتؤكد وجود المشكلة بل سعيا لتجنب مضاعفاتها المستقبلية فمشروع معالجة

[1] راغب السرحاني،الفتنة الطائفية في مصر الجذور الواقع المستقبل،ط1 ،القاهرة:أقلام للنشر والتوزيع و الترجمة، 2011، ص ص 50-53.

[2] النزاعات الطائفية في منطقة الخليج،منتدى العلاقات العربية الدولية،الدوحة،2012، ص15.

التوترات المذهبية والعرقية في العالم العربي هو حصيلة أعمال"وحدة القضايا الطارئة والنزاعات" التي أنشأتها "الاسكوا" بين عامي 2006 و 2007 بميزانية تبلغ مليون دولار .وحسب **انطوان منصور**رئيس الوحدة حينها فإن هذا المشروع يستهدف المساهمة في الحد من التوترات والنزاعات في المنطقة والتخفيف من آثارها السلبية على التنمية الاجتماعية والسياسية والأنشطة المقترحة لذلك كثيرا ما تتراوح ما بين إعداد دراسات وإنشاءشبكات من المثقفين وعلماء الدين والتربويين وتعزيز قدرات المؤسسات العامة والأهلية في مجال القيام بمبادرات وأنشطة المجموعات الشبابية في مجال ترسيخ حقوق المواطنة[1].

من زاوية أخرى فإن وجود هذا الجهاز و الذي يقوم بمهمة التشخيص المستمر لواقع وحجم المشكلة و توقي مضاعفاتها و التخطيط العلمي لمعالجتها فإنه سيساعد على تهيئة الظروف الاجتماعية و السياسية لكل الخطوات التنموية ، وهي من الخطوات الضرورية لنجاح التنمية المستدامة دون عراقيل قائمة على المشاكل الطائفية و العرقية، و القاعدة التي يجب توليها الاهتمام الفعلي هي أن المشكلة الطائفية تمثل عائقا حقيقيا للتنمية أو الاهتمام بمعالجتها يعتبر عنصر من عناصر تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تشكيل جهاز يحتوي التصرفات الطائفة أو تضارب مصالح الطوائف من خلال إقامة مصدات وسدود كالمشاريع الاجتماعية و مبادرات سياسية تستهدفوقاية الدولة و المجتمع من النزاعات المحتملة و لا تتوقف أهمية وجود هذا الجهاز شكليا و إنما في مقدار الصلاحيات والإدارة الحقيقية المتاحين له في تفعيل أداة و آليات لامتصاص الطائفية أو إستشراف المستقبل لتوقي المشاكل الطائفية، فالحاجة لهذا الجهاز تتمحور في كل دولة ذات مجتمع متعدد الثقافات والمذاهب والأعراف.

[1]نفس المرجع السابق،ص ص 22-23.

2-أهمية إبداع وسائل لإلغاء الطائفية:

إن تشكيل جهة للتصدي للمشاكل الطائفية لا يكفي لوحده لأنها لو تحولت لجهة غير فاعلة أولفقدانها الإرادة أو لعدم قبول بعض الأطراف لها تصبح غير فاعلة فيكون وجودها كعدمه، بينما فعاليتها تكمن في قدرتها على الإبداع في الأفكار و المقترحات التي تساهم في التخفيف من حدة التوترات الطائفية، أي بإلغاء التعاملات ذات الصبغة الطائفية السلبية على جميع الأصعدة، الدستورية الاجتماعيةالاقتصادية،سواء من قبل الطوائف اتجاه بعضهم أو من قبل الدولة اتجاه الطوائف أو من قبل الطوائف اتجاه الدولة، وذلك من خلال التركيز على الفرد لأن المواطن هو الذي تتشكل منه الطوائف، وهو ابنها وهو الذي تتشكل منه مؤسسات الدولة وهو عنصرها،فكل وسيلة تساهم في إلغاء الطائفة السلبية عند الفرد هي بالتالي إلغاء الطافية السلبية من الطوائف ومن المجتمع ومن الأسرة، من خلال ما تفسره المناهج التعليمية في المدارس والجامعات فيه من تعزيز للطائفية، لذلك يجب تفعيل مجموعة من الوسائل على صعيد التربية والتنشئة الوطنية في التعليم والتربية، مع تعزيز رقابة الدولة على المناهج و المدارس والكتب المدرسية،وكذلك على صعيد تنظيم العمل السياسي وتطوير قوانين الانتخاب، وإصدار تشريعات جديدة ضد التمييز والتفرقة، وإعادة تنظيم الدور الإعلامي بحيث تقوم على دعم مبادئ الحريات العامة من جهة، والالتزام بالمسؤوليات المواطنية كخلق رأي مساند لإلغاء الطائفية.

3-خطر معالجة الطائفية بالطائفية:

عندما تفتقد وسائل إلغاء الطائفية إلى الروح، خاصة عندما تستخدم مضامين هي ذاتها طائفية،عندئذ لا تساهم تلك الوسائل في إلغاء الطائفية، وإنما تكرس الروح الطائفية وتبقي النزاعات الطائفية قائمة للأبد،والأخطر من ذلك تكريسها في عقلية الفرد والجماعة والطوائف، حالة التحسس من الطوائف الأخرى بالمقارنة الدائمة "ما لنا وما علينا"، عند أبناء الطوائف

اتجاه بعضهم عند التكتلات الممثلة للطوائف اتجاهبعضهم و عند التكتلات الممثلة للطوائف اتجاه بعضها، ولعل أسوأ النتائج لإلغاء الطائفية بالطائفية، أن تستأثر بعض الكتل السياسية بتمثيلها الطوائف، و من ثم تختطف تلك الكتل القرار السياسي لهذه الطائفة أو تلك وعندها يصبح مستقبل الطوائف أسير النخب السياسية التي قد تمثل طوائفها أو لا تمثلها، لذلك لا عجب أن تطالب بعض الكتل، كلما حدث تغييرات في ديموغرافيا الطوائف أو أي اجتماع سياسي للطائفةببعض التغيرات الدستورية لحماية نفسها و طائفتها، وعليه فإن معالجة الطائفية بالطائفية عبر تغيير نصوص الدستور فإذا نجح يصبح هذا النجاح مجرد أعراض لمرض الطائفية [1].

4-إلغاء الاستبعاد الاجتماعي من صيغ المعالجة:

إن أي معالجة للمشكلة الطائفية في أي بلد كانت و لو كانت بالسلطة و النفوذ والإعلام لو استبعدلشريحة من المجتمع أو طائفة منهم، عندها لا تتجاوز هذه المعالجة مجرد محاولة، لأن ملامح فشل المحاولة أو نجاحها هو النتيجة الفعلية على الأرض و بين الناس، فيما يجعلهم يشعرون بالمساواة بينهم، وهي بالعادة تحتاج إلى زمن كافي لتتبين وتتضح، فالمساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على أصعدة الإنتاج، الاستهلاك، العمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي واللامساواة هي الاستعباد والحرمان، والاقتصاد من هذه المشاركة، فكلما وقع الإقتصاد الإجتماعي لطائفة ما أنتج عنه الشعور باللامساواة ما يحدث ثغرة في التضامن الاجتماعي وبالتالي ثغرة في التضامن السياسي الوطني، لأن المساواة الاجتماعيةبين

[1] نادر كاظم، استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ، ط2،بيروت مكتبة فخراوي، 2008، ص ص 212-216.

مكونات الوطن الواحد هي طريق من الطرق الموصلة للاندماجالوطني بين فئات وطوائف المجتمع المتعدد [1].

5- الجميع شركاء في المشكلة و الحل:

التنافس والصراع القائمان بين الأطراف السياسية الفاعلة في كل بلد يثيرانالتساؤل حول من يمتلك القرار السياسي ليعيد الأمور إلى نصابها عندما تحتدم الخلافات وتتدخل المصالح وتتعقد المشكلات[2] .

فهنا ينبغي التأكد مناستحالة التفرد بالقرار السياسي في هذه البلدان من قبل طرف ما في الصراع دون الآخرين، و هو الأمر الذي يجب الإقرار به من قبل جميع الفاعلين السياسيين خاصة مع غياب التشخيص المشترك فيها بينهم، و بالتالي تغيب الرؤية المشتركة والجامعة لكل الأطراف حول تحديد الأهداف الحاضرة و المستقبلية لبلدانهم، وفي كل الأحول يبقى الخاسر الأكبر هو المواطن عندما تتعثر حياته المعنية و محاولته الرسمية وتتوقف عجلة التنمية كما هو حاصل في لبنان[3].

ومنه نستنتج أن القرار في هذه البلدان، و في كل بلد متعدد الهويات الممتلكةلجميع الفصائل الحاكمة و غير الحاكمة، الأطراف ذات القاعدة الشعبية الكبيرة و الصغيرة، السلطة التنفيذية والتشريعية، و رغم الفارق النسبي في حجم التأثير في القرار، إلا أن مشاركة الجميع في صناعته هي المدخل الحقيقي لأية معالجات يراد منها الخروج من الأزمات القائمة في هذه البلدان .

---

[1] كاظم شبيب،المسالة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة ط 1، بيروت، منتدى سور الأزبكة، 2011، ص ص 222- 223.

[2] مهدي عامل، في الدولة الطائفية،ط1،بيروت:دار الفرابي للنشر،2003،ص205 .

[3] نبيل عبد الفتاح، الدين و الدولة و الطائفية، ط1، القاهرة: مؤسسة المصري للمواطنة و الحوار، 2010،ص ص 45- 48.

6- استيعاب الطائفية الإيجابية:

إن استيعاب الفارق بين الطائفية الايجابية و الطائفية السلبية يمكن المجتمعات وبالتالي الدول، من احتواء بعضهم البعض و تقبلهم للعيش المشترك و احترام ثقافاتهم المختلفة كما هو قائم في الصين و الهند و أمريكا عكس ما هو سائد في العالمين العربي والإسلامي، الذي يفهم الطائفية من جانبها السلبي نتاج ما ترسخه عجلة الأحداث السياسية في المنطقة وما تنقله وسائل الإعلام مع تكرار المفردات ذات الاتجاه السلبي، و ربطها بمفردة الطائفية لتشكل مصطلحات تسيطر على عقلية المتلقي،كاللتي سادت مؤخرا، كالاحتقان الطائفي، والحالة الطائفية والحرب الطائفية والاصطفاف الطائفي والسياسة الطائفية و النظام الطائفي.

أما الطائفية الإيجابية التي عبر عنها القرآن الكريم في قولهتعالى :"فآمنت طائفة من بني اسرائيل" (سورة الصف الآية رقم 14)، و "قالت طائفة من أهل الكتاب" (سورة آل عمران الآية 72)، فتتمثل في كونها نظاما اجتماعيا يتشكل من طائفة أو جماعة من الناس تقوم عادة على أساس ديني، ففي عالمنا العربي و الإسلامي نحن بأمس الحاجة للاعتراف الطبيعي بأهمية وجود الطوائف بنظرة اجتماعية و تنموية واسعة الأفق أي بنظرة إيجابية [1].

7- معالجة الطائفية بالديمقراطية :

الطائفية شكلا ومضمونا، هي محطة رئيسية لجميع المشاريع التي تستهدف معالجة الطائفية، وبدونها تبقى كل محاولات المعالجة مجرد محاولات ترميم وترقيع للمشكل الطائفي، ومن الضروري معرفة أنه ليس للديمقراطية قالب واحد يفترض إتباعه والعمل به، فهنالك الديمقراطية البريطانية منذ القرن السابع عشروالديمقراطية الأمريكية والفرنسية منذ أواخر

[1] نفس المرجع السابق، ص 70.

القرن الثامن عشر، فالقوالب متعددة وهي نتاج عقود وقرون من تراكم تجارب الشعوب والدول والاستفادة منها كمراجع ضرورية منها لمن يريد النجاح في معالجة المشاكل الطائفية.

ومن جهة أخرى لم يعد معنى الديمقراطية منحصرا في كونها "حكم الشعب بالشعب وفي سبيل الشعب"، بل تجاوزته إلى تداولات و معاني أخرى لمفردة الديمقراطية حتى في الدول الديمقراطية ذاتها، فقد أصبحت تعني حرية التعبير عن الرأي و الفكر، تداول السلطة، المشاركة في السلطة، تعني معالجة الأزمات الداخلية بروح التراضي، تعني الحوارات الوطنية وغيرها، و في بعض الأطروحات تجد لمعالجة الطائفية بالديمقراطية تصف الديمقراطية بالحياة الديمقراطية، كما عبر عنها الدكتور **سليم الحص** رئيس الوزراء اللبناني الأسبق بقوله:" في نهاية التحليل لا يمكن إلغاء الطائفية إلا بالديمقراطية، و تحقيق ذلك لابد أن ينتظر تطوير الحياة الديمقراطية في البلاد"، و مهما تعددت معاني الديمقراطية، و بأي معنى منها تؤخذ لمعالجة الطائفية فهي جميعها قابلة للنجاح، على عكس معالجة الطائفية بالطائفية التي بأي معنى تأخذ فمصيرها الفشل، و المشكل الخطير هو محاولة معالجة الطائفية في البلدان الشرقية بالأخذ بالديمقراطيات بينما نحن بحاجة إلى فهم و تطبيق الديمقراطية أو لا حتى تنجح في معالجة الطائفية ثانيا[1].

إن الأفكار المطروحة لمعالجة أزمة الطائفية هي أفكار واقعية اتخذتها بعض المجتمعات، حققت نجاحات كبيرة في هذا الصدد وما عادت تؤرقها مشاكل تعدد الطوائف والهويات في ساحتها مطلقا، فهذه الأفكار قد تفيد بلدا ما ولا تفيد بلدا آخر فلكل بلد خصوصيته وتاريخه، لذلك فإن آليات المعالجة المذكورة سابقا لا يمكن الاعتماد عليها للقضاء على الطائفية بل لمعالجة المشاكل و الفتن الطائفية و محاولة التعايش بين الطوائف.

[1] النزاعات الطائفية في منطقة الخليج، منتدى العلامات العربية الدولية، مرجع سابق.

المبحث الثاني: المتطلبات و الاتجاهات النظرية في بناء الدولة

من الضروري قبل الشروع في ذكر المتطلبات الأساسية و الاتجاهات النظرية في بناء الدولة،التطرق إلى التأصيل المفاهيمي للمفهوم المركب لتكون الصورة أكثر وضوحا، لأن مجمل الظواهر السياسية ظواهر مركبة تحتاج إلى التحليل خاصة ظاهرة بناء الدولة، فالمفاهيم الدالة عليه تتسم بالتعقيد وعدم الوضوحلها،سنحاول في هذا الجزء إعطاء نظرة شاملة لمصطلح بناء الدولة، من خلال إعطاء مفهوم و تعريف جامع لهذا المصطلح الذي لا يخلو من التناقضات في تعريفه، و اكتسائه أهمية بالغة من طرف المحللين و المفكرين السياسيين.

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة

1-تعريف بناء الدولة:

يشير مصطلح بناء الدولة إلى تعبير مركب، يجمع بين مفهوم الدولة من جهة، وعملية تكوينها من جهة أخرى، و لتعريف المصطلح علينا بتحليل المفاهيم الجزئية التي يتألف منها المعنى الإجمالي المراد دراسته، بناء على ذلك يجب أولا التطرق لتعريف مصطلح الدولة ثم مصطلح بناء الدولة.

أ- **تعريف البناء:** تستخدم كلمة البناء في علم الاجتماع و علم الاقتصادالمعاصر ويختلف معناها باختلاف اتجاهات المدارس التي تستخدمها، فالإشتراكية تستخدم كلمة "البناء" لتحديد الأبعاد و العلاقات الدائمة نسبيا في مستويين، فهناك:

- **البناء التحتي:** ويعني به الاشتراكيومجموع الأبعاد والعلاقات الموجودة في المستوى الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بنوعية البعد و العلاقة القائمة بين المنتج المباشر ووسائل الإنتاج و التبادل والتوزيع.

- **البناء الفوقي:** ويعني به الاشتراكيون مجموع الأبعاد والعلاقات الموجودة في المستوى السياسي والفكري للمجتمع سواء كان ذلك من زاوية شكل الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، أو من زاوية نوعية الأفكار والإيديولوجيات المتحركة في المجتمع والمحركة له.

ويعتقد الشيوعيون أن البناء التحتي هو الذي يقرر في النهاية شكل البناء الفوقي و مع ذلك فإن التأثير متبادل[1].

كما يرتبط استخدام مصطلح البناء بعملية محاكاة علماء الأنتربولوجيا لنظرائهم في علم البيولوجيا، حيث اقتبسوا منهم جملة منالمفاهيم، و ذلك لاقتراحهم المبدئي الذي يفيد مناضرة المجتمعات بالكائنات الحية إذ يرون أن المجتمع يمر بنفس المراحل ويدفع لذات العمليات التي تمر بها و تخضع لها مختلف الكائنات الحية، ومن أشهر هؤلاء**أغوستكونت، رادكليف براون، ماليونفسكي** و**هربرت سبنسر** إذ يقول هذا الأخير:"تتشابه المجتمعات مع الأفراد في سمات أربع واضحة .... ". ثم يوضح و يقول "..... كلا هما يبدأ صغيرا ثم يزادد حجما، و يتسم البناء في كليهما "الفرد و المجتمع" منذ البداية بالبساطة ثم ينمو ويتعقد ....." [2].

ناهيك من دلالة المجتمع و نموه التي أشار إليها **سبنسر**،تتنوع استخدامات مصطلح البناء خاصة لدى الموظفين الذين يعتبرون أن المجتمع هيكل يتكون من مجموعة من الأجزاء والعناصر المرتبطة تؤدي وظائف تهدف إلى المحافظة على الكل و هو النظام الاجتماعي، ويؤكد **راد كليف براون** على ذلك التصور بقوله: "إذا انتقلنا من مجال الحياة العضوية إلى مجال الحياة الاجتماعية، و تناولنا جماعة محلية مثل القبلية، لكن بوسعنا أن نتعرف وندرك وجود بناء اجتماعي". و يشرح في هذا الصدد و يقول:" ذلك أن الأفراد هم

[1] نفس المرجع السابق، ص 577.

[2] محمد شلبي،المنهجيه في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات،والأدوات، الجزائر: د د ن، 1997،ص 171.

الوحدات الجوهرية في هذه الحالة يرتبطون فيما بينهم بواسطة مجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية، تؤلف بينهم كلا متكاملا"[1] .

أما عملية البناء في حقل السياسة المقارنة فله دلالة مرتبطة بعملية التأسيس السياسي التي يعرفها **هيليوجاكورايبه**[2]بأنها "عملية زيادة متغيرات المشاركة في الدولة، ويقترح في هذا المجال ثلاثة عوامل هي : التعبئة السياسية، التكامل السياسي و التمثيل السياسي. وينقسم كل متغير إلى متغيرات فرعية تحدد مقاييسالاختلافات و توضح المتغيرات الناتجة في النظام السياسي عن الزيادة في عامل المشاركة، فمثلا يجزأ مفهوم التعبئة السياسية إلى عملية التنشئة السياسية، وهذا يؤدي إلى زيادة التأسيس في النظام السياسي.

أما حسب **دافيد استون**، فالبناء مرادف للأساس الذي يدل على "وجود علاقات متشابكة وثابتة و مجتمعة بصورة دائمة".

يقابل عملية بناء الدولة في الموسوعة السياسية مصطلح الانهيار، والذي يقصد به الشعور السياسي بفقد النظام لأهم عوامل شرعيته و إقباله على السقوط[3].

ب- تعريف الدولة:

لغة: جاء في اللغة العربيةأن كلمة الدولة بتشديد الدال مع فتحها أو ضمها، العاقبة في المال و الحرب، و قيل بالضم في المال، و بالفتح بالحرب، و قيل بالضم الآخرة، و بالفتح للدنيا، و تجمع على دول بضم الدال و فتح الواو، و دول بكسر الدال و فتح

[1] نفس المرجع ص 170.

[2] محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقترابات و الأدوات ،مرجع سابق ص171.

[3] محمد أمين بنجيلالي،مشكلة بناء الدولة دراسة ابستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير فيالعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2014-2013) ، ص34 .

الواووالإدالةالغلبة، أديل لنا على أعوائنا أي نصرنا عليهم، و كانت الدولة لنا و من هذا المعنى جاء مصطلح الدولة نتيجة لغلبتها و إلا لما كانت دولة[1].

مما سبق نفهم أن الدولة في اللغة تعني التعاقب و التناوب و الغلبة. فلهذا المعنى أثر في تصور الفكر الإسلامي أمثال **ابن خلدون** في نظريته التي تقول أن الدولة في حالة عدم استقرار أي تتبدل و تتغير، و ذلك بفعل الغلبة.

هذا في اللغة العربية إذا عدنا للغة الأجنبية فكلمة دولة يقابلها في اللغة الفرنسية(Etat) المشتقة من الأصل اللاتيني (Statut) فهي تعني:" كيان سياسي مؤلف من إقليم محدد وشعب و سلطة مؤسسة"[2].

فنلاحظ عند مقارنتنا لمفهوم الدولة في اللغة العربية و مفهوم الدولة في اللغة الأجنبية أن هناك تباين شديد ففي اللغة العربية تعبر عن التبدل و التغير، أما في اللغة الأجنبية تدل على الثبات و الاستقرار.

اصطلاحا: لا تخلو بعض الدراسات التي تناولت مفهوم الدولة من ذكر مصاعب إعطاء تعريف شامل وجامع لهذا المصطلح، و الاختلاف في الفقه و الفكر السياسيين حول هذه الظاهرة التي تتسم بالتعقيد والغموض[3]، إذ يرى الباحثون صعوبة الاتفاق على تعريف موحد للدولة، وذلك لتعدد المفكرين وعلماء الاجتماع و السياسة بما يعكس التنوع في خلفياتهم

---

[1] كنوز اسماعيل،مفهم الدولة، الموقع الإلكتروني :

Kalam felsiyasa.com/view-article.aspx?id=7 يوم22فيفري2017

[2] موسى بن سماعين، مشكلة الدولة الديموقراطية و المجتمع المدني في فكر برهان غليون ،رسالة غير منشورة لنيل شهادة الماجيستير ،جامعة منتوري قسنطينة ،تاريخ المناقشة :13 فيفري 2006 ،ص 10.

[3] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، الإعلان عن الدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في القانون، جامعة صلاح الدين أربيل 2007،ص 8.

وإيديولوجياتهم، و انتماءاتهم السياسية[1]. و قد حرص كل فقيه على إبراز فكرته في التعريف الذي أدلى به، و ترتب على ذلك كثرة التعاريف، لنا في هذا الجزء ذكر البعض منها:

يعرف الباحث السويسري **بلنتشلي:**"الدولة جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معنية بينهم طبقة حاكمة و أخرى محكومة" .

ويعرف الفقيه الفرنسي **كاريه دي مالبير:**"الدولة مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة و قاهرة"[2].

كما يعرفها الباحث**اسمان:** أنها "التشخيص القانوني لأمة ما" .

أماالباحث الإنجليزي **بونار** يقول :"الدولة وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معنية على شعب أو أمة مستقرة على إقليم محدد، و تباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة و عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها".

كذلك عرفها الرئيس الأمريكي **ويلسن** بأنهاشعب خاضع للقانون منظم يقطن أرضا معنية.

يعرفها أحد الكتاب المصريين أمثال الدكتور **وحيد رأفت:** "الدولة جماعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الاستقرار أرضا معنية من الكرة الأرضية، و تخضع لحكومة معنية تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة و تدير شؤونها و مصالحها العامة"[3].

---

[1] حميد الساعدي، مبادئ القانون الدستوري و تطور النظام السياسي في العراق، ط1، العراق: دار الحكمة للطباعة و النشر، 1990،ص30 .

[2] محمد كامل ليلة، النظام السياسة: الدولة و الحكومة، بيروت: دار النهظة العربية للطباعة و النشر، 1969، ص ص 24-25.

[3] نفس المرجع السابق ص26.

وعرفها كاتب آخر الدكتور **عبد الحميد متولي:** "بأنها عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل قانونا أمة تقطن أرضا معنية و الذي بيده السلطة العامة" [1].

يعرف **رايمون كارفيلد** الدولة : "أنها مجموعة من الأفراد، يحتلون منطقة معنية بصورة دائمة ومستقلة شرعيا عن أية سيطرة خارجية و لهم حكومة منظمة، تأخذ على عاتقها تشريع القانون وتطبقيه على جميع الأفراد و المجموعات الداخلة ضمن حدودها القانونية"[2].

كما يعرفها **كابلان** و **لازويل** أنها جماعة إقليمية ذات سيادة.

أما **روبرت ماكيفروبييج** يميزان الدولة عن المنظمات الأخرى بأنها تتميز بحق استخدام القوة العليا و القهر[3].

يعرف العالم **قارنر**:"الدولة شعب يشتغل بصفة دائمة مكانا جغرافيا معينا، أو إقليمامحددا يترابط بقوانين عامة، و بعادات، و تقاليد. و الدولة تأخذ طابع الهيئة السياسية الموحدة، حيث تقوم بممارسة الحكم من خلال أفرادها، أو من خلال حكومة منظمة تسيطر على الأفراد والأشياء داخل حدودها"[4].

أما **ماكس فيبر** يعرف الدولة على أنها مشروع سياسي منظم و لها سلطة الإكراه تمارسها على رقعتها الجغرافية و على السكان القاطنين فيها، كما تعمل على احتواء كل أشكال الفعل التي تحدث في تطلعاتها في نطاقها و في نطاق سيادتها[5].

---

[1] نفس المرجع السابق ص 26.

[2] رايمون كارفيلد كيتل،العلومالسياسية،ترجمة: قائل زكي محمد،،بغداد :مؤسسة فراكلين للطباعة و النشر مكتبة ألنهضة 1962،ص 106.

[3] عبد العالي دبلة،الدولة رؤية سوسيولوجية، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004، ص ص 61-62.

[4] نفس المرجع السابق، ص 62.

[5] أحمد زايد، الدولة: دراسة في علم الإجتماع السياسي، القاهرة: مكتبة التعير، 2003، ص13.

من خلال هذاالتعريف نرى أنه يركز على الوسائل التي تستخدمها الدولة و ليس الهدف من وجودها.

وعرفها أيضا الفرنسي **بارتلى**، بأنها مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة [1] .

بناءا على التعارف المقدمة رغم اختلافها، و رغم اختلاف الاتجاهات المعرفة للدولة إلا أنها تتفق في أركان و عناصر الدولة فهي تتألف من ثلاث ركائز أساسية تتمثل في: الشعب، الإقليم، هيئة حاكمة ذات سلطة على الشعب.

من هنا نستخلص المفهوم الأكبر و هو شامل:" الدولة مجموعة بشرية تعيش حياة دائمة ومستقرة على إقليم معين تحت نظام سياسي معين حكاما و محكومين، بحيث يكون لهذا الشخص سلطة سياسية ذات سيادة".

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مصطلحات تتداخل مع مفهوم الدولة، و من أبرز تلك المفاهيم "الأمة"، فيمكن القول أن المفهومين أكثر تداخل و اختلاطا و قد استخدم الكثير من الباحثين مصطلح الأمة للدلالةعلى الدولة. فإذا انظرنا لمصطلح الأمة(Nation) فإنه مختلف تماما، ووجه الاختلاف بينهما هو السلطة السياسية التي تعد من أهم الركائز في الدولة، ولا تعد ركنا في الأمة، وعلى هذا فلا تطابق بين الدولة و الأمة. فقد تنقسم الأمة الواحدة إلى عدة دول كالأمة العربية، وأيضا قد تتكون الدولة من عدد أمم، كالأمة السويسرية التي تنقسم إلى ثلاث مناطق: ألمانية، فرنسية، إيطالية، فالألمانمزيج من

[1] نعيم ابراهيم الطاهر، إدارة الدولة و النظام السياسي الدولي، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2010، ص 45.

الأصولاللاتينيةوالجرمانية وفيهم الكاثوليك والبروتستانت[1].والأمة البلجيكية لها لغتان الفرنسية والفلاندية، فهي ليست متحدة اللغة، والأمة الأمريكية خليط من الأجناس، تكونت منها الحياة المشتركة، أمة فتية قوية، وترابطهم بعد انصهارها و ذوبان أوجه الاختلاف[2].

يختلف المفكرين و الباحثين في إعطاء تعريف للأمة، فنجد مثلا المفكر الألماني **اشنجلر** ويقول:"الأمم ما هي إلا وحدات روحية ليست وحدات لغوية أو سياسية"، و هذا ما نجده فعلا في المجتمع السويسري و البلجيكي. و المفكر الإيطالي **مانشيني** يعرفها: "الأمة مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضهم ببعض بوحدة الأرض و الأصل و العادات و اللغة من جراء الاشتراك في الحياة و في الشعور الاجتماعي"[3].

وعليه نستنتج أن الدولة والأمة مختلفتان تماما، فالأمة حقيقة اجتماعية و نفسية نقوم أساسا على الارتباط القومي بخصائص مشتركة، أما الدولة فهي وحدة سياسية قانونية، تتكون من مجموعة من الأفراد تخضع لسلطة قانونية.

بعد تفكيك المصطلح المركب بناء الدولة المتكون من "بناء" الذي تم تعريفه سابقا و"الدولة" التي تعددت تعاريفها والآن نسلط الضوء على المفهوم الرئيسي بناء الدولة الذي لا يخلو من التباين في التعاريف.

تعد عملية بناء الدولة ظاهرة قديمة و حديثة في آنواحد، فالمفهوم التقليدي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لغاية نهاية الحرب الباردة، الذي تزامن مع موجة استقلال الدول من الاستعمار يراد به إقامة مؤسسات مستقرة تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، و التحرر من التبعية، و تحقيق الأمن و صياغة هياكل تقود لعملية

[1] داود الباز، بناء الدولة :المفهوم – الأركان – الشكل في الشرعية الإسلامية و النظام الوضعية، الإسكندرية: دار الفكر الجماعي للنشر، 2006 ص 26 .

[2] محمد كامل ليلة،النظام السياسة: الدولة و الحكومة، مرجع سابق، ص 48.

[3] نفس المرجع السابق، ص 50.

التنمية، إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي ظهر بعد الحرب الباردة، يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي كانت تعد مصدر التهديد للأمن و السلم و الاستقرار في العالم. و ذلك من خلال إعادة هندسة سياسية و اجتماعية لهذه الدول، تمكنها من تحقيق الأمن و الديمقراطية و الاستقرار الداخلي فهندسة بناء الدولة بعد الحرب الباردة، صاحبت انهيار الدولة في عدة مناطق من العالم، ونتج عنها تهديد للأمن الدولي .

يختلف الباحثون و المفكرون في إعطاء تعريف موحد و شامل لمصطلح بناء الدولة فنجد **تشارل تيلي** يعرف عملية بناء الدولة على أنها :" إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها و تمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة".

أما **فرانسيس فوكوياما** يقول في هذا الصدد: "يشير مصطلح بناء الدولة إلى إيجاد حكومة مؤسسات جديدة و تعزيز الموجود منها و تقويته"[1].

بناء الدولة و بناء الأمة:

هناك فرق بين بناء الدولة و بناء الأمة، فبناء الدولة يعني بناء الولاء للديمقراطية والمؤسسات السياسية اللازمة لاستمرار الدولة في أداء وظائفها، أما بناء الأمة فهي العملية التي من خلالها ينتشر الوعي القومي بين المجموعة القومية[2].

[1] فرانسيس فوكوياما،بناء الدولة :النظام العالمي و مشكلة الحكم و الادارة في القرن الحادي و العشرين،(ترجمة : مجاب محمد الامام)،ط1 الرياض :العبكان للنشر2007 ،ص ص.11-34.

[2] محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة،مرجع سابق، ص ص44.

المطلب الثاني : متطلبات بناء الدولة

تعد عملية بناء الدولة عملية مركبة، تتطلب بيئة اجتماعية، سياسية اقتصادية، ثقافية، مؤسساتية، توفر إمكانية الاستمرار بطريقة متصاعدة بعيدة عن التذبذبات والتراجع و يلعب الدور التاريخي و الاجتماعي دورا حيويا في هذا البناء.

وعند الحديث عن المتطلبات السياسية، الاجتماعية لبناء الدولة الديمقراطية فهذا يعني مجموعتين من العوامل:

- **العواملالموضوعية:** التي لا تقوم أي حركة منظمة من دونها ،أي البنية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و السياسية التي تخلق الحركة و تشترط تطورها و تعين آفاق عملها. فكلاهما مكمل للآخر. فالديمقراطية نتاج تفاعل العاملين معا، فيجب أن يجتمعا معا، ليحرزا تقدما على هذه الجبهة، فإذا لم يجتمعا لن يتحقق أي تقدم حقيقي. فقد يسمح النضج السياسي و النظري بإحداث تغيرات ديمقراطية سريعة تساهم في إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و التقليل من الفوارق الطبقية أي في تغيير الشروط الموضعية لممارسة الديمقراطية الموضوعية المفاجئة ، وعلى العكس قد تساهم الظروف الموضوعية المفاجئة في إحداث طفرة فكرية، وهذا يعني أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق دون محتوى سياسي اجتماعي و اقتصادي وثقافي.
- **العوامل الذاتية**التي تعين للحركة أهدافها وقيمها التي تناضل من اجل تحقيقها وتغيير الواقع الموضوعي نفسه للوصول إليها.

أولا: المحتوى السياسي: تأسيس عقد اجتماعي جديد و إيجاد ثقافة سياسية جديدة

من أساسيات البناء السياسي تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، يجعل من المواطنة، بمعناها السياسي والقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم،

ويقوم على مبادئ احترام حقوق الإنسان، وإقرار التعددية السياسية والفكرية، و تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها و توصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسساتية شرعية، مع توفير ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة ومؤسساتها بصفة عادلة.و من مقومات العقد الاجتماعي إقرار مبدأ الفصل بين السلطات، واحترام استقلال القضاء، وتوفير متطلبات تحقيق المشاركة السياسية والرقابة السياسية، وهذا مايؤدي لتحقيق التداول السلمي على السلطة [1].

ثانيا: المحتوى الدستوري و القانوني:

وهو ذات صلة وطيدة بالمحتوى السياسي، فالدستور والقانون يمثلان المرجعية بمختلف العمليات و التفاعلات السياسية وغير السياسية، والانطلاق إلى تطوير عملية صنع القوانين والتشريعات من حيث صيانة القوانين كعملة فنية، ومناقشتها وإقرارها كعملية قانونية سياسية. العمل بمبدأ سيادة القانون بتطبيقه على الجميع دون تميز فقيام الدولة وفق قوانين واضحة، وهذا ما يتحقق بوجود قضاء مستقل و هيئة دستورية تشرف على دستورية القوانين وتمارس عملها باستقلالية.

ثالثا: التفاعل بين الاقتصاد والديمقراطية :

من المبادئ الأساسية في بناء دولة ديمقراطيةالاقتصاد عندما توظف نتائجه للتنمية، وتحقيق الحاجيات الأساسية، والتقليل من التفاوت الطبقي و تطوير الاقتصاد الوطني، فالدولة لا تتطور إلا عندما تحقق قدرا من تراكم رأس المال الوطني وفرص العمل الناتجة وفرص العمل الناتجة عن هذا التراكم، إضافةإلى ضرورة العمل بمبدأ اللامركزية في اقتصاد الدولة وتنفيذ برامجها الاقتصادية، فالسوق الاقتصادي للدولة يخضع لمعايير مهمة منها

[1] فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطوير ما بعد الإستعمار، (تصوير: احمد ياسين)،ط 1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للنشر، 2014، ص ص 44-45 .

معيار العمل، معيار الصناعة والزراعة، الخدمات و التعليم. وعندما تكون قادرة على التفاعل مع واقع السوق، يتحقق تجديد الطاقات الإنتاجية المادية والاجتماعية للعاملين فيها و كذلك للعائلة بصفة عامة[1].

رابعا: المدخل الإداري:

يقوم الجهاز الإداري بدور أساسي و حيوي في الدولة، باعتباره آلية تتولى تنفيذ سياساتها وقراراتها، بذلك يتطلب أن تكون هناك رؤى جديدة للإصلاح تأخذ بعين الاعتبار واقع التطور الكبير في مجالات الاتصالات والمعلومات، فإنه من المهم إعادة صياغةالأجهزةالإدارية على النحو الذي يجعلها أكثر فعالية، لتأتي مسألة تطوير خطط و برامج إعادة تدريب العاملين في هذا المجال للوصول لتحقيق الكفاءة بمعايير الأداء والإنجاز[2].

ويمكن تلخيص أهم المتطلبات التي تحتاجها عملية البناء السياسي للدولة في نقاط أساسية وهي كالتالي:

- وضع دستور قانوني فهو أساس العمليات السياسية و غير السياسية .
- احترام حقوق الإنسان.
- احترام حرية التعبير.
- ترسيخ دولة القانون.
- الفصل بين السلطات الثلاث، و ممارسة الرقابة.
- نشر الثقافة السياسية لتحقيق الديمقراطية

[1] نفس المرجع السابق، ص46.

[2] نفس المرجع السابق، ص 47.

- إقرار التعددية السياسة و الفكرية[1].

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية حول بناء الدولة

نظرا لتعقيد ظاهرة بناء الدولة تعددت النظريات التي تناولتها و حللتها فنجد أبرزها نظرية التحديث و نظرية التبعية.

أولا :بناء الدولة وفق نظرية التحديث:

جاءت نظرية التحديث لدراسة مجتمعات العالم الثالث، فهي تقوم على إشكالية واضحة، وهي التفرقة بين مجتمعين متباينين تماما، مجتمع حديث وهو العالم الغربي ومجتمع متخلف وهو العالم الثالث، نشأت وتطورت في الخمسينات على أيدي علماءالاجتماع والاقتصاد، لاسيما مجموعة من الباحثين الأمريكيين.

تنطلق نظرية التحديث في جانب البناء الاجتماعي و الاقتصادي في الدول المتخلفة من اتجاهات مختلفة، تقوم على فرضية مشتركة هي البناء المتخلف في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل ظاهرة متأصلة وفق مؤشرات التخلف كمتوسط الدخل، و درجة التصنيع ودرجة التدرج....الخ.وهذا لا يعني أن عملية التحديث تحدث عندما تنهار أنماط السلوك التقليدية من الضغوط الخارجية، و وفق النظرية يمكن أن تسير عن طريق الحداثة بمساعدة البلدان المتقدمة باستخدام أفكارها و العمل على نشرها في البلدان الفقيرة.

إن أغلب نظريات التحديث تتخذ من موضوع التنمية و التخلف أساس لدراستها، و في هذا الصدد أكدت **سوزان بودينهايمر** أن نظريات الحداثة بمثابة إيديولوجيا تنموية تمنح الاجتماع والاتفاق بين مختلف نظريات التحديث[1].

[1] نفس المرجع السابق،ص47.

ومن جهة أخرى حاول علماء الاقتصاد بناء نظريات مفسرة للتخلف، تقوم على تنظيم العمل وتراكم رأس المال الذي أصبح مسألة لا يمكن الاستغناء عنها في عملية النمو الاقتصادي ولابد من التعلم من التجربة الغربية، فنجد أهم تلك النظريات نظرية الحلقة المفرغة، فتفسر أن التخلف راجع إلى الفقر الذي سببه قلة الادخار، و قلة الاستثمارات، وصغر دام رأس المال، إذ يمكن كسر الحلقات المفرغة للمساهمة في رفع الاقتصاد القومي الذي يعتبر فقرة هامة لتحقيق النمو الذاتي، و يتحقق ذلك بواسطة استيراد رأس المال المعرفة التكنولوجية من الخارج و الاستدانة[2] .

ومن وجهة نظر اتجاه التحديث فتؤشر غياب التنمية والتخلف الذي تخلصت منه المجتمعات العربية المتقدمة حاليا، هذاما على الدول المتخلفة فعله، و هذا بإحداث تغيرات عديدة في عدة مستويات، سياسية، اقتصادية، اجتماعية....الخ[3].

تعتبر نظرية روستو أهم النظريات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مؤلفه الشهير "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي خمسة مراحل:

- المرحلةالأولى: مرحلة المجتمع التقليدي: زراعة، أمية، عدم استخدام التكنولوجيا.
- المرحلة الثانية: التهيؤ للانطلاق، يجب المجتمع في دخول مرحلة انتقاله.
- المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق و فيه يرتفع الادخار.
- المرحلة الرابعة: مرحلة الاتجاه نحو النضج.
- المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير[4].

---

[1] فخر الدين ميهوبي،إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار،ص ص 49- 53.

[2] نفس المرجع السابق،ص 54.

[3] نفس المرجع السابق، ص53-54.

[4] جهينة العيسي، مفهوم التحديث، مدونة جهينة، الموقع الإلكتروني:

bintsultan1.blogsfot.com/2012/02/blog-post-Hotmail2017 يوم 30 مارس

وقد اشتق **روستو** هذه المراحل الخمس من تحليله للثورة الصناعية في بريطانيا، و هو يرى مرحلة الانطلاق بمثابة الحد الفاصل في حياة المجتمعات عندما تزول العوائق من طريق النمو لاسيما من توسع القوى الفاعلة أجل التقدم الاقتصادي الذي تسيطر على المجتمع بأسره، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار الفاعل والادخار إلى 10%من الدخل القومي السنوي أو أكثر من ذلك، وتتوسع من الصناعات الجديدة بسرعة، وتحقق أرباحا كبيرة،ويعاد توظيف نسبة كبيرة من أرباحها في مشاريع جديدة، والتي تزيد من استخدام العمال والخدمات المطلوبة لهم فتتوسع المدن ويزداد دخول الأفراد الذين يدخرون نسبة كبيرة منها سيستثمر لها في مختلف الأنشطة الحديثة وتتوسع كذلك طبقة أرباب العمل، وتوجه الأموال المتدفقة للاستثمار في القطاع الخاص، وتستغل موارد طبيعية لم يسبق استغلالها و تبتكر طرائق جديدة في الإنتاج، وتنشر الأساليب الحديثة في الزراعة كما انتشرت في الصناعة، وكلما زادت الزراعة اهتمامها على التجارة، كلما زاد استعداد الفلاحين لاقتباس الوسائل الجديدة وما ينتج عنها من تغيرات عميقة في طرائق حياتهم، وتعد التغيرات الثورية في الزراعة شرطا مهما للانطلاقالناجح لأن اقتباس المجتمع للحياة العصرية يزيد من الطلب على المنتجات الزراعية، و يعد مرور عقد أو عقدان من السنين يتغير التركيب الأساسي للحياة الاقتصادية، وكذلك التركيب السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يؤدي الاستمرار النمو بمعدل منظم وثابت[1].

وفي هذا المجال يرى **روكسبورغ** أن معظم دعاة اتجاه التحديث يركزون على الطموح العملي عند الأفراد والمقترن بتراكم واستثمار رؤوس الأموال هو الموضوع الرأسي السائد في أدبيات النمو الاقتصادي، و يبدو دائما أنه لابد من التعلم من التجربة الغربية و تطبيقه

[1] أحمد السيد كردي، الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية الاجتماعية، مقتبس من دكتور عبد الرزاق الهيبي، جامعة بغداد 1999، نشرت يوم 03 أغسطس 2010، الموقع الإلكتروني:

تاريخ التصفح:1 أفريل 2017 Kenana online.com/users/Ahmedkordy/posts/1403552017.

حرفيا في بقية أنحاء العالم، لكي تعيد تطبيق عملية التحول، و يرى أغلب دعاة اتجاه التحديث أن تنمية و تطوير أقطار العالم الثالث لا يمكن أن يتم دون اقتباس عناصر الحداثة من المجمع الغربي، أي أن على الدول النامية السير على خطى الدول المتقدمة تجاوز مرحلة التخلف[1]. وهذا ما عبر عنه **كارودوزو** بالنزعة الذاتية الأوربية فهي ترن على مثالية المجتمعات العربية فهو يرى أن هذه النظرية تفترض أن الدول المتخلفة ترى مستقبلها في الأنظمة السياسية و الاقتصادية القائمة في المجتمعات المتقدمة كأوربا و الو.م.أ[2].

إن التركيز على العامل الاقتصادي من شأنه التقليل من الأهمية التاريخية للدول، لذا نجد المفكر سمير أمين يقول أن الاقتصاد الكلاسيكي يتجاهل التاريخ فكي عامة، فالتخلف حسبه يرجع إذن لرفض الخضوع لهذه القوانين العامة، و لا يمكن استعمال النماذج المستعملة في تجارب التنمية في العالم المتقدم، لأنها مختلفة تماما عن مثيلاتها في البلدان المتخلفة، إن الأزمة التنموية التي تعيشها الآن الدول المتخلفة من أحد أهم أسبابها غلبة الفكر التنموي الذي لم يكن ملائما لأوضاع تلك الدول[3].

كما يؤكد أغلب مفكري اتجاه التحديث، أمثال **باستور** على القيم و الأعراف التي تؤثر في المجتمعات الحديثة والتقليدية في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، كما فعل **دوركايم** وماكس فيبرمن قبلهم، إذ يرى أكثرهم أن التحول من العلاقات الاجتماعية التجديدية المعقدة للمجتمع الحديث يعتمد على تغيير مسبق في قيم وأعراف ومواقف الناس، وهو أحد المتحمسين لهذا الاتجاه فيقول "أن الإنجاز الإقتصادي والتقدم يعتمدان كثيرا على المواقف والقدرات البشرية والمؤسسات وعلى الترتيبات الاجتماعية والسياسية المستندة منها وعلى التجربة التاريخية بدرجة أقل. فعلى سبيل المثال يرى **بيترباور** أن التنمية حسب هذا المفهوم

[1] نفس المرجع السابق.

[2] فخر الدين ميهوبي، مرجع السابق ص 53.

[3] فخر الدين ميهوبي، مرجع السابق ص 54.

أن تنجح في حالة استبدال القيم التقليدية بالقيم الحديثة، ولذلك يمكن ملاحظة ثلاث سمات أساسية في المجتمع التقليدي وهي كما يلي:

- الناس متمسكون بالماضي و يفتقدون إلى القدرة الثقافية للتكيف مع الظروف الجديدة.
- يعد نظام القرابة هو المعمول به بوصفه مرجعا أساسيا للممارساتالاجتماعية.
- يتميز أعضاء المجتمع التقليدي بنظرة عاطفية خرافية و قدرية على العالم[1].

وعكس ذلك المجتمع الحديث يحمل مواصفات مناقضة تماما.

- قد يكون الناس مازالوا يحتفظون بتقاليدهم، لكنهم ليسوا عبيدا لها، ويتحدون أي عرف يقف في طريق التقدم الحضاري المستمر.
- للقرابة دور ضعيف جدا من ناحية أهميته في النظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية كافة، فالفرد يجعل على مركزه من خلال العمل الشاق لا من صلة القرابة.
- أفراد المجتمع الحديث ليسوا قادرين، و إنما يرون للمستقبل و يؤمنون بالتجديد لاسيما في مجالات العمل، و ذلك بالالتزام و النظرة العقلانية العلمية.

ومن جهة أخرى يربط أنصار هذه النظرية بين التنمية و التصنيع والتحديث عبارة عن حالة معنية من التنمية، والتصنيع وجه من أوجه التحديث، وقد ربط بعض الدارسين مثل **كنجزليدافير** عمليات التخلف والتنمية بالتحضر التي ترتبط في نظرهما ارتباط وثيقا بالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

ويرى **ليرنر** أن نمو المراكز الحضرية الجديدة في العالم الثالث نقلة تقدمية، والتحضر وقوة لزيادة مستوى المشاركة في المجتمعات فالسكان يصبحون أكثر مشاركة عند ما تصبح

[1] أحمد السيد كردي، الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية الاجتماعية، مرجع سابق .

لهم قابلية للإنتاج، فالتنمية بمعنى التحديث ليست عملية تطورية، إنما عملية محاكاة وانتشار لأنماط جديدة سواء من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة، أو المراكز الحضارية المجاورة وهذا هو التحضر[1].

كانت نظرية التحديث أقل اهتماما بتحليل الجوانب البنائية للدولة و السياسية، فجاءت أفكارها في إطار الفرضيات العامة التي تحكم هذه النظريات انطلاقا من ثنائية التقليد والحداثةفاستند كلا منها إلى أفكار **دور كايم** و **ماكس فيبر**، فيشير **دوركايم** أنه كل ما تطور المجتمع أكثر كلما تطورت الدولة أكثر، أما **ماكس فبير** أجرى مقارنة مثال سلبي للدولة وهي الدولة الارستقراطية، ومثال ايجابيمتمثل في فرنسا النابليونية، فهي مقارنة بين التقليد والحداثة، و تتجلى مظاهر الحداثة في أربعة ميادين أساسية وهي: الجيش، الإدارة، الاقتصاد والتعليم. أي دولة حديثة يسودها العقل في كل ميادين الحياة.

ربط**مور** بين ظهور الدولة وضرورة وجودها بعدة عوامل فيرى أنه كلما زادت النهضة الصناعية، وكذا التمايز الاجتماعي، كلما كانت الحاجة ملحة إلى وجود دولة من أجل تحقيق الاندماجالاجتماعي.فالدولة إذن أساس تحقيق التنمية والتطوير الصناعي والاقتصادي و هذا ما دفع **صامويل هنتنغتون** إلى وصف الدولة القوية بالضريبة التي تدفع من طرف المجتمعات العاجزة إلى بلوغ التمدن.

وفيما يخص جهاز الدولة تترجم هذه المبادئ نفسها في صورة بناء دولة ديمقراطية حديثة تنظم شؤون المجتمع على أساس مبدأ عقلانيةارتباط الوسيلة بالهدف، تقوم وفق قيم البناء المتجلية في الرشد و العلاقة و العلمانية والتمايز الاجتماعيوالسياسي و الوظيفي، وما

[1] نفس المرجع السابق .

على الدول المتخلفة الاتجاه نحو هذا المنطق للتخلص من كل قيمة تقليدية لبناء دولة تحقق التقدم والازدهارالاجتماعي و الاقتصادي و السياسي[1].

فالجانب السياسي عامل مهم انطلاقا من النظام السياسي، فنحن نقارن البناء السياسي للدول المتقدمة، والبناء السياسي للدول المتخلفة فنجد أن هناك فرق واضح، فالدول المتقدمة نجد فيها التعدديةالديمقراطية عكس الدول المتخلفة.

هذا ما ركز عليه **هنتغتون**و سماه عملية المأسسة ، والمدخل البنائي الوظيفي الذي يرى أن أي نظام سياسي يتوقف فعاليته و استمراريته على درجة مأسسة وتنظيمية وإجراءاته والقدرة على التكيف مع مختلف الظروف و القدرات الزمنية، وإذا كانت فيه درجة عالية من التصدي الهياكل واستقلالها، لتدخل ضمن نطاق الحداثة السياسية التي تقوم على: الترشيد السياسي والتمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية.فهناك ترابط بين الجوانب السياسية والجوانبالاقتصادية. فلهذا نجد **ليبست** يربط بين استقرار الديمقراطية و التطور الاقتصادي و الدول التي لا توجد فيها تراث ديمقراطية سياسية تقع في الأجزاء المتخلفة من العالم حيث يوجد تداخل بين التنمية الاقتصادية، وارتفاع الناتج القومي الإجمالي والديمقراطية السياسية حسب فرضية كل من "لينر"و "ليبست" اللذان يريان أنه كلما زاد ثراء الأمة زادت فرص إرساء الديمقراطية.

كما ذهب **فوستر** تبين تأثير التكنولوجيا على الثقافة التقليدية، كذلك **نيل شملسر** الذي يصور عملية التحديث نتيجة للقطيعة التي يجب أن تحدث عند الانتقال إلى المجتمع الصناعي[2].

[1] نفس المرجع السابق ص ص 55 -57.

[2] نفس المرجع سابق ص 57-58.

وقداعتمدت نظريات التحديث في تحليلها للبناء السياسي للدول المتخلفة انطلاقا من المقارنة مع بنية الدول الغربية المتطورة ذلك من خلال اعتمادها على مفهومها للدولة الديمقراطية أين يتم قياس هذا النضج عبر خصائصه الرئيسية:

- نظام سياسي تعتبر فيه المصلحة العامة هي الهدف الأسمى و يتحقق ذلك من خلال المشاركة الواسعة في الأجهزة الديمقراطية.
- يكون الرأي العام متنورا يرغب بالحلول الوسطى العقلانية أكثر من التكتل في محاور الانفتات المتطرفة.

فالصفتان الأوليتان تطور هوية وطنية قوية مبينة على نظام ديمقراطي.

من خلال نظرية التحديث ظهرت التنمية السياسية كمجال جديد للدراسات في علم السياسة ركزت على دراسة القوميات ودور البيروقراطية والجيش والدين، ودور هذه العوامل مجتمعة في السياسة مع تدهور الديمقراطية الدستورية و الدور الذي تلعبه الاتجاهات السياسية في عمليات بناء الدولة، و كيف أثر التخلف الاقتصادي على طبيعة السياسية[1].

اقترح **جاكورابيه** صيغة التنمية السياسية ممثلة في محاولة التنمية السياسية "**تحديث + تأسيس**"،ويعتبر عنصر التحديث ثلاثة من هذه المتغيرات وهي الاتجاه العقلاني، التخصص الهيكلي والقدرة. أما عنصر التأسيس فيعرف على أنه زيادة متغيرات المشاركة السياسية في الدولة، ويقترح في هذا المجال ثلاث عوامل: التعبئة السياسية، التكامل السياسي، والتمثيل السياسي و بالتالي فالتحديث السياسي يجب أن يشمل هذين الجانبين " التحديث + التأسيس" لأن أي اختلاف بينهما ينعكس ويؤثر على عملية التنمية السياسية، ويؤدي إلى ظهور مظاهر العنف، وعدم الاستقرار فظهور الدكتاتوريات، وغيرها من المظاهر السلبية التي في

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 59-58.

الحقيقة الأمر تميز الدول المتخلفة وليست الدول المتقدمة إلى جانب هذا الاتجاه الذي يركز على أن الغرب مصدر التنمية السياسية، وأن النموذج السياسي الغربي نموذج حديث. كان هناك اتجاه آخر لا يكتمن بالخصائص الإيجابية لعملية التنمية السياسية، بل يتخذ من الجوانب السلبية ميدانا للتحليل، بالتركيز على الخصائص التي تعيق عملية التنمية، و يعتبر **هنتختون** ممثلا لهذا الطرح من خلال مؤسسات يمكن التعبير عنها رقميا باستعمال مؤشرات عدم استقرار العنف، الاضطرابات و حوادث الحصيفان[1].

يمكن تلخيص بعض أفكار اتجاه التحديث فيما يلي:

- إعطاء أهمية كبيرة للجوانب السوسيولوجية والسايكولوجية، والاقتصادية في التنمية، والإشارة المتكررة إلى أنظمة القيم، والدوافع الفردية وتراكم رأس المال بعدها أهم شروط التغير الاجتماعي.
- تأكيد أهمية انتشار خصائص التحديث، والتي تمتاز بها المجتمعات الغربية المتقدمة إلى البلدان النامية لتحصل على الفرصة المناسبة للتحول.
- هناك مراحل متعددة و متناسبة في خصائصها تمر بها المجتمعات التقليدية في طريق التنمية المنشودة، فتباين تلك المجتمعات في تبني خصائص المجتمعات المتقدمة.
- تأكد تشجيع التجارة الحرة في الاستثمار الأجنبي، و عدم التدخل الحكومي، و فسخ المجال أمام القطاع الخاص المتمثل برجال الأعمال لتطوير المؤسسات الناجحة.

[1] بعد الحرب العالمية الثانية تميزت الدول التي سلكت طريق التحدي في آسيا و أمريكا اللاتينية تناقضات طبقية و دينية وحوادث عنف و اضطرابات متكررة و محاولات انقلاب عسكرية و سيطرة قادة مزاجين مضطربين اتبعوا غالب سياسيات اقتصادية و اجتماعية سبب انتشار الرشوة و الفساد، و التعدي على حقوق الإنسان و الحرية الشخصية، و انخفاض مستويات الكفاءة، و الأداء البيروقراطي و الشعور بالاغتراب فيما بين الجماعات السياسية ذات القواعد العريضة.

- ستستمر الدول الغربية المتقدمة في النمو و التطور إلى أن سمع برفاهية مرحلة الاستهلاك الجماعي العالمي، كما يرى روستو، و ليس هناك تدهور في ثروات هذه الأنظمة الاقتصادية[1].

وجه لنظرية التحديث أو النظرية التطويرية انتقادات في جوانب مختلفة أهمها :

1-لا تلقي الضوء على ديناميكيات التغير الاجتماعي و الصناعي، تفتقر لشرح آليات وحالات الانتقال من مرحلة لأخرى، وإصراره على أن المجتمعات النامية هي مجتمعات تقليدية ذات خصائص واحدة و منعزلة يحتاج إلى إثبات إمبريقي.

2-تطور المجتمعات النامية يجب أن تمر بنفس المراحل التي مرت بها المجتمعات المتقدمة يحتاج لبرهنة عملية.

3-تعني مرحلة الانطلاق أن تكون المجتمع رأسمالي، و على الأغلب تحقيق الرأسمالية، بالنسبة للدول النامية ليست تنمية.

4-الدول المتقدمة نمت، اقتصاديا عن طريق الاستعمار، فالدول النامية ليست مستعمرة إذن لا يمكن لها تحقيق التنمية من هذا المنطق.

5-تجاهل الثورة كعامل أساسي في عملية التنمية.

6-الخطأ في اعتبار مرحلة الاستهلاك الوفير هي قمة النمو الاقتصادي، فالدول النامية يرفع الاستهلاك دون ارتفاع في معدل الإنتاج[2].

وفي خلاصة القول فإن نظرية التحديث أسست نموذجا غريبا متطور حديث في مقابل ذلك عبرت عن عدم قدرة الدول المتخلفةللاقتراب من هذا النموذج نظرا لما يتميز به هذه

[1] أحمد السيد كردي، الإتجاهات النظرية في دراسة التنمية الإجتماعية، مرجع سابق.

[2] جهينة سلطان سيف العيسي، التحديث في المجتمع التطوري المعاصر، الكويت: دار كاضمة للنشر و التوزيع و التربية، 1979،ص ص78- 80 الموقع الإلكتروني:

يوم 30 مارس2017bintsultane1.blogspot.com/2012/02/blogspot.hotmail

الدول من عدم استقرار والسلطة، وغياب المشاركة السياسية، والتأسيس السياسي، وهي خصائص لا يمكن إنكارها ولا يمكن إنكار الدور التاريخي الذي لعبه الاستعمار والنظام الرأسمالي في تكريس وضعية التخلف.

ثانيا :بناء الدولة وفق نظرية التبعية

ظهرت نظرية التبعية، في الخمسينات، و هي نظرية مناقضة لنظرية التحديث التي تدعي بأن الدول في طور أدنى من النمو أو أن هذه البلدان لم تندمج في الاقتصاد الشامل، أما بالنسبة لنظرية التبعية، فإن هذه البلدان مندمجة، إلا أن هيكلها في حالة تبعية مستمرة حيث أنها ممنوعة مثلا: من الإنتاج الوطني للمنتجات بما يجعلها مجبرة على اشترائها من الشركات الاستعمارية.

تقوم نظرية التبعية على فرضية أساسية مفادها أن الدول الأغنى تحتاج إلى الدول الأفقر، كما حاولت إبراز تأثير سيطرة رأسمالية الدولة على اقتصاديات الدول النامية الأمر الذي أدى إلى بقائها في حالة تخلف[1].

تنطلق نظرية التبعية من فرضية أن حالة التخلف و ما نتج عنها، من نتاج الاستعمار وتفسر حالة التخلف الاقتصادي و السياسي من منطق الظروف التاريخية التي مر بها العالم الثالث و وقوفها تحت السيطرة الرأسمالية.

ظهرت دراسات عديدة في آخرالستينيات و بداية السبعينات لنقض الفرضية التي تقول بأن التخلف حالة متأصلة في دول العالم الثالث[2].

---

[1] نظرية التبعية: الخطوط العريقة للنظرية، الموقع الإلكتروني:

يوم 1افريل 2017 www.mdar.co/detail1093410

[2] وليد ناجي، نظرية التبعية، منتديات الحوار الجامعة السياسة،تاريخ النشر:8 جويلية 2012، الموقع الالكتروني :

يوم 1افريل285472017=+128=2f/forum/viewtopic.php2f=www.ahmedwalmban.com

وعملت الدراسات التي قدمها منظري التبعية أمثال **أندري غوندرفرانك** على التأكد على الخلفية التاريخية للدول الرأسمالية التي استعمرت دول العالم الثالث، أي أن التخلف راجع إلى الحالة الاستعمارية، و التبادل التجاري غير المتكافئ.

أما بالنسبة للاقتصادي الأرجنتيني **رفاييل باريش** فإن ثراء البلدان الغنية، متناسب عكس ثراء الدول الفقيرة، وبالنسبة لأصحاب هذه النظرية فإنه يستحيل على بلدان الجنوب أن تنمو بدون أن تتحرر من علاقات التبعية التي تربط إلى الشمال، إذ أن نمو دول الشمال يركز على تخلف دول الجنوب.

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية وفقا لنظرية واحدة غير ممكن، و إلا سوف يكون ذلك تقيدا للدراسة، و هذا نتيجة للطبيعة اللامستقرة لموضوع العلوم السياسية و التعقيد المتزايد للموضوع التي تتناولها، خاصة موضوع بناء الدولة، لذا كان من الضروري اعتماد مختلف الاتجاهات النظرية لبناء الدولة من خلال التطرق لهذه النظريات على شكل أطر تحليلية و معيارية.

خلاصة الفصل :

بعد الدراسة النظرية لمفهوم الطائفية السياسية و بناء الدولة يمكن استخلاص مايلي:

- إن مفهوم الطائفية و الطائفية السياسية مفهومان حديثان لكن هناك مايسمى بالمفهومالايجابي و المفهوم السلبي. فالطائفية التي تحدد سير المجتمعات، و تؤثر على بناء الدولة إما بتفتيتها أو توحيدها باعتماد الديمقراطية التوافقية و تبادل الآراء، تفتيها لطوائف كل حسب عقيدته و مذهبه مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الذي يؤثر بدوره على البناء الدولاتي.
- إن مفهوم بناء الدولة مفهوم تقليدي و حديث في آن واحد، إن المفهوم التقليدي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى نهاية الحرب الباردة، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من تبعية الاستعمار الجديد، أما المفهوم الحديث هي هندسة بناء الدولة صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم مما شكلت أخطار عديدة تهدد الأمن الدولي.
- من ناحية الإطار النظري فهناك نظريات أساسيتان تفسران بناء الدولة: نظرية التبعية ونظرية التحديث، فنظرية التبعية نظرية في مجال العلوم الاجتماعية، مفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي و التخلف في دول الجنوب يعود سببها إلى المسار التاريخي لدول الشمال أما نظرية التحديث تنص على أن تحقق التنمية التي تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة، حاليا فهي نقيضة الليبرالية الكلاسيكية التي تنظر للدولة أنها لا عبا رئيسيا في تحديث ايجابي أم سلبي بالنسبة للمجتمعات.

تمهيد:

يعتبر المجتمع اللبناني مجتمع ذات تعددية ثقافية، دينية ومنهجية إذ شكل لبنان تاريخه، وبفضل موقعه وطبيعته الجغرافية، مكانا تلتقي فيه الحضارات والأقليات المختلفة، فتميز بنية اجتماعية معقدة جعلت قضية العيش المشترك بين هذه الجماعات الدينية سمته الرئيسية في الحياة السياسية، هذا ما سهل التدخلات الأجنبية التي ساعدت على إذكاء الفتنة ونشر التفرقة بين مختلف الطوائف، ما جعله عرضة للصراعات فيما بينها، علما أن هذه الصراعات تعود إلى ما قبل نشأة لبنان الكبير أي قبل عام 1920.

لقد كان للطائفية دور بارز في تكوين بنية المجتمع اللبناني، وفي إنشاء دولته ونظامه السياسي وبالتالي يعاني لبنان من واقع سياسي واجتماعي وأمني مضطرب منذ تكوينه، فالزعماء السياسيين والحكام الذين تعاقبوا على الحكم لم يستطيعوا إيجاد حل للأزمة مما عزز النزعة الطائفية.

ومن خلال هذا الفصل، سيتم التطرق إلى واقع التعددية الطائفية في لبنان، حيث يندرج ضمنه مبحثين: المبحث الأول يندرج ضمنه مطلبين:الأول يعالج أهم الطوائف في لبنان، أما المطلب الثاني يتحدث عن الحرب الأهلية، وكيفية انتهائها باتفاق الطائف، أما المبحث الثاني يعالج مضمون اتفاق الطائفوأهم المؤسسات السياسية في لبنان.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن التركيبة المجتمعية اللبنانية

أدى التنوع المجتمعي والعقائدي والديني المعقد للبنان إلى مشاكل كبيرة في تاريخ لبنان، إذ يتشكل من المسيحيين، العرب والآراميين والسريان، موارنة، روم، أرثوذكس وروم كاثوليك والإنجيليين، إضافة إلى المسيحيين غير العرب (الأرمن، الكاثوليك، الأرثوذكس، الإنجيليون) والسريان واللاتين والأقباط نسبة كبيرة من السكان، كما يشكل الدروز والأكراد والترك نسبا أخرى من السكان.

المطلب الأول: الطوائف في لبنان

كان لبنان يتفاعل مع الأديان السماوية، يوجد في لبنان ثلاث ديانات معترف بها وهي: اليهودية، المسيحية والإسلام، وتعترف الحكومة اللبنانية ب 18 طائفة ويمثلها أعضاء من مجلس النواب البرلماني، وتتوزع هذه الطوائف إلى:

أولا: الطوائف المسلمة:

تتوزع الطوائف المسلمة إلى:

- **الطائفة السنية:** ورد في الموسوعة السياسية أن مصطلح السنة مصطلح سياسي ديني له معاني عديدة أهمها أن السنة تعني ما أخذ النبي محمد (ص) من فعل وقول وتقرير، وأهم ما يميز أهل السنة عن غيرهم من المذاهب الإسلامية، خاصة المذهب الشيعي هو موضوع الإمامة لأهل البيت وخلافتهم للمسلمين دون غيرهم[1]، حيث يرى أهل السنة أن الخلافة للأصل من المسلمين تقدم لهم البيعة على السمع والطاعة، وليس الحكم لأهل البيت أصلا، في الدين لأنه لم يرد ذلك في الكتاب، ولا في السنة المحمدية. أما بالنسبة للسنة في لبنان وقد كان بعد الفتح لبلاد الشام، حيث حصل نزوح جماعي لسكانه

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص256.

المعتنقين لديانات أخرى وقد اجتمعوا بالدولة السريانية مما دفع بالقادة المسلمين إلى جلب قبائل عربية إلى لبنان لحماية سواحله من الهجمات البيزنطية والصليبية، ويتواجد السنة في كل من بيروت وطرابلس وصيدا، وهذا ما منحهم دورا كبيرا في تولي العلاقات التجارية والإقتصادية الدولية، وبالنظر إلى انتماء المسلمين السنة على الصعيد السياسي يظهر على أكثر من ولاء وانتماء، والظاهر أن تواجد الزعماء السياسيين للسنة في السلطة التنفيذية لم يتم له في سبيل تحسين وضع أهل السنة وإعطائهم بعض الحقوق والإمتيازات، ويرجع سبب ذلك حسب الدكتورة "نهى قاطرجي" إلى خوفهم من أن يتهموا بالتعصب لطائفتهم، وهذا ما جعل مصالح المسلمين تنتهك من طرف المسيحيين بشكل عام والموازنة شكل خاص، حيث أصبح السنة يتعرضون للظلم وذلك من خلال سعي مختلف الطوائف اللبنانية للتآمر ضد السنة والسعي من أجل إضعافهم، وكذلك الإبادة والقتل لزعماء وقادة وعلماء السنة، وأشهرهم الشيخ "صبيحي صالح" الذي اغتيل سنة 1986، والمفتي "حسن خالد" سنة 1989، ورئيس الوزراء "رياض الصلح" سنة 1951، والرئيس "رشيد كراميسنة" 1987، وآخرهم "رفيق الحديدي" سنة 2005[1].

ويرى الدكتور "عبد الغني عماد" وهو باحث في الدراسات الإسلامية وأستاذ في الجامعة اللبنانية أن ضعف الساحة السنية في لبنان يكمن على المستوى الرسمي من خلال الهيئة الشرعية المتمثلة في دار الفتوى، والتي لسنوات طويلة تعاني من ضعف مؤسساتي شديد ساهم في تشرذم ولاءات أهل السنة، وعدم تركزهم على مرجعية أساسية يتفقون عليها، مادام أن دار الفتوى تعد على الصعيد القانوني الناظم والناطق بالشؤون الطائفة السنية في لبنان وإليها تعود عالية شؤون الطائفة، وتحصين ساحتها وتعزيز

[1] نهى قاطرجي، طوائف لبنان والمشي فوق الاشواك، مكتبة صيد الفوائد، ص7-11. الموقع الإلكتروني:
http://www.saaid.net/book/9/2516.doc 2017 يوم 23 افريل

مؤسساتها التربوية والصحية والإجتماعية[1]، وتضيف الدكتورة "نهى قاطرجي" في هذا السياق بأن ضعف دار الفتوى سببه دستوري، ذلك أن الدستور جعلها تابعة لمؤسسة الحكم مما حرمها من الإستقلالية المالية والإدارية، وهذا ما أضعف من تمويلها المادي ويعيق دورها في تقديم الخدمات العامة كالزكاة والمساهمات المالية للفقراء وتبني قضايا أهالي المخطوفين والمعوقين[2].

- **الطائفة الشيعية:** اشتهر لبنان بأنه أحد مراكز التشيع طوال التاريخ الإسلامي، وقد عاد "أبو ذر الغفاري" الذي أبعد عثمان إلى بلاد الشام، فسكن في جنوب لبنان أحد عوامل انتشار التشيع في لبنان، وقد ازدهر في نفس تلك الفترة التي ازدهر في الشام، بفارق أن الشيع في لبنان بلغ انتشاره ذروة صار معها القسمالأعظم من سكان لبنان. إن للحكومة الشيعية في الشام دورا وإسهاما كبيرا في ترويج الشيع في لبنان، أهم تلك الحكومات "الدولة الفاطمية"، ومن المدن العريقة في التشيع نجد مدينة "كرك نوح"، وأغلب ساكني جنوب لبنان في عصرنا الحاضر هم من الشيعة الذين لجؤوا إليها فرارا من الجور الذي تعرضوا إليه من خلال فترة حكم الأيوبيين والعثمانيين. ويعيش هؤلاء الشيعة في أماكن جبلية وقروية، وكانوا مجبرين سابقا للبقاء في هذه القرى وعدم الخروج منها، وتبلغ نسبة السكان الشيعة في جبل عامل حوالي 80%، أما في باقي المناطق فتنزل هذه النسبة إلى مابين 50 و 60% من عدد السكان، ويتواجد الشيعة في العاصمة بيروت بأعداد كبيرة، كما تعد منطقة البقاع أيضا أحد المراكز الأصلية للشيعة وفقا للإحصائيات

[1]: عبد الغني عماد، "خارطة الحركات والتنظيمات الإسلامية السنية في لبنان ضمن سلسلة كيف ينظر الإسلاميون إلى بعضه؟"، مركز المسيار للدراسات والبحوث، دبي، العدد 55، أفريل 2001، ص10.

[2]: نهى قارطجي، المرجع السابق، ص30.

المعلنة لعام 2005 عدد الشيعة هو 1.166.455[1]. فالشيعة هم من ثاني المذاهب الإسلامية عددا، حيث يمثلون حوالي 29% من عدد السكان في لبنان[2].

- **الطائفة العلوية:** في إطار منتدى الأربعاء الشهري استضافت مؤسسة الإمام الحكيم، عضو المجلس الإسلامي العلوي، فضيلة الشيخ "علي قدور" في حوار حول "العلويين في لبنان من هم؟ ما هي رؤيتهم وأفكارهم"وقد حضر اللقاء حشد من الشخصيات الفكرية والسياسية و الدبلوماسية والإعلامية.

قدم اللقاء المحامي الأستاذ "بلال الحسيني" فعرض ظروف نشأة الطائفة العلوية، وطرح عددا من الأسئلة والإشكاليات التي تثار حول هذه الطائفة داعيا إلى ضرورة التعرف الحقيقي عليها من خلال علمائها وقادتها ومسؤوليها.

وتحدث الشيخ "قدور شاكر" مؤسسة الغمام الحكيم على استضافته العلويين، هو طائفة من المسلمين ينتمون بولائهم إلى أمير المؤمنين "علي"، وهم أحفاد القبائل العربية التي ناصرت الإمام علي، فكل علوي مسلم يعتقد بالشهادتين، ويقيم أركان الدين، ويوالي أئمة المسلمين، ويؤمنون بأصول الدين الخمس: التوحيد، النبوة، المعاد، العدل، الإمامة، وأما فروع الدين فهي كثيرة ومنها: العبادات، الصلاة، الصوم، الزكاة، الولاء والبراء، والمعاملات المختلفة، ويعملون وفق نصوص المذهب الجعفري والكتب الأربعة المعروفة

---

[1]:مشرف قسم فضائل أهل البيت (عليهم السلام)، تواجد الشيعة وعددهم في لبنان، منتدى الكفيل" 13 أفريل 2014، المتوقع الإلكتروني:

http://foru,s.al kafeel.net/showthread.phpyt:71031 2017 يوم 23 أفريل

[2]: محمد صالح عطا و فوزي أحمد تيم، النظام السياسي العربي المعاصر، ج2، بنغازي: جامعة قاريونس، 1988، ص135.

عند علماء الحديث أما تسمية الشيعي والعلوي هي تسمية واحدة لأتباع الإمامية الإثنا عشر.[1]

العلويين في لبنان كانوا حتى سنة 1304م، هم العدد الغالب بين سكان جبال كسروان وكانواهم أمراء الجرد، وكانوا موجودين أيضا في التيم وفي جنوب وشمال لبنان ولا سيما مدينة طرابلس (حسب بعض المؤرخين أمثال فيليب حتى) إلى أن تعرضوا لحملات وهجمات المماليك والصليبيين حيث أصدر شيخ الإسلام ابن تيمية آنذاك الفتاوى الشهيرة التي حللت دم العلويين، ودعت إلى قتلهم وملاحقتهم معتبرا إياهم أشد خطرا على الإسلام من الفرنجة. وهذا ما حمل العلويين من التنقل من مكان لآخر، أو تغيير دينهم هربا من الإضطهاد الذي لاحقهم أينما حلوا وتواجدوا.

لم يكن حكم العثمانيين أرحم من حكم المماليك، فضيقوا عليهم و لاحقوهم طوال فترة وعقود من الزمن، وقامت مجازر وحملات بحق أبناء هذه الطائفة، ثم أتت الحرب العالمية الأولى التي انتهت بتغيير الخريطة الجغرافية والديموغفرافية، بسيطرة جيوش الحلفاء وفرض الإنتداب الفرنسي على لبنان وسوريا. أما اليوم فيقدر عدد العلويين في لبنان بمئة ألف نسمة حوالي 50 ألف في طرابلس و 40 ألف في عكار وعشرة آلاف موزعين في بيروت والكورة والمتن الشمالي وقرية الغجر في مزارع شبعا.

فمعظم العلويين في لبنان في فترة ما قبل الحرب الأهلية، أي منذ إنشاء دولة لبنان وإحصاء سنة 1932 حتى الستينات، فإن معظم العلويين كانوا فقراء وميسوري الحال، ويقومون ببعض الأعمال الشاقة، وفي بداية مطلع الستينات بدأت تتهيأ لهم فرص التعليم[2]، وفي السبعينات كانت هناك العشراتمن حملة الشهادات الجامعية من طب وهندسة، وحقوق ودكتوراه.

---

[1] العلويين في لبنان: من هم، ماهي رؤيتهم وأفكارهم؟، 9ماي 2014، الموقع الإلكتروني ليوم 24 افريل 2017 archive almanr.com.ib/article pup 9 id :836614

[2] بشير خضر، تقرير عن الطائفة العلوية مقتبس من موقع التيار الوطني الحر لبنان

لقد مر على الطائفة العلوية أثناء هذه الفترة وماسبقها ظروف قاسية كانوا كمواطنين لبنانيون من حقوق المواطنية سوى أنهم يحملون الهوية اللبنانية، وكان ممنوعا عليهم الحصول لأي وظيفة من وظائف الدولة، مما دفع الكثير منهم للتغيير من مذهبهم لكي يتمكنوا من دخول بعض الوظائف. أما فترة الحرب الأهلية أي 1975، تحولت حركة الشباب العلوي إلى تنظيم أوسع وأشمل بقيام جبهة المقاومة الوطنية التي قادها"علي عيد". وفي سنة 1980 أسس السيد "علي عيد" مع آخرين أسماه "الحزب العربي الديموقراطي"، الذي ضم مؤيدين ومناصرين من أبناء الشمال والبقاع. كما ضم العديد من العلويين، كما شارك العديد من العلويين في أعمال المقاومة ضد الإسرائيليين بعد اجتياحهم للبنان عام 1982 مع أحزاب لبنانية عدة مثل الحزب الشيوعي اللبناني وحركة أمل والحزب القومي السوري الإجتماعي.[1]

- **الطائفة الإسماعيلية:** هي إحدى الطوائف الإسلامية يقولون أنها تنتمي إلى الشيعة، يشترك الإسماعيلية مع الإثنا عشرية في مفهوم الإمامة، إلا أن الإنشقاق وقع بينهم وبين باقي الشيعة بعد موت الإمام السادس "جعفر الصادق"، إذ رأى فريق من جمهور الشيعة أن الإمامة في ابنه الأكبر الذي أوصى له "إسماعيل المبارك"[2]، بينما رأى فريق آخر أن الإمام هو أخوه "موسى الكاظم" لثبوت موت إسماعيل في حياة أبيه وشهادة الناس ذلك. يتمثل التيار الإسماعيلي في الفكر الشيعي الجانب العرفاني والصوفي الذي يركز على طبيعة الله والخلق وجهاد النفس، بالإضافة إلى التمسك بجميع ما ورد في الشريعة الإسلامية من صلاة وحج و صوم وغيرها وفيه يجسد غمام الزمان الحقيقة المطلقة.

---

alawi 12. Tripod.com/alawi-lebanon .htm 2017 يوم 23 أفريل

[1] نفس المرجع السابق.

[2] تعرف على الطائفة "الإسماعيلية" وارتباطها بالمذهب الشيعي، مجلة تحقيقات، 14 يونيو 2016: الموقع الإلكتروني: Tahkikat.net/? p: 3238 .2017 يوم 23 أفريل

الإسماعيليون يتفقون مع عموم المسلمين في وحدانية الله ونبوة محمد ونزول القرآن الموحى.[1]

- **الدروز:** تعود نشأة هذه الطائفة إلى أوائل القرن الحادي عشر، حيث جاء "تكشين الدرزي"، ويعتقد أنه شيعي، إلى سوريا عام 1020م واستتر في واد اليتم عند أسفل جبل الحرمون وراح يبشر بمذهب جديد يدور حول فكرة أن الحنفية الحاكم بأمر الله إمام ذو صفة فوق الطبيعة، أي أنه تجسيد للعقل الكوني، وأصبح للدروز تلامذة وأتباع أطلق عليهم إسم "الدروز"، وشكلوا نواة للطائفة الدرزية وانتشروا في ظل الفاطمية، في منطقة الشوف والمتن.[2]

وتبرز هذه الطائفة عائلتان هما: "أرسلان وجنبلاط"،ولزعيمي العائلتين الزعامة في الطائفة من الناحية السياسية و الدينية، وتشارك أبناء هذه الطائفة الحياة السياسية، حيث يمثلهم مجلس النواب، ستة نواب ويمثلهم في الحكومة وزيران.[3]

ثانيا: الطوائف المسيحية: وهي الموازنة، الروم بصنفيهما (الأرثوذكس و الروم الكاثوليك)، البروتستانت، الأرمن الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك، الكلدان، السريان وسنتطرق إلى أبرزها:

- **الموارنة:** تعتبر من أكبر الطوائف المسيحية في لبنان، وتعود نشأتها إلى القرن الخامس ميلادي، فيما أسس تلامذة القديس "مارماروند" ديرا بإسمه شرق مدينة حماة[4]، ومنه سميت بالمارونية، وعرفوا بالتمرد، ولقبوا بالمردة، وسكنوا بجبال لبنان، وقد تولتهم السلطات الفرنسية بالرعاية منذ الأحداث الطائفية، والتي وقعت بين اللبنانيين، بالضبط

[1] نفس المرجع السابق.

[2] جواد بولس، تاريخ لبنان، ترجمة جوج حاج، بيروت: دار بدران، 1972، ص269..

[3] حمدي الطاهر، سياسة لبنان في الحكم، القاهرة: المطبعة العالمية، 1979، ص31.

[4] وجيه كوثراني، الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ط1، بيروت: معهد الإنتماء العربي، 1976، ص33.

بين الموارنة والدروز سنة 1860[1]، وأمسكوا بالحكم منذ ذلك الوقت، وعند ما استقل لبنان أعطي الموارنة الأولوية في تولي مناصب الدولة، وذلك انطلاقا من التقسيم الطائفي الذي اعتبرته الطوائف الأخرى غير عادل، وأن المسيحيين الموارنة لم يعودوا أكثرية كما كان عليه الحال في ظل نظام متصرفية جبل لبنان، واعتبر المسلمون نفسهم متوازون في العدد مع المسيحيين، وتعتبر هذه الضمانة في تولي المناصب السياسية من أجل تطمين الموارنة بأن استقلال لبنان لن يؤدي إلى إذابة شخصيتهم، ولا القضاء على مكانتهم وامتيازاتهم داخل الساحة اللبنانية[2]، ورغم المكتسبات التي حصل عليها الموارنة منذ عهد الانتداب وحتى الاستقلال، فإنهم يسعون دائما إلى توسيع مطالبهم، واكتساب مواقع جديدة، و هم متمسكون أشد التمسك بالمناصب الحساسة في الدولة، وذلك على الرغم من التغيير الديموغرافي الذي نجم عنه تناقص المسيحيين بشكل عام مقارنة بالمسلمين، ويرجعون سبب ذلك إلى أن هذه الإمتيازات لها منطلقاتها وخلفياتها التاريخية، وكذلك خوفهم حيث أصبحوا أقلية مقابل أكثرية مسلمة، وترى الدكتورة "قاطرجي" أن لهذه الرؤية للمسيحيين ما يبررها، وذلك لكون لبنان له ميزة وشخصية فريدة ومختلفة عن بقية الدول الأخرى، وبالتالي فلا مانع أن يكون للمسيحيين وضع خاص في لبنان، ومع توقيع كافة الأطراف اللبنانية على اتفاق الطائف، فقد الموارنة بعض الإمتيازات التي كانوا يتمتعون بها من قبل من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية الماروني، وترى الدكتورة "نهى قاطرجي" أن إثبات التراجع هي كالتالي:

[1] عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، مرجع سابق، ج4، ص373

[2] هيلينا كوبان، لبنان 400 سنة من الطائفية، ترجمة وتقديم: سمير عطاالله، لبنان: منشورات هاي لايت، 1975، ص15.

– هجرة الموارنة إلى خارج لبنان وارتفاعها الواضح بعد الحرب العالمية الأولى والحرب الأهلية سنة 1975، حيث أصبحوا يشكلون 45 بالمئة كمسجلين و 37 بالمئة كمقيمين داخل لبنان.[1]

– الإنقسام التاريخي بين الموارنة، حيث حدث هذا منذ الإنتداب الفرنسي وفي زمن الإستقلال، وذلك بانقسام الموارنة إلى فريقين تحت زعامة الثنائيين "بشارة الخوري"و"إيميل أده" والصراع إبان الحرب الأهلية بين "إيلي حبيقة" و"سمير جعجع"، ومن ثم العماد "ميشال عون" و"سمير جعجع".

– ارتباط أحداث وحروب لبنان بسبب إصرار بعض رؤساء الجمهورية من الموارنة على التجديد في عهدات مقبلة رغم أن الدستور اللبناني يمنع ذلك، وهذا ماحدث في الثورة البيضاء سنة 1952، والثورة الشعبية المسلحة سنة 1958.[2]

- **الروم الأرثوذكس:** مجموعة مذهبية أرثوذكسية مشرقية، تتبع القيادة الأرثوكسية اليونانية، والروم سواءا الكاثوليك أو الأرثوذكس، يطلق عليهم أيضا إسم الروم الملكيين أو الملكانيين، سنة إلى الإمبراطور (ملك) القسطنطينية، الذي تبعته هذه المجموعة من المسيحيين في صراعات الكنيسة الأولى، أما انقسام الروم إلى أرثوذكس وكاثوليك، فتقول المصادر المسيحية أنه يعود إلى عام 1724م، إذ أعلن قسم منهم الوحدة مع روما (الفاتيكان) وأطلق عليهم الملكيون الكاثوليك، في حين ظل القسم الآخر وهو الأكبر، بعيدا عن روما وعرفوا بالروم الأرثوذكس[3]، واعترضت الدولة العثمانية بهذا الإنفصال وتثبته رسميا سنة 1837 بفرمان السلطان محمد الثاني[4].

---

[1] نهى قاطرجي، مرجع سابق، ص30.

[2] نفس المرجع السابق

[3] سلسلة المجموعات المسيحية في المنطقة العربية الروم الأرثوذكس، سلسلة الرصيد الإلكترونية، العدد 62، شعبان 1429، 2أوت 2008، الموقع الإلكتروني: www.alraseed.net/main/article. aspx ? selected-article-no,

[4] نفس المرجع السابق.

ظهرت هذه الطائفة في القرن التاسع عشر واستقرت في المناطق الساحلية، وتوفرت في مناطق الكورة والمدن الكبيرة، وهي أصغر حجما من الطائفة المارونية، أي هي ثاني أكبر الطوائف المسيحية، ففي مراحل سابقة، لقيت عناية خاصة من قبل روسيا القيصرية، إلا أن هذه العناية انتهت بقيام الثورة البلشفية عام 1917م، مما ساعد على الارتباط بين هذه الطائفة، وغيرها من الطوائف الأخرى في المجتمع العربي الإسلامي، كما أن وجود البطريك الأرثوذوكسي في دمشق وتر العلاقة بينهم وبين إخوانهم في سوريا وجعل نظرتهم للأمور أكثر شمولية من تلك النظرة التي تسيطر على الطائفة المارونية.[1] وتشارك هذه الطائفة في الحياة السياسية حيث تحصل على إحدا عشر مقعدا في مجلس النواب ولها بعض المناصب الوزارية[2].

- **الروم الكاثوليك:** تشترك هذه الطائفة مع الروم الأرثوذكس في الأصل حيث تنتميان إلى الغساسنة[3]، وتتمركز هذه الطائفة بصفة خاصة، في منطقة زحلة، وأبناؤها في الغالب، حلفاء للموارنة، فتتبع بوضع اقتصادي ممتاز، تشارك بستة مقاعد في مجلس النواب ومقعد في مجلس الوزراء[4].
- **الأرمن:** قبل 86 عاما اتخذ الأرمن من لبنان موطنا لهم، و توسعوا جغرافيا وديموغرافيا، حتى تجاوز عددهم ما يقارب 150 ألف نسمة، وأنشئوا على مر السنوات معابدهم ومدارسهم وجامعاتهم ونوابهم، وأصبح لهم في الآونة الأخيرة نشرة الأخبار باللغة الأرمنية لا يفهمها سواهم، مما أسفر عن اتهام البعض لهم بالعنصرية ودفاعهم عن أنفسهم موضحين أنهم ضمن المجتمع اللبناني لبنانيون بالدرجة الأولى، لكن الظلم الذي عانوه في القديم يشدهم إلى قوميتهم وهي أرمينيا.

[1] حمدي طاهر، مرجع سابق، ص24.
[2] عطا محمد صالح، مرجع سابق، ص134.
[3] حمدي طاهر، مرجع سابق، ص25.
[4] نفس المرجع السابق، ص25.

والأرمن في لبنان يتوزعون ضمن 3 طوائف: الأرثوذوكس، الأرمن الكاثوليك والإنجيليون، ويسكنون مناطق مختلفة من بيروت أبرزها يرج حمود، والدورة حيث الكثرة الأرمينية، كما يتوزعون في زحلة و كسروان، حيث مكثوا منذ ولوجهم المجتمع اللبناني إثر الحرب العالمية الأولى وجرائم الإبادة التي لحقت بهم. وقد بلغ عدد الأرمن مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية سنة 1975 نسبة 270 ألف نسمة، مشكلين 7 في المئة من سكان لبنان، وهم يرفضون تصنيفهم بالأقلية، وقد دفعت الأحداث الكثير منهم إلى الهجرة على غرار غيرهم من اللبنانيين فذهبوا للولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مما قلص عددهم إلى 200 ألف نسمة من بينهم 116 ألف ناخب يحق لهم اختيار نواب لبنانيين، وقد تمثلوا في البرلمان بستة نواب وفي الحكومة بوزير واحد.[1]

إن بنية المجتمع اللبناني المتميز بالتحديث الطائفية، ساعد على تعميق الروح الإنعزالية في أنفسهم. فتركز معظم الشيعة في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت. وغالبية الستة في طرابلس وبيروت وإقليم الخروب ومنطقة العرقوب، وغالبية الروم الكاثوليك والأرمن في مدينة زحلة، والموارنة في كسروان وبيروت الشرقية، والدروز في الشوف ووادي التيم، وعلى الرغم من بعض التداخل السكاني، إلا أن التوزيع الجغرافي الطائفي يبقى واضحا.

[1] الأرمن في لبنان بين عشق قومي تاريخي وانتماء وطني حاضر، جريدة الشرق الأوسط، العدد 339، 24 سبتمبر 2001، الموقع الإلكتروني:

Archive.aazsat.com/detail.asp? issuenoM 8070 articleM 58428#wp3xG

المطلب الثاني: الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1989

الحرب الأهلية اللبنانية التي انطلقت عام 1975، تعتبر إحدى الأحداث المحاطة بكم هائل من الألغاز، فقد كان يطلق على لبنان سويسرا الشرق، وكانت بيروت عاصمة للفن والفكر والفلسفة، فتحولت من تضاريس الحضارة البشرية إلى بؤرة للحرب والعنف.[1]

بدأت الحرب الأهلية اللبنانية بالنضوج في أواخر الستينات من القرن العشرين وعلى امتداد النصف الأول من السبعينات.

كان الوضع اللبناني قد دخل طورا جديدا من طور الأزمة الإجتماعية المستفحلة بفعل استفحال تناقضات النظام الإقتصادي المتبع، وما بدأ يولده من آثار سلبية مدمرة على الإقتصاد الوطني ككل، في إطار انعدام التوازن بين قطاعاته وتبعيته المتزايدة للسوق الرأسمالية العالمية[2]. لذا كان من الطبيعي أن تشهد الأزمة الإقتصادية الإجتماعية بدء عملية انتقال يصوغ كل منها مطالبه من موقعه المنعزل ، إلى مستوى التعبير المترابط عن هذه المطالب في سياق حركة شعبية عامة كان كل نمو تحققه يدفع نضالاتها الإقتصادية والإجتماعية،[3] فطرة نحو التسيس، أي التحول من الصعيد المطلبي إلى الصعيد السياسي العام إضافة إلى أنه في الوضع كالوضع اللبناني، يحسب نظامه السياسي التحركات المطلبية في قوالب طائفية، ويجبرها نظامه على التعبير عن نفسها حين تنتقل إلى الصعيد السياسي على المستوى الطائفي، كان من الطبيعي أن تشهد تلك الفترة أيضا نموا لحركات المطالبة الطائفية التي كانت تصارع تحت شعارات إزالة الحرمان عن طوائف معينة، إلا أنه

---

[1] إيفان علي عثماني، الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990: الحرب الغريبة والنادرة، جريدة العراق اليوم، ص12 تاريخ 13 مارس 2014 الموقع الإلكتروني:

يوم 8 أفريل 2015 iqraa lyom.net/news-php? Action: view eid: 3018 le

[2] علي عيد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفرابي للنشر، بيروت لبنان. ط1، كانون الثاني 2013، ص124.

[3] نفس المرجع السابق ص125.

كان واضحا أن هدف الصراع الذي يأخذ على الصعيد السياسي مظاهر طائفية إنما يغلق بالفعل حيزا من الصراع الإجتماعي المحتدم في كل المجالات.

إن هذا الشكل الطائفي للحرب، رغم الإفتعال الواضح فيه ليس طارئا، بل تبلور بفعل ما كرسه ميثاق 1943 من تقاسم للسلطة، وللمواقع الأساسية فيها، ومن تقاسم للبلاد، تبلور في تمايز واضح برزت فيه امتيازات شكل عام لفريق طائفي دون آخر وعلى حسابه.[1] والمناطق ذات لون طائفي آخر وعلى حسابها الأمر الذي رسخ الشكل الطائفي للصراع السياسي، وعمقه وأعطاه هذه الإستقلالية النسبية عن محتواه السياسي[2].

يسلم الكثير من الباحثين والمفكرين أن الحرب الأهلية اللبنانية ماهي إلا صراع طائفي، مع رفضهم أو جود أي مساحة للصراع الإجتماعي فيها، فالساحة اللبنانية حسبهم هي ساحة طائفية، فيتحدثون عن كتل بشرية متجانسة باسم الشيعة والموارنة والسنة والدروز، ويستدلون على ذلك بكل النماذج الطائفية المتوافرة لديهم. إذن المسألة الطائفية كانت عقبة كبيرة أمام وحدة اللبنانيين وشكلهم، على الرغم من صحة القول، فإن الصدامات الدموية فيه لم تكن مجرد صدامات طائفية فقط بل اجتماعية أيضا لأنها تزامنت مع اشتداد الأزمات الإجتماعية التي هددت مصالح القوى السياسية المسيطرة، علما أن الصدامات ارتدت دوما مظاهر طائفية لا يجوز إنكارها[3]، فلقد شهدت معظم المناطق والطوائف تبدلات سكانية هامة، إثر الصدامات الدموية، إذ نزح عدد كبير من مختلف الطوائف اللبنانية إبان الحرب اللبنانية 1975، والتي لن تعرف فيها الطوائف استقرار لأنها معرضة في معظمها للإقتلاع من الأرض التي تسكنها منذ مئات السنين[4].

---

[1] نفس المرجع السابق ص125.

[2] نفس المرجع السابق ص126.

[3] نفس المرجع السابق، ص5.

[4] نفس المرجع السابق، ص5.

ولقد لعب الوجود السكاني الداخلي، بوجهه الطائفي في مناطق معينة، دورا أساسيا في الصدامات المحلية التي تطورت بسرعة كبيرة تبعا للتوازنات الطائفية المحيطة أو البعيدة كما لعب الشعور الطائفي دورا هاما في تشكيل الطوائف على امتداد الرقعة الجغرافية اللبنانية كلها، فالحقد الطائفي تجاه الطوائف الأخرى، وشهوة الإنتقام، وتهجير الآخرين خوفا أن يحل التهجير بهم، يدفع الطائفيين إلى ارتكاب أكثر أنواع القتال لأنها تنطلق من موقف نفي مريض.

ومرد ذلك إلى الإنغلاق الطائفي اللبناني طوال تاريخ لبنان الحديث والمعاصر.

وهكذا بدأ لبنان وكأنه بلد موبوء بمختلف الفيروسات الإجتماعية التي لا يرجى منها شفاء وكأنه لم يكتب له البقاء، فكلما مر شهر بدا التفاؤل في انقاذه. بل إنه لمن المؤسف أن اللبنانيين قد تأثروا كثيرا في إدراك هذه الحقيقة.

لقد كشفت الحرب الأهلية أن الأزمة في لبنان أعمق من كونها أزمة علاقات بين القوى السياسية الطائفية، إنها أزمة مجتمع لم يستطع أن يطور تاريخه عوامل التشارك الإجتماعي الطائفي، لحد ترسيخ عناصر الوحدة المجتمعية على أسس من القيم المشتركة، والمسؤول عن هذا الواقع هو النظام نفسه.[1]

تفجرت الحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينات، إثر اغتيال النائب المعروف "سعد معروف" عام 1975. وعقب حادث الرمانة، الذي عكس التصادم الماروني الفلسطيني. بيدأن مناخا متفجرا، سبق الحرب وأسهم في إشهارها. تباينت الآراء في بداية الصراع، فهناك من رأى أن وفاة "جمال عبد الناصر"، في 28 سبتمبر 1970، فتحت الأبواب لاحتمالات القضاء على الوجود الفلسطيني وضرب التيار الوطني على أرض لبنان، بعد مذابح الأردن. وثمة من قال بأن اغتيال "الملك فيصل"، في 25 مارس 1975، هو

[1] نفس المرجع السابق، ص 127-129 .

إشارة البدء بالقضاء على التيار. وبين كل هذه الآراء لعل أقربها إلى الصواب أن أحداث 1973 هي البداية خاصة أن لها جذورا، تمتد في الماضي، وفروعا تطاول العام التالي 1974، حتى وقوع الإنفجار مباشرة، ولعل أبرز الأحداث التي رجحت اختيار نقطة البداية في هذا العام هي:[1]

-محاولة الجيش اللبناني في ماي 1973، القضاء على المقاومة الفلسطينية، على أرض لبنان، أو على الأقل كسر شوكتها و إزاء فشل الجيش، تكونت الميليشيات الحزبية لمساعدته.

-قرار مؤتمر القمة العربية السادسة رقم 46، في الجزائر، في 28 نوفمبر 1973، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني واعتراض الأردن على ذلك، وقيام أزمة سياسية حادة.[2]

-تغيير الدبلوماسية الأمريكية في إطار إستراتيجية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

-بداية سلسلة اعتداءات إسرائيلية ذات طبيعة خاصة على الفلسطينيين في لبنان.

-اندلاع حرب إعلامية عربية تركزت بوجه خاص في الصحف اللبنانية، وقد ارتبطت بظاهرة انتشار الخلافات بين الدول العربية التي بلغت حد التهديد باستخدام القوة بين الجيوش العربية التي يجمعها الدفاع المشترك.[3]

[1] د.خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص224.
[2] نفس المرجع السابق، ص224.
[3] نفس المرجع السابق.

مراحل الحرب الأهلية اللبنانية:

مرت الحرب الأهلية اللبنانية بثلاث مراحل أساسية:

1/المرحلةالأولى (1975-1978):أحداث السبت الأسود و تقسيم بيروت إلى شرقية وغربية (حرب الستين).

بعد حادثة عين الرمانة بأشهر تحديدا في السادس من شهر ديسمبر 1975 عثر على 4 جثامين لأعضاء حزب الكتائب، فوضعت مليشيا حزب الكتائب نقاط تفتيش في منطقة مرفأ بيروت، وقتلت المئات من الفلسطينيين واللبنانيين المسلمين، مما أدى إلى اندلاع الإشتباكات على نطاق واسع من الميليشيات، فانقسمت أغلبها مسيحيين، والمنطقة الغربية التي كانت مختلطة مع أكثرية إسلامية ومحاطة بالمخيمات الفلسطينية.

عرفت هذه المرحلة مجموعة من التطورات، أهمها:

مجزرتي الكرنتينا والدامور: اقتحمت ميليشيا حزب الكتائب في 18 جانفي 1976، منطقة الكرانتينا ذات الأغلبية المسلمة الواقعة تحت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية، وسكنها أكراد وسوريون وفلسطينيون، وقتل 1500 شخص، فردت الميلشيات الفلسطينية بعد يومين أي في 20 جانفي 1976، باقتحام بلدة الدامور المسيحية، وقتلت المئات منهم، وهرب الآلاف من السكان بحرا حيث كانت الطرق مقطوعة، فبدأت بإرسال إسرائيل تساعدهم من خلال تأمين السلاح لهم وذلك عملا بمبدأ (عدو عدوي صديقي) فأدت هاتين الحادثتين إلى هجرة جماعية للمسلمين والمسيحيين، حيث لجأ كل منهم إلى المنطقة الواقعة تحت نفوذ طائفته الأمر الذي عزز إلى تقسيم بيروت الشرقية المسلمة وبيروت الغربية المسيحية.[1]

[1] الحرب الأهلية اللبنانية حرب محلية في لبنان بأبعاد إقليمية ودولية، ما قصتها، .....مراحل هذه الحرب، ما أهم نتائجها؟، 3 أوت 2016 الموقع الإلكتروني:
http://www.babanej.com/lebanon-avifwar-1046.htm.

التدخل السوري لإيقاف الحرب:

دخل الجيش السوري إلى لبنان في جانفي 1976 بناءا على طلب من رئيس الجمهورية اللبنانية حينها "سلمان فرنجية" لإيقاف الحرب الأهلية، وفي 8 ماي 1976، انتخبت "إلياس سركيس" رئيسا للجمهورية فسيطر الجيش السوري على طرابلس و سهل البقاع، التي كانت تحت سيطرة قوات الحركة الوطنية اللبنانية والميليشيات الفلسطينية، وفرضت حظر التجوال على أمل وقف الإشتباكات، لكن حظر التجوال فشل، فاقتحمت الميليشيات المسيحية دفاعات مخيم تل الزعتر في 12 أوت 1976 وقتلت الآلاف من الفلسطينيين فيما يعرف بمذبحة تل الزعتر.

أعطت القمة العربية المنعقدة في الرياض في أكتوبر 1976، سوريا حق الإحتفاظ بأربعين ألف جندي تحت مسمى "قوات الدفاع العربية" التي كانت مهمتها فك الإشتباكات واسترجاع الأمن، مما أدى لوقف الحرب في بيروت ومعظم لبنان واستمرارها في جنوبه بين منظمة التحرير الفلسطينية والميليشيا المسيحية التي تدعمها إسرائيل.

الخط الأخضر يحمل الهدوء الحذر:

وقف الحرب لم يكن يعني نهايتها، حيث بقي لبنان مقسما إلى قسمين: القسم الأول مكون من جنوب لبنان وبيروت الغربية، فهو تحت سيطرة الميليشيات المسلمة ومنظمة التحرير الفلسطينية، أما القسم الثاني وهو القسم المسيحي مكون من جبل لبنان وبيروت الشرقية وهو تحت سيطرة الميليشيات المسيحية وكان الخط الفاصل بين بيروت الشرقية والغربية يسمى الخط الأخضر.[1]

[1] نفس المرجع السابق.

اغتيال كمال جنبلاط:

اغتيل الرئيس "كمال جنبلاط"، رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي في 16 مارس 1977، فاتهم "وليد جنبلاط"، المسيحيين وسوريا باغتياله، فقام أعضاء الحزب بارتكاب مجزرة بقتل مئة وأربعة وأربعين مسيحيا في منطقة الشوفة انتقاما لموت جنبلاط.

حرب المائة يوم بين القوات السورية وميليشيا قوات لبنان:

بدأت المواجهات بين الجيش السوري والقوات اللبنانية في 1 جويلية 1978 إثر قيام الجيش السوري بتفتيش رئيس القوات اللبنانية "بشير الجميل"، حيث دامت المعارك مئة يوم، انتهت بانسحاب الجيش السوري من بيروت الشرقية، و أرسلت الأمم المتحدة، قوات متعددة الجنسيات (فرنسية، إيطالية، أمريكية) لتقديم المعونة وفض الإشتباكات بين القوات المتحاربة في لبنان.

2/ المرحلة الثانية (1978 – 1982): الإجتياح الإسرائيلي للبنان (الليطاني)

مع مطلع عام 1978، كانت مهمة تحقيق الأمن في جنوب لبنان، قد خرجت تماما من يد السلطة اللبنانية، وأصبحت رهن التطورات المقبلة في أزمة الشرق الأوسط وقد عبر عن ذلك "فؤاد بطرس"، وزير الخارجية والدفاع اللبناني في ذلك الوقت في كلمة أمام لجنة الدفاع والشؤون الخارجية بمجلس النواب[1] اللبناني، يوم 24 أكتوبر 1977، حيث ذكر أن الجنوب اللبناني أصبح الآن ورقة ضغط لأكثر من فريق، يستخدمها في السياق الديبلوماسي، كما يؤكد بطرس المعلومات التي توافرت لدى العديد من المراقبين بأن الوضع في جنوب لبنان، أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بمؤتمر جنيف. فإسرائيل يمكنها أن تشن هجوما شاملا لإجتياح الجنوب اللبناني كورقة ضغط على الدول العربية للذهاب إلى جنيف، من دون التمسك

[1] نفس المرجع السابق.

بمنظمة التحرير الفلسطينية كما أنه في حالة نجاح انعقاد مؤتمر جنيف في موعده المحدد، في آخر ديسمبر 1977 قد يجد الجنوب اللبناني الفرصة للحل وتحقيق الأمن.

والواقعأن هذه المرحلة الزمنية المهمة، شهدت العديد من المتغيرات التي كانت أولها وأهمها:

مسيرة السلام، التي بدأتها بمبادرة الراحل "محمد أنور السادات" إلى زيارة القدس، في 19 نوفمبر 1977، وما أعقبها من تحركات واتجاهات مابين الرفض والموافقة للإنضمام إلى المسيرة وقد اتجهت التحليلات السياسية لأي أزمة، تتصاعد في المنطقة، في هذا التوقيت، إلى ربطها بزيارة القدس ومعطيات السلام الجديدة، وهذا هو ما عبر عنه وزير الخارجية اللبناني ومنطقة الشرق الأوسط بدورها، كانت في هذا الوقت، تعتبر مرحلة تاريخية ما بين الحرب والإسلام[1]، وكان لا بد أن يصاحب هذا العبور أزمات وصراعات، وأقل هذه الإنعكاسات هو توقيع اعتداءات أو الشروع فيها. وهذا ما حدث فعلا على الجانب الإسرائيلي، على الرغم من أنها كانت تخفض حرب استنزاف على المقاومة الفلسطينية، تؤثر فيها في المجالات المختلفة. و الواقع أن اشتراك إسرائيل في حروب الإستنزاف جعلها تواجه مصاعب اقتصادية لأن الحفاظ على جيش تقليدي قوي، أصبح عبئا ثقيلا على الدولة اليهودية.

والمتغير الثاني: هو شعور إسرائيل بحرية العمل الفدائي الفلسطيني، من دون وجود سلطة تحجمية. وللأسف منظمة التحرير الفلسطينية أخطأت للمرة الثانية في الجنوب خطؤها الأول نفسه في شرقي الأردن فلم تسع لتحقيق الحد الأدنى من التنسيق والتعاون مع السلطة اللبنانية، بل انحازت لفئة أخرى، واختلفت أهدافها مع الأهداف السورية داخل لبنان. ومن ثم

[1] الإجتياح الإسرائيلي (1978، الليطاني) والأزمة اللبنانية، موسوعة مقاتل الصحراء، الموقع الإلكتروني: www.maqatel.com/openshare/behoth siyasia 21/ harblebanon/sec10-doc-clvt.htm يوم25 أفريل 2017

أصبح وجودها في الجنوباللبناني، أو عموم لبنان، شيء غير مرغوب فيه سواء من جانب السلطة اللبنانية، أو من جانب إسرائيل[1].

لذا فإن عملية الليطاني كان هدفها تدمير المقاومة الفلسطينية، والتخلص منها نهائيا.

المتغير الثالث: كان على أرض لبنان نفسها، حيث أصبحت ميدانا لصراعات إقليمية وعالمية، بين أطراف رئيسية تشغل هذه الساحة بأسلوب الحرب بالوكالة، فوجود قوات سورية في لبنان كان واقعا في مؤتمر الرياض عام 1976، باشتراك قوات رمزية من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والسودان، لإعطاء هذه القوات صفة القوات العربية، كما ساعدت القوات السورية على تمرير مساعدات عراقية وإيرانية.[2]

3/ المرحلة الثالثة (1982 – 1989): عملية سلامة الجليل

جرت في لبنان بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية و الحركة الوطنية اللبنانية والكيان الصهيوني، كان الوضع في لبنان بداية عام 1982، يشكل امتدادا لأوضاع الحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت عام 1975، وهي صراع مستمر بين الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، واللبنانيون اليمينيون، وعلى رأسهم حزب الكتائب اللبنانية، والكيان الصهيوني من جهة أخرى، واستمر خلاف النصف الأول من 1982 على شكل صراعات عنيفة بين هذه الأطراف.

في جويلية 1981، تم إبرام وقف إطلاق نار بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الصهاينة كانوا يرفضون أي تواجد لفصائل منظمة التحرير في جنوب لبنان، زاعمين بأنه يشكل تهديد كيانهم المزعوم، في 21 أفريل 1982 قصف سلاح الجو الصهيوني موقعا لمنظمة التحرير في جنوب لبنان، وفي 9ماي 1982، قامت منظمة

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السابق.

التحرير الفلسطينية بالرد بقصف صاروخي لشمال فلسطين وتلا هذا القصف المتبادل محاولة لاغتيال سفير الكيان في بريطانيا "شلومو أرجوف" في 3 جوان 1982، فقام الكيان وكرد على محاولة الإغتيال هذه بقصف لمنشآت ومواقع تابعة لمنظمات التحرير في قلب بيروت، وفي اليوم التالي قامت منظمة التحرير بقصف شمال فلسطين.[1]

الأهداف المعلنة للكيان الصهيوني من وراء الإجتياح: تدمير منظمة التحرير الفلسطينية وإجلاء الفدائيين الفلسطينيين من لبنان.

مساعدة حلفاء الصهاينة اللبنانيون على السيطرة على بيروت وتنصيبهم كحكومة لبنانية تملك سلطة وسيادة على كامل التراب اللبناني–توقيع اتفاقية سلام الحكومة اللبنانية وضمان أمن المستوطنات الصهيونية كما كانت للصهاينة أهداف غير معلنة مثل استيلاء على مياه نهر الليطاني، بدأت المعارك عام 1982 في 6 جويلية عندما قررت الحكومة الصهيونية شن عملية عسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية بحجة الرد على محاولة اغتيال سفيرها "أجون"، وقام الكيان الصهيوني باحتلال جنوب لبنان بعد أن هاجمت مواقع منظمة التحرير الفلسطينية وحليفتها الحركة الوطنية اللبنانية، وحاصر جيش الإحتلال قوات المنظمة وبعض وحدات الجيش السوري في بيروت الغربية حيث وصلت قوات الإحتلال إلى بيروت بعد 72 ساعة من بدء عملية الإجتياح.

وقد انسحبت منظمة التحرير من بيروت بعد أن تعرضت المدينة إلى حصار استمر 88 يوم، وكان ذلك بمعاونة المبعوث الخاص "فيليب حبيب"، وتحت حماية قوات حفظ السلام الدولية، الفلسطينيين مسلحين تسليحا خفيفا مما جعلهم يستعملون أسلوب المقاومة وحرب العصابات تم إجبار ما يزيد من عشرة آلاف مقاتل من مقاتلي الثورة الفلسطينية، ومن

[1] جمال أيوب، حرب لبنان 1982، جريدة الكرامة بريس، 6جوان 2014 الموقع الغلكيروني:
www.traxmapress.com/arabic/?action2017:shownewseid : 79303.2017 يوم 16 أفريل

مختلف الفصائل على الخروج من لبنان على متن بواخر أجنبية ليتوزعوا في عواصم عربية أهمها تونس[1].

- دمر الإجتياح الصهيوني معظم البنى التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- وقعت خسائر بشرية كبيرة من أطراف النزاع المتعددة كان أهمها ما شهده مطار بيروت من خسائر حيث قتل وجرح 30.000مدني لبناني وفلسطيني، ونزح أكثر من نصف مليون شخص عن المدينية، وفي الطرف الآخر قتل 375 ألف جنديا صهيوني.
- ومن تبعات أحداث اجتياح لبنان كانت مجزرة صبرا وشاتيلا.

مذبحة صبرا وشاتيلا: بعد انسحاب قوات منظمة التحرير من بيروت اغتيل الرئيس اللبناني وزعيم حزب الكتائب "بشير الجميل"، والذي كان متحالف مع قوات الإحتلال الصهيوني، وفي اليوم التالي لإغتياله، وبتاريخ سبتمبر 1982، بدأت مذبحة صبرا وشاتيلا في مخيمين للاجئين الفلسطينيين في لبنان على يد الجيش الصهيوني بالتعاون مع ميليشيا مارونية (من حزب الكتائب وحزب القوات اللبنانية وحراس الأرز وغيرهم)، وصدر قرار المذبحة من "رافئيل إيتان" رئيس أركان الحرب الصهيوني و "أرييل شارون" وزيرالحرب الصهيوني آنذاك 48 ساعة من القتل أحكمت الآليات الصهيونية فيها إغلاق كل مداخل النجاة إلى المخيم، عدد القتلى تتراوح بين 4000 شهيد من رجال أطفال، نساء، شيوخ العزل من السلاح، **الإنسحاب الصهيوني من لبنان:** بدأ الصهاينة انسحابهم من بيروت والمناطق المحيطة بها في أواخر عام 1982، وتمركزت في جنوب لبنان، وبعد عدة عمليات للمقاومة اللبنانية أبرزها نسف مقر قوات الإحتلال في صور، انسحب الصهاينة مرة ثانية في العام

[1]نفس المرجع السابق.

1985، إلى الشريط الحدودي الذي أداروه التعاون مع ميليشيا العميل لحد، إلى أن اضطرار للإنسحاب نهائيا في 25 ماي 1990[1].

المبحث الثاني: بنية النظام السياسي اللبناني

سنتطرق في هذا المبحث إلى بنية النظام السياسي اللبناني من خلال دراسة اتفاق الطائف وذلك بذكر الخلفية التاريخية لتوقيعه والمكونات الأساسية له، أما المطلب الثاني يركز على دراسة المؤسسات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، والعلاقة بينهما بالتركيز فيها على تدخل الموضوع الطائفي.

المطلب الأول: اتفاق الطائف 1989:

في شهر أوت 1989، وبالضبط في 22 ، جرى التوقيع على اتفاق الطائف وتوقيع الوفاق الوطني، في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية[2]، وكان هذا الإتفاق نهاية للحرب الأهلية (1975 – 1989)، وفور عودة النواب اللبنانيين من مدينة الطائف انتخبوا "رينيه معوض" رئيسا للجمهورية، ولكن "ميشال عون" رفض الإعتراف بمعوض، ورفض اتفاق الطائف، ذلك لأن الإتفاق يقضي بانتشار سوري على الأراضي اللبنانية.

تم اغتيال "رينيه معوض" بعد 16 يوم من انتخابه، وخلفه "إلياس الهراوي" ورفض "ميشال عون" مرة أخرى الإعتراف "بإلياس الهراوي"، ثم تم إقصاء"ميشال عون" من قصر "بعبدا" الرئاسي. في شهر أكتوبر 1990 بعملية لبنانية – سورية مشتركة حيث فر ولجأ إلى السفارة الفرنسية وتوجه من بعدها إلى منفاه في باريس.

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] رؤوفين أرليخ،اتفاق الطائف: مكوناته الاساسية وأبعاده، مركز المعلومات حول الإستخبارات والإرهاب، 10 مارس، 2005، الموقع الإلكتروني:

www.terrorism- info.org.il/ar/article/19580 2017 يوم 19 أفريل

انتهت الحرب الأهلية اللبنانية بإقصاء "ميشال عون" وتمكين حكومة "إلياس الهراوي"، وبإصدار البرلمان اللبناني في مارس 1991 لقانون العفو عن كل الجرائم التي حصلت منذ 1975، في شهر ماي تم حل جميع الميليشيات باستثناء حزب الله، وبدأت عملية الجيش اللبناني كجيش وطني غير طائفي[1].

أولا: خلفية توقيع اتفاق الطائف:

أعقبت الحرب اللبنانية 1975 – 1990 تسوية سياسية، حيث حل اتفاق الطائف ووثيقة الوفاق محل الميثاق الوطني وقد اعتبر اتفاق الطائف ميثاق لسلام اللبنانيون، وتمكن مع "وثيقة الوفاق الوطني" من إعادة الوحدة السياسية إلى البلاد، وتوزيع السلطات بشكل أكثر عدالة وتقاسم مقاعد مجلس النواب والوزراء مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وإعطاء دور كبير للمجلس النيابي ورئيسه، ولمجلس الوزراء ورئيسه، والدعوة إلى تطبيق اللامركزية الإدارية ومن ناحية أخرى، أبقى اتفاق الطائف على التوزيع التقليدي للرئاسيات الثلاث، ولخطة إنشاء لجنة برئاسة رئيس الجمهورية لإيجاد طرق لإلغاء الطائفية السياسية، وإقامة علاقات مميزة بين لبنان وسوريا.

ومع ذلك لم يؤد اتفاق الطائف إلى المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية، إذ بقي مجرد تسوية بين فريقين، بحيث يصف أحد الباحثين هذه المصالحة التي أنتجها اتفاق بأنها "مصالحة لا وطنية، اجتماعية في شكلها، عشائرية في مضمونها، مصلحة يغلب عليها الطابع البروتوكولي، إذ الخلافات الداخلية جانبا، إما لحفظ ماء الوجه، أو التستر وراء القناع

[1] يوسف علي حصي، أحداث لبنان 1975-1990، مجلة المسلح، 14 ديسمبر 2004، الموقع الإلكتروني:
www.almusallilن.ly.ar/history/67-vol-15-66

الضرفي المريح"، لكن ما انتهى اللبنانيون سكرات الطائف حتى وجدوا أنفسهم أمام التناقضات التقليدية القديمة[1].

بناء نظام طائفي يتضمن إصلاحا سياسيا، فطالب بدولة عادلة تضفي إلى حاجات الناس وتدير شؤونهم، وأضاف قائلا: "إن شرط وجود المسلمين في لبنان هو وجود المسيحيين، وإن شرط وجود المسيحيين في لبنان كلبنانيين هو وجود المسلمين ولا معنى للبنان من دون مسلميه، ولا معنى له من دون مسيحية".

إن الحديث على إلغاء الطائفية السياسية، يثير الشارع المسيحي والزعامات، وهذا يعود إلى توقيت اتفاق الطائف نصا وتنفيذا، إذ جاء في وقت كان فيه المشروع الماروني للهيمنة على لبنان قد وصل إلى طريق مسدود، بعدما فقد المعسكر الماروني تضامنه نتيجة للإنقسامات السياسية والعسكرية بين زعمائه، وخسر معظم قياداته عن طريق الوفاة (كمال شمعون، بيار الجميل)، أو النفي (ميشال عون، أمين الجميل)، أو الإعتقال (سمير جعجع)، إضافة إلى ذلك، كان لبنان فقد تطوره الإقتصادي والإجتماعي السابق لما قبل الحرب. فمفاتيح الإقتصاد ومجالات عمله كانت تاريخيا بمجملها في أيدى الشريك المسيحي.

لكن مع صعود نجم رفيق الحريري سياسيا واقتصاديا، أصبح الإقتصاد الإسلامي في نظرة المسيحيين عاملا مهددا للهيمنة الإقتصادية المارونية، ومن هنا اعتبر المارونية أن "اتفاق الطائف" جاء لإضعافهم، بعد ما فرض عليهم فرضا من قبل أطراف دولية وإقليمية، هذا بالرغم من حصوله على تغطية مسيحية ومباركة بطريك الموارنة "مار نصر الله "بطرس صغير[2]. فقد اعتبر العديد من نواب الشرقية أن شكلية أو حكومة بعد الطائف (حكومة

---

[1] عبد الرؤوفسنو،لبنان في مطلع القرن الحادي والعشرين قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارساته، الجامعة اللبنانية، الموقع الغلكتروني:

www.abdelraoufsimo/periodicals/docum3.pdf يوم 16 أفريل 2017

[2] نفس المرجع السابق.

الوفاق الوطني في عهد الهراوي)، كانت خرقا للوفاق الوطني نص عليه الطائف، ذلك أنه لم تنضم إليها الفعاليات المسيحية الرئيسية في المنطقة الشرقية، وهو الذي دفع حزب الكتائب اللبنانية، الذي وافق على وثيقة الوفاق الوطني الإمتناع عن الإشتراك في الحكومة. وكان هذا كافيا لأن يضع القيادات المسيحية المعارضة لاتفاق الطائف في موقع مضاد للقيادات الإسلامية وحلفاء سوريا، ولا يؤسس بالتالي للجيش المشترك الذي تحدثت عنه وثيقة الوفاق الوطني.

كان قانون الإنتخابات الجديد جويلية 1992 الذي رفع عدد النواب من 108 نائبا، تبعا لاتفاق الطائف، إلى 128 نائبا، بحيث جرى توزيع المقاعد العشرين الإضافية بطريقة غير متساوية على مناطق البلاد، أول اختبار للبنان بعد الطائف، وللعيش المشترك الذي عبرت عنه "وثيقة الوفاق الوطني"، وقد جرى رفع عدد النواب إلى 128 نائب، أي كما كان أصلا في مشروع الوثيقة العربية التي رفضها النواب مصريون إلى 108 نائب. كما قوبل قانون الإنتخابات بنقد شديد من قبل القيادات المارونية بأنه فصل المحافظات على قدر المصالح السياسية والحزبية والميليشيات. نص القانون الجديد على تقسيم الدوائر الإنتخابية بشكل مخالف لما نصت عليه "الفقرة ج" من "وثيقة الوفاق الوطني" بأن شكل كل محافظة بنفسها دائرة انتخابية "مراعاة للعيش المشترك بين اللبنانيين ولتأمين صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل[1]، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات".

وفي ضوءهذه المخالفة لوثيقة الوفاق الوطني والدستور اللبناني باعتماد الدائرة الإنتخابية المختلطة، أضحى التمثيل السياسي الواقعي ضعيفا. كما نص قانون الإنتخابات الجديد أن تكون المحافظات على نوعين: بيروت وشمال لبنان وجنوبه على أساس المحافظة والبقاع

[1]نفس المرجع السابق.

وجبل لبنان على أساس الدائرة. وقد اعتبر المسيحيون أن القانون كان لتعزيز مواقع المرشحين المؤيدين لسوريا و لقطع الطريق على الأكثرية المسيحية في محافظة جبل لبنان من أن تفرض بنفسها النواب المسلمين، وهكذا قسمت محافظات جبل لبنان إلى دوائر صغيرة، حتى لا يبقى "وليد جنبلاط"في دائرة الشوف تحت رحمة الأكثرية المسيحية القاتلة الناقمة عليه .

كما قسمت محافظة البقاع بدورها كي تتوافق مع قوة السياسيين النافذين:زحلة (الهواري)، بعلبك–الهرمل (حسين الحسيني)، البقاع الغربي. راشيا (وزير الداخلية سامي الخطيب).فلهذا السبب قرر المسيحيون مقاطعة الإنتخابات ترشيحا وتصويتا. وعلى كل حال لم تكن مشاركة المسيحيين لتغير شيئا على الأرض، فبسبب التهجير لم يتمكن حوالي ثلاث الناخبين من التوجه إلى صناديق الإقتراع في مناطقهم. لكن هذه المقاطعة تسببت في خلل كبير في التمثيل السياسي بأبعاد خطيرة، إذ أدت إلى تحويل الإنتخابات عمليا إلى انتخابات السلمية في مناطق الوجود السوري[1]. وفي ظل هذه الأوضاع فازت معظم لوائح السلطة، في حين لم تتجاوز نسبة المقترعين العامة 20% من الناخبين، وفي حينه إنتقد"سليم الحص" قانون الإنتخابات الجديد لحجة تعيين النواب والخروج على وثيقة الوفاق الوطني فيما يتعلق بإعادة النظر في التقسيم الإداري.

فإذا كانت غالبية الموارنة قبلت بإتفاق الطائف، فإن الموارنة عموما وقفوا بالمرصاد في حجة تطبيق مايتعلق منه بإلغاء الطائفية السياسية خشية اضمحلال وجودهم الإجتماعي والسياسي.

[1]نفس المرجع السابق.

فهل كان بالإمكان وضع نصوص إتفاق الطائف فيما يتعلق إلغاء الطائفية السياسية موضع التطبيق دون أن يسبب هذا شرخا آخرا في الوحدة الوطنية المنشودة بعد حرب دامت 15 عاما؟ إن الجواب هوالنفي.

وكما في الدستور اللبناني لعام 1926، الذي اعتبر الطائفية السياسية".....صورة مؤقتة التماسا للعدل والوفاق" بين الطوائف، ليعقبها الإنتقال بعد مرحلة وطنية كذلك الحال اعتبر اتفاق الطائف أن الطائفية "مرحلية" إلى أن يتم تشكيل هيئة للنظر في إلغائها، وهو مالم يحدث في اليوم، على العكس من ذلك، فإن نصوص اتفاق الطائف والتعديلات الدستورية الناجمة عنه، عززت الطائفية.

فلقد وردت كلمة الطائفية في اتفاق الطائف والدستور الجديد 13 مرة في حين أن الكلمة لم تكن موجودة أصلا في الدستور القديم. تعمل الطوائف منذ اتفاق الطائف على أساس تحديد حصصها في السلطة أو زيادة ما تحقق، مما حول الدولة اللبنانية إلى دولة المذاهب المتنافسة، على حد قول أحد الباحثين[1]. فالمجلس الأبرشي العام المطرانية بيروت، يطلب برئاسة المجلس الإقتصادي الإجتماعي لأبناء طائفته والشيعة يطالبون بحقيبة وزارة المال ولا يتخلون عن رئاسة الجامعة اللبنانية ورئاسة مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ويطلب الدروز لمجلس الشيوخ يكون من نصيبهم. كما يقل الحديث عن إلغاء الطائفية السياسية في الدوائر السياسية، حقوقا من إشارة مخاوف المسيحيين.

لقد أعلن المسيحيون قبل الطائف تكتيكا أنهم مع إلغاء الطائفية السياسية، واشتراط وإلغاء الطائفية الإجتماعية التي يرفضها المسلمون، ويعد عام 1990، أعلن المسيحيون صرامة، عن رفضهم الطائفية السياسية، فيما كرر المسلمين رفضهم إلغاء الطائفية الإجتماعية، وأن إلغاء الطائفية السياسية ديموقراطية الأكثرية العددية، ووقت كان فيه أعداد المسيحيين في

[1] نفس المرجع السابق.

الداخل تتآكل بفعل هجرتهم المضطردة إلى الخارج لأسباب اقتصادية وسياسية، كان معناه القضاء سياسيا واجتماعيا على الوجود المسيحي.[1]

إن ديموقراطية الأكثرية العددية تحتاج لثقافة مجتمعيةوطنية غير طائفية، وكلاهما غير متوفر في لبنان[2].

ومازاد الطين بلة التناقضات الجديدة فيما بينها حول الطائف وتنفيذه ما صاحبه من ممارسات، مخالفات للدستور والقوانين ومشاحنات بين المسؤولين، فضلا عن علاقة لبنان بمحيطه خصوصا سوريا.

مقابل الترحيب الإسلامي "باتفاق الطائف"، لم يكن اتفاق الطائف يختلف في نظر الكثير من المسيحيين عن "الإتفاق الثلاثي" الذي رعته سوريا في أواخر عام 1985، وقضى بالحد عن الإمتيازات المسيحية.

وقد زاد هذا الإتفاق من حالة الخوف عند المسيحيين، بعد ماأدرك هؤلاء أن الطائف يشهد مع استمرار تغير ديموغرافي لغير مصلحتهم بفعل هجرة أبنائهم، ومع أن ذلك المزيد من إضعافهم، والحد من امتيازاتهم، خاصة في حين أقر إلغاء الطائفية، ونظام التناسب، واعتماد "ديمقراطية الأكثرية العددية" التي تفسح المجال أمام المسلمين من أن يتحكموا بالأقلية المسيحية، وحتى أن يؤسسوا دولة إسلامية، أو على الأقل أن يبتزوها، ويمارسوا سياسة الترهيب ضدها.

لقد عبر البطريك "صفير" عن مخاوف المسيحيين هذه في العديد من تصريحاته، ومن الردود المارونية "إن ما يحدث يقضي على العيش المشترك". لقد وجدت مخاوف البطريك "صفير" صدى لدى رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام"محمد مهدي شمس

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السالبق ص14.

الدين"الراحل، الذي طالب المسلمين كل الضمانات لإزالة مخاوف المسيحيين، وفي مقدمتها عدم إلغاء الطائفيةالسياسية[1].

ثانيا: المكونات الأساسية لاتفاق الطائف:

جاء اتفاق الطائف في 1989 ليضع حدا للحرب الأهلية[2]، حيث تبدأ وثيقة الطائف بمبادئ وإصلاحات عامة، كانت سببا في الحرب بين اللبنانيين، إذ تنص الإصلاحات السياسية على تعديل المجتمع الأهلي وليس تغييره، فقد جاءت معظمها مجترئة ومتلاعبة على الواقع الإجتماعي لأنها تكرس الوجود الطائفي الذي يعوق قيام الدولة المدنية، وبناء المواطنة، والمواطنة السلمية، كما ينبغي فرض قيام الدولة العلمانية في لبنان، فالإصلاحات لا تعيد التوازن الوطني طالما البنى الطائفية لا زالت على حالها، ويمكن ذكر بعض المكونات الأساسية لإتفاق الطائف:

- هوية لبنان: لبنان حر ومستقل وعربي الهوية والإنتماء.
- طبيعة النظام اللبناني: لبنان جمهورية لبنانية برلمانية ديموقراطية ذات نظام اقتصادي حر قائم على احترام الحريات العامة والشخصية وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد.
- صلاحيات رئيس الجمهورية: بقي الرئيس اللبناني يتمتع بصلاحيات واسعة للعناية، ومع بعض التقليص لصالح صلاحيات رئيس الحكومة، رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعين رئيس الحكومة بالإتفاق مع رئيس الحكومة.

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نادية فاصل عباس فصلي، التطورات السياسية في لبنان وانعكاسها على الوحدة الوطنية، مجلة دولية، العدد 47، ص127، الموقع الإلكتروني:

www.iasj? funcMFultex E aidM 60814. يوم 11 أفريل 2017.

- صلاحيات رئيس الحكومة: رئيس الحكومة مسؤول عن تنفيذ السياسة بواسطة الوزارات الحكومية المختلفة[1]، وهو يقوم بالتوقيع على أمر تأليف الحكومة وتشكيلها إلى جانب رئيس الجمهورية. وقد طرأت بعض الزيادة على صلاحياته، غير أن رئيس الجمهورية مايزال الشخصية السائدة في نظام الحكم اللبناني.[2]
- مجلس النواب: ارتفع عدد أعضائه إلى 108 عضو ولاحقا زاد إلى 125 عضو من خلال التوزيع المتساوي بين النواب المسيحيين والمسلمين، إلى جانب ذلك تقرر قيام مجلس النواب بالعمل على سن قانون الإنتخابات يتم وفقه انتخاب النواب على أساس وطني وليس على أساس طائفي. وإلى حين ذلك يتم توزيع مقاعد البرلمان بالتناسب بين الطوائف المختلفة، بالإضافة إلى ذلك، فقد تقرر إقامة مجلس للشيوخ على أساس طائف حال انتخاب مجلس النواب الوطني.
- إلغاء الطائفية: تقرر إلغاء الطائفية التي يقوم عليها النظام السياسي اللبناني بصورة مرحلية، بخصوص الوظائف العامة الجهاز القضائي والمؤسسات العسكرية والأمنية باستثناء وظائف الفئة الأولى.
- إعادة سيادة الدولة:

أ- وذلك بتفكيك جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وتسليم سلاحها للدولة اللبنانية خلال 6 أشهر.

ب- تقوية الجيش والقوى الأمنية الداخلية في لبنان.[3]

- العلاقات اللبنانية السورية تقرر قيام علاقات مميزة بين لبنان وسوريا، مستمدة من القرى والتاريخ والمصالح الإستراتيجية المشتركة، وتقرر على هذا الأساس التوقيع على

---

[1] رؤوفين أرليخ، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] اتفاق لبطائف (30 ايلول 1989)، الطائف، المملكة العربية السعودية، ص ص2-7، الموقع:
http://www.istatic.org/pdf-documents/tarif-agreements 30-sep-1989.pdf يوم 29 أفريل 2017.

إتفاقيات التنسيق والتعاون* بين الدولتين الشقيقتين، بحيث لا تشكل أي دولة تهديدا تجاه الأخرى.

- تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي:

أ- تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 425 من أجل إزالة الإحتلال الإسرائيلي ونشر قوات الجيش اللبناني في منطقة الحدود مع إسرائيل.

ب-اتخاذ كافة الخطوات المطلوبة من أجل تحرير جميع الأراضي اللبنانية من الإحتلال الإسرائيلي.[1]

ثالثا: المقارنة بين ما تقرر في اتفاق الطائف وما طبق من خلال الإتفاق:

1/استقلال لبنان وهويته:

تجاهلت سوريا علنا بنود الإتفاق التي تعرف أساسا لبنان دولة مستقلة وذات سيادة. ومن الناحية الفعلية، تحولت لبنان إلى التبعية السورية، بينما كان للدول العربية الأخرى تأثيرا بسيطا جدا على السياسة الداخلية في لبنان. كذلك فقد تدنى التأثير الذي كان في السابق للغرب (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) على لبنان، علما أنه طرأ تغيير في هذا المضمار خلال السنوات الأخيرة، بعد موت حافظ الأسد كدولة، فقد لبنان استقلاليته وصارت القرارات الهامة المتعلقة به ومصالحه، تتخذ في دمشق وليس في بيروت.[2]

*تشمل الإتفاقيات: ضمان حق التدخل لسوريا في الشؤون اللبنانية متى شاءت ذلك، تثبيت الوجود العسكري السوري في لبنان، تطويع المصالح الإقتصادية اللبنانية في خدمة سوريا، تجنيد لبنان في خدمة المصالح السياسية لسوريا، فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل.

[1]نفس المرجع السابق.

[2]نفس المرجع السابق.

2/العلاقات السورية اللبنانية:

فرض السوريون على أبنائهم في لبنان تعريف العلاقات بين الدولتين على أنها علاقات متميزة واستغلوا هذا التعريف من أجل تقييد لبنان ضمن اتفاق "أخوة وتعاون" أيار 1991، واتفاق الدفاع المشترك تموز 1991.

ومن الناحية الفعلية، فقد بيروت هذه الإتفاقيات، والتي تم توقيعها من قبل اتباع سوريا، لبنان للمصالح السورية أينما كانت:

- ضمان حق التدخل لسوريا في الشؤون اللبنانية متى شاءت ذلك.
- تثبيت الوجود العسكري السوري في لبنان.
- تطويع المصالح الإقتصادية اللبنانية في خدمة سوريا.
- تجنيد لبنان في خدمة المصالح السياسية لسوريا، فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، وقد حرصت سوريا على عدم استباق لبنان لها في المفاوضات ضمن عمليات السلام، وأفشلت كل فرصة للتقدم على المسار الإسرائيلي–اللبناني، كذلك منع السوريين لبنان من تنفيذ الشق الخاص به في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان.

3/تعيين شخصيات موالية لسوريا في منصب رئيس الجمهوري و رئاسة الوزراء:

على خلفية القوة الكبيرة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في النظام اللبناني، فقد اهتم السوريون بتعيين أوصيائهم لمنصب رئاسة الجمهورية (إلياس الهراوي من العام 1998، "إميل لحود"، والذي جرى تمديد ولايته لمدة ثلاث أعوام)[1]. كذلك حرص السوريون على إشغال المناصب الرفيعة في النظام الحاكم، الجيش والأجهزة الأمنية من قبل الأوفياء لهم.

[1] رؤوفين أرليخ، مرجع سابق.

إن رؤساء الحكومة الذي جرى تعيينهم كانوا جميعا من المسيحيين، وقد تدخل السوريون أيضا في انتخابات مجلس النواب اللبناني لحساب الموالين لهم، باستثناء حالة واحدة و بارزة وهي حالة رئيس الحكومة السني رفيق الحريري، صاحب التوجهات المستقلة، والذي لم يسرد دائما في التيار السوري. وقد اضطر الحريري إلى الإستقالة من منصبه كرئيس حكومة بعد تمديد ولاية لحود، وبعد مرور عدة أشهر تم اغتياله.

4/الحرية والديموقراطية:

أصبحت البنود التي تتناول الحرية والديموقراطية في اتفاق الطائف مهزلة احتيال وقد تميز لبنان في عهد نظام الطائف بأعمال القتال والتهديدات، الإعتقالات التعسفية، قمع المظاهرات، منع قوة مفرطة لأجهزة الأمن والوقاية على وسائل الإعلام ولهذا لا عجب في توجيه أصابع الإتهام إلى سوريا بخصوص اغتيال رفيق الحريري.

5/إلغاء الطائفية السياسية:

لم يتم إجراء إصلاحات جوهرية في المبنى السياسي اللبناني، ولم يتم إلغاء الطائفية السياسية في لبنان والتي تستند إلى الميثاق الوطني من العام 1943، وما تزال في القيادة السياسية، وفي صفوف الوظائف من الفئة الأولى، وفي المناصب الأقل درجة. ومع أن المسلمين حصلوا بالمزيد من التمثيل في مجلس النواب، من خلال المس بقوة المسيحيين[1]، إلا أنه لم يتم إقامة برلمان وطني جديد غير طائفي. وقد حرصت السياسة السورية القائمة على مبدأ "فرق تسد" من ناحية على حفظ المبنى الطائفي القائم، ومن الناحية الأخرى عملت على الرعاية والعناية بالطائفية الشيعية والتي بقيت مظلومة من الناحية السياسية، لكنها ذات ميليشيا مسلمة مدعومة من طرف إيران وسوريا. إن مثل هذا الأمر ينطوي على خطر في

[1] نفس المرجع السابق.

تجديد المواجهات الطائفية، وقاعدة للإدعاء السوري أمام المحافل الدولية بخصوص حيوية الدور الدستوري من أجل الإستقرار في لبنان.

6/تقوية الدولة وتفكيك الميليشيات:

أ- تم إعادة بناء وتأهيل مؤسسات الدولة اللبنانية، بما في ذلك الجيش اللبناني. وقد عاد النظام اللبناني (الموالي لسوريا) لأداء مهامه لأول مرة منذ الحرب الأهلية وقد قام رئيس الوزراء "رفيق الحريري" بإعادة إعمار بيروت، وعمل على ترميم الإقتصاد اللبناني، وتم تفكيك وقمع الميليشيات المعارضة "للترتيب السوري"، باستثناء منظمة حزب الله ومنظمات التحرير والمقاومة الفلسطينية في مخيمات اللاجئين.

ب- ففي نفس الوقت تم تقييد قوة وصلاحية النظام الموالي لسوريا بسبب استمرار وجود حزب الله والمنظمات الفلسطينية المسلحة في مخيمات اللاجئين[1]، إن وجود حزب الله يقوي من قوة الطائفية الشيعية، والنفوذ الإيراني في لبنان (بواسطة الحرس الثوري، والذين لم يخرجوا من لبنان). إن وجود حزب الله ومنظمات الإرهاب الفلسطيني تضع في لبنان مصاف الدول التي تنطلق من خلالها النشاطات الإرهابية (بما في ذلك توجيه الإرهاب الفلسطيني في المناطق من خلال حزب الله والمنظمات الإرهابية الأخرى).

7/تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي:

لقد تحول "حزب الله" بدعم ومساعدة سوريا وإيران إلى رأس الحرية في الصراع المسلح ضد إسرائيل حتى إخراج الجيش الإسرائيلي من المنظمة الأمنية تاريخ 24 أيار 2000. وعلى الرغم من الإنسحاب الإسرائيلي وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425، إلا أن حزب الله ماضى في تقديم المساعدة الفلسطينية ضد إسرائيل والحفاظ على التوتر

[1] نفس المرجع السابق.

على طول الحدود والإمتناع عن تفكيك بناه التحتية العسكرية والتنفيذية بدعم من سوريا ولبنان.[1]

لم يكن الدستور اللبناني قبل اتفاق الطائف يحدد نوعية النظام السياسي إذ أن المادة الوحيدة من مشروع الدستور التي وضعت النظام البرلماني حذفت من النص النهائي، دفع البعض للقول: "أن النظام اللبناني هو غريب من جميع نواحيه، وبالتالي هو غير قابل للتصنيف عمليا بين الأنظمة المعروفة".

تمسك اللبنانيون بتصنيف نظامهم ضمن الأنظمة البرلمانية، كونه يستمد جوهره من بعضها (الدستور الفرنسي لعام 1975، الدستور البلجيكي، الدستور المصري)، كما أن الطبيعة البرلمانية تستشف من قواعد الدستور اللبناني نفسه، حيث يجعل الحكومة نفسها مسؤولة أمام البرلمان (المادة 66، المادة 37)، غير أن دستور 1926، وتعديلاته، كان يمنح رئيس الجمهورية صلاحية لا تتماشى مبدئيا مع روح النظام البرلماني، حيث تعترف المادة 50 بوجود حقل مخصص لرئيس الجمهورية شخصيا.

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في لبنان

نظام الحكم في لبنان جمهوري ديموقراطي توافقي قائم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وتوازنها، توزع المناصب فيها بنسب محددة بين الطوائف، ابتداءا من سبتمبر 1926 تدعى دولة لبنان الكبير "بالجمهورية اللبنانية" حسب مانصت عليه المادة 101 من الدستور اللبناني، وتتمثل السلطات الثلاث فيما يلي:

[1] نفس المرجع السابق.

أولا: السلطة التشريعية (البرلمان):

يتكون البرلمان من مجلس واحد هو مجلس النواب، وهو الهيئة التشريعية في لبنان، يتم انتخاب أعضاءه البالغ عددهم 128 عضوا من قبل الشعب اللبناني لمدة 4 سنوات، وفقا لقانون الإنتخاب ولذلك يلاحظ اختلاف عدد أعضائه من فصل تشريعي لآخر ابتداءا من عام 1929، وحتى عام 1960، ويتم توزيع المقاعد بين الطوائف على النحو التالي: الموارنة 30 مقعدا، السنة 20 مقعدا، الشيعة 19 مقعدا، الدروز 16 مقعدا، الروم الأرثوذوكس 11، الروم الكاثوليك 16، الأرمن الأورثوذوكس 4 مقاعد، والأرمن الكاثوليك مقعد واحد والبروتيستانت مقعد واحد والأقليات مقعد واحد.

وتمارس مجلس النواب الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها[1] حيث:

-ينتخب رئيس مجلس النواب لمدة ولاية المجلس.

-للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه، وفي أول جلسة يعقدها يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناءا على عريضة يوقعها 10 نواب على الأقل وعلى المجلس في هذه الحالة أن يملأ المركز الشاغر.

-كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب بصفة المعجل، لا يجوز إصداره، إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عليها في الدستور وبعد موافقة مجلس الوزراء.

-الدائرة الإنتخابية هي المحافظة.

[1] حسين خليل، النظام السياسي اللبناني الموقع الإلكتروني:
يوم: www.drkhalilhussein.blogs.com.2010/12/23

-إلىأن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد التالية:

ا-بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب-نسبيا بين طوائف كل من الفئتين.

ج-نسبيا بين المناطق.

-من مهامه التشريع وإصدار القوانين.

-إنتخابه رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب وبالإقتراع السري.

-متابعة أعمال الحكومة من خلال الرقابة.

-ممارسة بعض المهام القضائية.

إن التأثير الطائفي واضح جدا في السلطة التشريعية (البرلمان) ويدخل في أفق تفاصيل عملية انتخاب البرلمان، وكذلك عمل البرلمان نفسه فالعملية الإنتخابية تعتمد على التقسيم الطائفي داخل المجتمع اللبناني وعمل المجلس بعد الإنتخابات يتأثر بشكل واضح بالطائفية اللبنانية.

ثانيا-السلطةالتنفيذية: وتتكون من:

-رئيس الجمهورية هو مسيحي ماروني، رئيس الوزراء مسلم سني ورئيس مجلس النواب مسلم شيعي[1]

[1]إتفاق الطائف 1989، اللطائف، المملكة العربية السعودية.

ا-**رئيس الجمهورية:** هو رئيس السلطة التنفيذية وحسب الدستور وفقا للمادة 17، يباشر الدستور عقب إعلان مجلس النواب فوزه في الإنتخابات، ويشغل منصبه لمدة 6 سنوات ومن مهامه:

-تعيين رئيس الوزراء والوزراء حسب المادة 53 من الدستور.

-تعيين الموظفين وعزلهم وحق العفو الخاص وحق عقد المعاهدات الدولية وإبرامها[1]

-يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

-يصدر المراسيم ويطلب نشرها أو تنفيذ مشروعات القوانين المستعجلة.

-يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

-يسمى رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب إستنادا إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميا على نتائجها.

-يصدر مرسوم تسمية رئيس الوزراء منفردا.

-يصدر بالإتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

-يصدر مراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.[2]

-يعتمد السفراء ويقبل إعتماداتهم ومنح أوسمة الدولة بمرسوم.

-يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالإتفاق مع رئيس الحكومة، لكي لا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء.

[1] محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، بيروت: الدار الجامعية، 2000، ص113.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص:200، 203.

-يوجه عندما تقتضي الضرورة رسالة مجلس النواب.

-يدعو مجلس النواب بالإتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

-لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

-منح العفو الخاص بمرسوم ولا يقال من منصبه إلا في حالة خرق الدستور أو الخيانة العظمى.[1]

ب-رئيس مجلس الوزراء: هو أيضا رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤول عن السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات التالية:

-يرأس مجلس الوزراء.

-يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

-يوقع جميع المراسيم ما عدا تسمية الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

-يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.

-يدعو مجلس الوزراء للإنعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقا على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصلي للجلسات.

[1] حسين خليل، مرجع سابق، ص ص 444، 446.

-يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

-يعقد جلسات عمل الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

-يكون حكما لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.[1]

ج-**مجلس الوزراء** :تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء من الصلاحيات التي يمارسها:

-وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القوانين اللازمة لتطبيقها.

-السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

-إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

-تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

-الحق بحل مجلس النواب بناءا على طلب رئيس الجمهورية.

-عندما ما يحضر رئيس يترأس جلسات مجلس الوزراء.

-مجلس الوزراء يجتمع دوريا في مقر خاص، ويكون النصاب القانوني لإنعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقيا، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، تتخذ القرارات بأكثرية الحضور، أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

[1] نفس المرجع السابق ص ص: 448-450.

–حالة الطوارئ وإلغائها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الإتفاقيات والمعاهدات الدولية، حل مجلس النواب، قانون الجنسية.....إلخ.

وهنا أيضا تلعب الطائفية دورا رئيسيا، فمجلس الوزراء يأتي نتاجا للعملية الطائفية داخل لبنان، فرئيسه يجب أن يكون سنيا، أي من الطائفة السنية، والوزراء يجب أن يكونوا حسب التقسيمة الطائفية، فيجب أن تمثل كل الطوائف اللبنانية في هذا المجلس، فما شهدناه من عجز رئيس الوزراء "فؤاد السنيورة" من تشكيل الحكومة اللبنانية في 2005، ما هو إلا تعبير صادق عن مدى عمق التدخل الطائفي في العملية السياسية في لبنان، فالطائفية في لبنان هي المحرك الرئيسي للعملية السياسية داخل لبنان.[1]

***العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية:**

تقوم هذه العلاقة وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات، مع التعاون فيما بينها على نحو ما هو مألوف في النظم البرلمانية، فمجلس النواب هو الذي يمنح الثقة للحكومة عقب تشكيلها، وتكون موافقته على المجلس الحكومي بمثابة الموافقة النهائية على تشكيل الحكومة والمجلس يقوم بمراقبة أعمال الحكومة، فهو يستطيع توجيه الإستفسارات والإستجوابات إلى أي وزير في مجال اختصاصه ونظام وزارته أو إلى أي حكومة.[2]

ثالثا: السلطة القضائية:

تنص المادة 20 من الدستور اللبناني، على أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها وإختصاصها (درجة أولى، محاكم استئناف وأخيرا محكمة التمييز) ضمن نظام ينص عليه القانون ويتحفظ بموجبه القضاء والمتقاضين بالضمانات اللازمة والقضاة

[1] عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط1، 1988، ص121/120.

[2] حمدي الطاهر، مرجع سابق، ص171.

مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني. وتتمثل هذه السلطة في:[1]

-المجلس الدستوري (الذي دعا إليه اتفاق الطائف،يمثل القواعد المتعلقة بدستورية القوانين.

-المجلس الأعلى يسمع التهم الموجهة ضد الرئيس أو رئيس الوزراء والوزراء بالإضافة إلى النواب.

-نظام المحاكم العسكرية لديها أيضا ولاية على المدنيين عن جرائم التجسس والخيانة وغيرها من الجرائم التي تعتبر أن الأمن ذات الصلة.[2]

-المحكمة الإدارية ويتولاها مجلس شورى الدولة التي تنظر في القضايا التي تكون الدولة طرف فيها بالإضافة إلى المحاكم الروحية والشرعية حيث ينظر إلى ما يتعلق بالأحوال الشخصية مثل الزواج، الطلاق، الإرث.....إلخ.

-العلاقة بين السلطتين التشريعية والقضائية: تقوم هذه العلاقة بين السلطتين من جانب واحد، هو السلطة التشريعية حيث يقوم بتنظيم أجهزة القضاء، وتحديد إختصاصاتها، فيقوم مجلس النواب بوضع القوانين الخاصة برجال القضاء من حيث تعيينهم وعزلهم، ويمكن تعديل تلك القوانين في أي وقت على النحو الذي يراه مناسبا، ولا يوجد في المقابل أي حق للسلطة القضائية في مراقبة أعمال السلطة التشريعية كالنظر في دستور القوانين فهذا حق فقط يملكه مجلس النواب.[3]

[1] محمد المجذوب، مرجع سابق، ص32.

[2] محمد ناصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص ص 332-335.

[3] حمدي الطاهر، مرجع سابق، ص180.

-بعد دراسة معمقة في سلطات النظام السياسي اللبناني نستنتج أنه رغم تبنيه مبدأ الفصل بين السلطات إلا أن العلاقة بينهما واضحة جدا فنلاحظ مراقبة السلطة القضائية للسلطة التشريعية أما بالنسبة للتأثير الطائفي في النظام السياسي فهو واضح جدا.

خلاصة الفصل:

الطائفية في لبنان هي العنصر الرئيسي الذي يحكم العملية السياسية في هذا البلد، فالنظام السياسي ومنذ الإستقلال عام 1943، وحتى الآن نظام طائفي محض، فالطائفية هي المحرك الرئيسي في النظام السياسي اللبناني، فالأحزاب السياسية طائفية والدستور وضع على أساس طائفي، السلطات الثلاث طائفية، ورئيس الجمهورية منتخب على أساس طائفي، الحكومة طائفية، والبرلمان ينتخب على أساس طائفي.

كما أن التعددية الطائفية هي الوباء المتسبب في كل الحرب الأهلية التي مر بها لبنان، وتم استغلالها من طرف العديد من المنظمات والجهات الخارجية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، التي جعلت من هذا الأخير كيان هش و ضعيف.

إن كلما جاءت به المواثيق والدساتير اللبنانية جاءت لترسيخ الوضع الطائفي في لبنان، لهذا لبنان لن يستقر إلا في حالة إلغاء الطائفية، وليست لخدمة الطائفية.

تمهيد:

إنّ التّركيبة الإجتماعية للمجتمع اللّبناني تمتاز بالتوزيع الطائفي المناطقي والتعدّد المذهبي الاجتماعي بين السكان، ضمن هذا المجتمع الصغير بمساحته وجغرافيته، وكما هو معروف فإن التنوع الثقافي الطائفي في لبنان يمنعانه من الانتقال إلى مصاف الدول الحديثة، رغم أن اللبنانيين يزعمون أن ديمقراطيتهم التوافقية الفريدة في منطقتهم جعلتهم يعيشون حالة العيش المشترك. إن مشكلة الطائفية أعاقت بناء الدّولة الدّيمقراطية والمواطنة وقيام الدّولة الحديثة.

لذلك يتناول هذا الفصل مبحثين، المبحث الأوّل تحت عنوان النظام الانتخابي الحزبي في لبنان ويتناول بدوره مطلبين، المطلب الأول تحت عنوان النظام الإنتخابي، أما المطلب الثاني النظام الحزبي، أما بشأن المبحث الثاني تحت عنوان تحديات بناء الدولة في لبنان، ويتضمّن هذا الأخير مطلبين، المطلب الأول يعالج موضوع التحديات الداخلية، أما المطلب الثاني يتناول التحدّيات الخارجية (الإقليمية والدّولية).

المبحث الأوّل: النظام الانتخابي والحزبي في لبنان

إن التطور الديمقراطي في أي نظام مشروط فيه تحقيق الآليات الكفيلة لاستيعاب مختلف القوى السّياسية، ونظام مشاركتها السياسية وتقسيمها على أكبر نطاق، لأنها تعمل على ترسيخ الدّيمقراطية في شكلها الانتخابي والحزبي، وضمان التّداول السّلمي على السّلطة.

المطلب الأول: النّظام الانتخابي

عرف لبنان تجارب انتخابية رائدة منذ القرن التاسع عشر، بحكم وضعه الخاص ضمن السّلطة العثمانية لكن تجربته البرلمانية بدأت فعليّا بعد وضع دستور 1926 تبعا لإعلان الانتخاب الفرنسي دولة لبنان الكبير عام 1920.

يمكن إدراج قانون 1934 في سياق قوانين انتخابية متعاقبة بعده، نظمت كلها مسألة الاقتراع لمجلس واحد وهو "مجلس النواب"، علما أن لبنان عرف نظام المجلسين حال وضع دستور 1926 ثم تخلّى عنه. على المستوى الدستوري، لا شكّ أن القانون الأساسي كرّس في صيغته الأولى عام 1926 المبادئ الدّنيا التي تتمحور حولها العملية الإنتخابية، فكرّس حرّيات عامة وفردية تتقاطع مع حقّ الانتخاب، وقد أعطى الدّستور حيّزا واسعا للسلطة المشتركة كسلطة تمثيلية شعبية، وأعطى النائب صفة ممثل "الأمّة جمعاء". لكن التّكريس الأعمق في النص خصوصًا، جاء بعد اتفاق الطائف عام 1989 والتّعديلات الدّستورية التي أعقبته في سبتمبر 1990.

يعرّف "دافيد فاريل" النّظام الانتخابي على أنه: "النّظام الذي يحدّد الطّريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة"[1]،وهنا يحرص "دافيد فاريل" على التفريق بين النظم الانتخابية والقوانين الانتخابية بحيث هذه القوانين هي مجموعة القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، بدءًا من الدعوة إلى الانتخاب مرورا بتقديم طلبات الترشّح وتنظيم الحملات الانتخابية ومرحلة الاقتراع ذاتها وحتّى مرحلة حساب الأصوات، إلا أي من هذه القواعد يحدد طريقة حساب الأصوات والكيفية التي تحدد الفائز والخاسر وهنا يكمن النظام الانتخابي. وعليه فالنّظام الانتخابي هو الآلية التي تحدد الفائز والخاسر طبقا لأسلوب إحصاء الأصوات والذي يختلف بدوره من نظام إلى آخر[2].

ويتكلّم 'ديترن هالت' عن التفويض، فالنّظام الانتخابي يعني الكيفية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضيلاتهم سواء الأحزاب أو المرشّحين، بحيث يتم هذه التفضيلات بعد ذلك إلى تفضيل، وتحدّد الموسوعة الدّولية للعلوم الاجتماعية مجموعة من المؤشّرات لتعريف النّظام الانتخابي[3] هي:

- حجم هيكل المنظمة التي تجري فيها العملية الانتخابية.
- المعيار إن وجد، الذي يتم على أساسه إعطاء وزن مرجّح لصوت عن صوت آخر.
- نطاق الوحدات التي يتم تقسيم المنظمة إليها بغرض تنظيم العملية الانتخابية.
- طريقة تحديد الخيارات أمام الناخبين.

---

[1] بوشنافة شمسة، النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية: دفاتر القانون والسياسة، جامعة قاصدي مرباح، عدد أبريل 2011، ص 463، الموقع الالكتروني: يوم 04 ماي 2017.

http:// arabis.ara/ attachement/ article/ 1824

[2] محمد المجدوب، القانون الدستوري والنّظام السياسي في لبنان واهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000، ص38.

[3] بوشنافة شمسة، مرجع سابق.

– الطريقة التي يتم على أساسها ترجمة مجموع الأصوات إلى قرارات جماعية وباختصار يمكن فهم النّظام الانتخابي على أنه مجموعة الأسس والمبادئ والقوانين والإجراءات التي تحدّد العملية الانتخابية أي أن عملية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية[1].

الانتخابات في لبنان:

أوّلا: الانتخابات الرّئاسية: ينتخب رئيس الجمهورية في لبنان من البرلمان لولاية من ست سنوات غير قابلة للتّجديد. وللرئيس مكانة رمزية بوصفه "رئيس دولة"، وعلى الرّغم من أنه لا يتمتع عمليا بصلاحيات إجرائية واسعة، لكنه جزء من السلطة التنفيذية ومن التركيبة الطائفية.

وبحسب "الميثاق الوطني"، وهو اتفاق غير مكتوب يعود إلى العام 1943، تاريخ استقلال لبنان، يتولى مسيحي ماروني رئاسة الجمهورية وشيعي رئاسة البرلمان، وسني رئاسة الحكومة.

– **عملية الانتخاب:** يتطلّب عقد جلسة انتخابية رئيس حضور ثلثي أعضاء مجلس النّواب، أي 86 نائبا من أصل 128 يشكلون أعضاء البرلمان، ويفوز في دورة الانتخاب الأولى المرشّح الذي يحصل على تأييد ثلثي البرلمان، وفي الدّورة إذا كان بإمكان رئيس الجمهورية تعيين وإقالة رئيس الحكومة والوزراء وحل مجلس النّواب، لكنّ اتفاق الطّائف كرّس تقاسم السلطة الإجرائية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ومجلس الوزراء مجتمعا[2]، ولكن فقد صلاحياته بعد التّعديلات الدستورية لـ 1990، وحسب المادة 17:"تناط لرئيس الجمهورية، وهو يتولّاها بمعاونة الوزراء وفقا لأحكام الدستور"، وفيما بعد تم تعديل نصّ المادة لتصبح السلطة الإجرائية منوطة بمجلس الوزراء، وهو يتولاها وفقا لأحكام هذا الدّستور، كما أن

[1] نفس المرجع السابق.

[2] الانتخابات الرّئاسية في لبنان، صحيفة العرب، مرجع سابق.

بموجب المادة 18: "كان لرئيس الجمهورية ومجلس النواب حق اقتراح القوانين، ولا ينشر قانون ما لم يقرّه مجلس النّواب". وذلك بموجب المادة 33 كان لرئيس الجمهورية "أن يدعو مجلس النّواب إلى عقود استثنائية". وبعد التعديلات أصبح "لرئيس الجمهورية، بالاتفاق مع رئيس الحكومة أن يدعو إلى العقود الاستثنائية". أضف إلى ذلك، "أن رئيس الجمهورية كان يعين الوزراء ويسمى منهم رئيسا ويقيلهم ويولي الموظفين مناصب الدولة، ما خلا التي يحدد القانون شكل التعيين لها على وجه آخر"، جاء تعديل المادة 53 لتسحب منه الصلاحية، ويسمح له "بتسمية رئيس الحكومة المكلف، بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، استنادا إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميا على نتائجها"، كما أصبح على الرئيس أن "يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء، مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم (بعد موافقة ثلثي أعضاء الحكومة بموجب المادة 69)، ثمّ صار بإمكانه أن يدعومجلس الوزراء بالاتفاق مع رئيس الحكومة[1].

وبموجب المادة 55 من الدّستور كان يحقّ لرئيس الجمهورية أن يتخذ قرارًا، معللا بموافقة مجلس الوزراء، بحلّ مجلس النّوابقبل انتهاء عهد النيابة"، وجاءت تعديلات عام 1990، لتقلّص هذه الصلاحية رابطة الأمر كما جاء في المادة 65 بفشل المجلس بالاجتماعطوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقلّ مرّة كل منهما عن الشهر أو في حالة رد الموازنة برمّتها بقصد شد يد الحكومة عن العمل ولا تجوز ممارسة هذا الحقّ مرّة ثانية للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرّة الأولى[2].

يتبيّن من خلال ما سبق، أنّ معظم الصلاحيات التي كان يمارسها رئيس الجمهورية منفردا في السابق، أنيطت بمجلس الوزراء مجتمعا، وعلى الرّغم من فقدانه لجزء كبير من صلاحياته، إلا أن رئيس الجمهورية قد احتفظ بحيثية ودور أساسي في تشكيل الحكومات،

[1] الدّستور اللّبناني الصادر في 23 ماي 1926 مع جميع تعديلاته، المادة 69.

[2] نفس المرجع السابق.

وتنص المواد 49 إلى 63 من الدستور اللبناني على صلاحيات رئيس الجمهورية، التي تتلخّص في أنه يحق له أن يطلب إعادة النظر في قانون أقره مجلس النواب، يعود له أنه يطعن في القانون لمخالفته الدستور أمام المجلس الدّستوري، يحقّ له الطلب من مجلس الوزراء في إعادة النظر في مقررات اتخذها سابقا، كما يحق له توجيه الرّسائل إلى مجلس النواب عندما تقتضي الضرورة سيوجّه عبرهم إلى الرّأي العام اللبناني. يبقى أن الصلاحية الأهم لرئيس الجمهورية تمارس قبل انطلاق عجلة الحكومة المشكّلة، إذ أن رئيس الجمهورية يبقى المرجع الوحيد والنّهائي الذي يحسم مثلا موضوع تأليف الحكومة، وهو وحده المخوّل بتوقيع مراسيم التّشكيل، إذ يمكن للرّئيس المكلّف اقتراح عشرات التشكيلات ويعود لرئيس الجمهورية وحده الموافقة على تشكيل الحكومة وتعيين الوزراء في مناصبهم الثانية وحتى انتخاب رئيس يفوز المرشح الذي يحظى بالأكثرية المطلقة أي النصف زائد واحد (65 نائبا).

وبعد انتخابه، يقسم الرئيس اليمين أمام البرلمان متعهّدا باحترام الدّستور والقوانين واستقلال الوطن وسلامة أراضيه، قبل أن يلقي خطابا يضمّنه التوجّهات السياسية لعهده[1].

أ/ آلية انتخاب رئيس الجمهورية:

تبدأ العملية الإنتخابية بدعوة رئيس مجلس النواب إلى انتخاب الرئيس، ثم ينعقد المجلس النيابي بنصاب الثلثين على الأقل أي 86 نائب أو أكثر وبعد ذلك يفتتح رئيس المجلس، الجلسة ويطلب الإقتراع فورا، فيدور الصندوق على النواب الحاضرين، يحق للنائب أن يصوت لأي لبناني آخر، أي كانت طائفته وحتى ولو لم يكن معلنا ترشيحه لأن الدستور لا يفرض الترشح ولا يحدد طائفة الرئيس، لكن العرف في لبنان يقضي بأن يكون الرئيس

[1] الانتخابات الرّئاسية في لبنان، صحيفة العرب، العدد 1044، ص5، 30 أكتوبر 2016، الموقع الالكتروني:
الانتخابات الرئاسية يوم2ماي2017/93525/www.alarab.co.4k/article/more news

مارونيا، ثم تبدأ عملية فرز الأصوات، ويفوز في دورة الإقتراع الأولي من يحظى بثلثي الأصوات فما فوق أي 86صوت أو أكثر وفي حال عدم فوز أحد يدور الصندوق دورة ثانية، ويفوز من يحظى بالأكثرية المطلقة أي ما يعادل 65 صوتا أو أكثر، وهكذا تستمر عملية الإقتراع في اختيار الرئيس بـ 65 صوت[1].

يجب أن يكون النصاب دائما 86 نائب وإذا قل عن هذا العدد يرفع رئيس المجلس الجلسة لفقدان النصاب، ويحدد موعدا آخر في الجلسات اللاحقة تتبع نفس الآلية.

ب/ صلاحيات رئيس الجمهورية اللبنانية:

منذ استقلال لبنان في عام 1943 وحتى التعديلات الدستورية التي تلت اتفاق الطائف للعام 1989، تمتّع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة جعلت منه المنصب الأبرز في الدّولة والأكثر قوّة وتأثيرا، وقد كانت مسألة الصلاحيات أحد أكثر النقاط خلافية بين الأطراف السياسية اللبنانية قبل وبعد اندلاع الحرب اللبنانية في عام 1975، التي هي جزء كبير منها موروثة عن صلاحيات المفوّض السامي في أيام الانتداب، إذ أنّه وحتى قبل اندلاع الحرب الأهلية في عام 1975، ركّزت كل المبادرات السياسية التي طالبت بإعادة تشكيل السلطة السّياسية ومؤسساتها بشكل متوازن على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية مقابل رئيس مجلس الوزراء ورئيسه. ومع انعقاد اتفاق الطائف وتوقيع ورقة اتفاق الطائف، وتوقيع ورقة الوفاق الوطني التي شكّلت القاعدة السّياسية للتّعديلات الدستورية عام 1990 أن عدّلت النظام السياسي اللبناني وقلّصت بشكل كبير من صلاحيات الرّئيس[2].

---

[1] آلية انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان، الموقع الإلكتروني:

albourj.org/?P=21380 يوم 02 أوت 2017

[2] علي مراد، الدّستور اللبناني والسياسيين وعقدة الفراغ السياسي، بيروت: مؤسسة هنرس بل، مكتب الشرق الأوسط، 4 جويلية 2014، الموقع الالكتروني:

https : lb.boell.org/ar/2014/7/4/dstwr//bmu.wlysysyyn-wqd-frg/rysy2017 يوم 4ماي

ثانيًا: الانتخابات البرلمانية

أ- نشأة التمثيل البرلماني:

جاءت نشأة البرلمان اللبناني في سياق تطوّر تاريخي لمبدأ المشاركة في السّلطة من خلال هيئات ذات طابع تمثيلي، فنظام متصرّفية جبل لبنان، الذي وضع عام 1861، نصّ في مادته الثانية على إنشاء مجلس إدارة كبير مؤلّف من إثني عشر عضوا، يتم انتخابهم بالإقتراع السّرّي على درجتين، مهمته ليست التشريع إنما مساعدة المتصرّف في القيام بمهامه الإدارية، فقد جاء في النظام الأساسي أن مجلس الإدارة يقوم بتوزيع الضّرائب، ومراقبة الواردات وإعطاء رأيه الاستشاري في كل القضايا التي يحيلها عليه المعترف.

أما توزيع المقاعد في النّظام البرلماني اللبناني في مجلس الإدارة فقد تمّ على أساس طائفي فوفق النظام الأساسي المؤقت الموضوع عام 1861، كان عدد أعضاء المجلس اثني عشر، بمعدل اثنين عن كل طائفة من الطوائف الآتية: الموارنة، روم ارثوذكس، روم كاثوليك، دروز، سنة، شيعة. فقد اعتبر مجلس الإدارة ممثلا للطوائف، وكان الاقتراع في المجلس يتم على أساس الطوائف، وهذا يعني أن لكل طائفة صوت واحد في المجلس. غير أن القاعدة ألغيت في العام 1864، فحل محلّها الاقتراع على أساس الأعضاء، كما عدل توزيع المقاعد، فأصبح عدد مقاعد المسيحيين سبعة (4موارنة، 2 روم أرثوذكس وواحد روم كاثوليك) مقابل خمسة من المسلمين (3 دروز وواحد سنّي وواحد شيعي)، فأمسى عدد أصوات الطائفة في المجلس مساويا لعدد ممثليها[1].وقد وزعت عدد المقاعد في مجلس الإدارة تبعا للقاعدة النسبية انطلاقا من عدد أفراد كل طائفة وبموجب النّظام الأساسي كان على

[1] د.عصام سليمان، تقرير عن وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية "ضمن مشروع التعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية"، المسودة الثانية، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنّزاهة في الحلول العربية، ص ص 8-9.

أهالي كل قرية أن ينتخبوا مختارا أو شيخ صلح الإدارة الشؤون المحلية، وكان مشايخ القرى هؤلاء ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة.

بعد الحرب العالمية الأولى، وانتقال لبنان من الحكم العثماني إلى الانتداب الفرنسي، وإعلان دولة لبنان الكبير العام 1920، أصدر المفوض السامي، الجنرال "غورو" قرارا نص على إلغاء مجلس الإدارة وإقامة لجنة إدارية عامة، عين أعضاؤها على أساس انتماءاتهم الطائفية. أما صلاحيتها، فهي صلاحيات مجلس الإدارة القديم، وقد استمرّت هذه اللجنة حتى آذار من العام 1922، حيث صدر قانون بإنشاء مجلس تمثيلي مدّته أربع سنوات، عدد أعضائه ثلاثون، يمثل المناطق والطّوائف المختلفة، ينتخب بالاقتراع على درجتين، على أساس المحافظات، بواسطة مندوبين ثانويين، يجري انتخابهم من الشعب مباشرة.

في العام 1926 أعلن المفوض السامي الفرنسي، رغبة في وضع دستور للدّولة، فاجتمع المجلس التمثيلي وانتخب لجنة من النواب مهمتها إعداد الدستور. وقد أعلن هذا الدستور في 23 ماي 1926. وهكذا استحال المجلس التمثيلي مجلسا تأسيسيا ومن ثم نيابيا لأن الدستور نحن على إنشاء مجلس نيابي وعين المفوض السامي إلى جانب مجلس النواب، مجلس شيوخ عدد أعضائه ستة عشر شيخا، غير أن هذا المجلس ألغى بموجب القانون الدستوري الصادر في 17 أكتوبر 1927[1]، فأصبح البرلمان اللبناني مكونا منذ ذلك الوقت من مجلس واحد هو مجلس النواب، فنصت المادة 16 من الدستور على ما يلي: "تتولى السلطة المشتركة هيئة واحدة هي مجلس النواب" وحتى العام 1939، كانت كل مجالس النواب مشكلة من نواب منتخبين ونواب معينين، غير أنه وبشكل استثنائي وتنفيذا لاتفاق الطائف، تم في العام 1991 تعيين 55 نائبا، إضافة للنواب السابقين الباقين على قيد الحياة فأصبح عدد أعضاء مجلس النواب 108 موزعين مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، إنما

[1] نفس المرجع السابق.

هذا التعيين لم يلق استحسانا عند الكثير من اللبنانيين، وبقيت الصحافة تميّز بين النائب المنتخب والنائب المعين[1].

ب- توزيع المقاعد النيابية:

لم ينص الدّستور قبل تعديله في العام 1990، على توزيع المقاعد النيابية على الطوائف، غير أن قانون الإنتخابات المختلفة، التي وضعت في ظل الانتداب وبعد الاستقلال، اعتمدت جميعها مبدأ التوزيع الطائفي النسبي للمقاعد النيابية. والمجلس التمثيلي الذي أنشأ في عام 1922، انتخب وفقا للقرار 1307، الذي وزّع المقاعد نسبة لأهمّيتها العددية وكل قوانين الانتخابات التي صدرت حتى الآن، احترمت دائما مبدأ توزيع المقاعد في مجلس النواب بين الطوائف، فقبل العام 1943، كان عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين يتجاوز عدد مقاعد المسلمين بعدد يتراوح بين مقعدين وخمس مقاعد تبعا لمجموع عدد مقاعد. ولكن قانون الانتخابات الصادر عام 1943 حدّد عدد المقاعد في المجلس بـ 55 مقعدًا، 30 منها للمسيحيين، و25 للمسلمين، وهذا يعني خمسة مقاعد للمسلمين مقابل ستة مقاعد للمسيحيين، ومنذ ذلك الوقت، وحتى تعديل الدستور عام 1990، اعتمدت كل قوانين الانتخاب هذه القاعدة، أي نسبة خمسة على ستة. وعدد المقاعد الذي اعتمد في كلهذه القوانين كان نتيجة عدد ضرب عدد ما بالرقم 11 من أجل المحافظة على هذه النّسبة لأن (5+6=11)، فتبدل عدد المقاعد النيابية من 55 إلى 77، ومن ثم 44 و66 و99، بهدف احترام هذه القاعدة المصرفية[2].

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السابق، ص11.

ولقد حدد قانون الإنتخابات الصادر عام 1960، عدد المقاعد في المجلس بـ 99(للمسلمين 45 والمسيحيين 54)، وهذا الجدول بين المقاعد الموزعة بدورها على سائر الطّوائف المسيحية والإسلامية.

جدول1: المقاعد الموزعة على سائر الطّوائف المسيحية والمسلمة سنة 1960.

مسيحيون	مسلمون
موارنة 30	سنة 20
روم أرثوذوكس 11	شيعة 19
روم كاثوليك 6	دروز 6
أرمن أرثوذوكس 4	
أرمن كاثوليك 1	
إنديليون 1	
أقليات 1	
المجموع 54	**المجموع 45**

المصدر: قانون الانتخابات اللبناني رقم 171 بتاريخ 1960.

لقد أثار موضوع التّوازن في المشاركة الطوائفية في السّلطة الكثير من الخلافات بين اللبنانيين، وكان سببا من الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الصراعات المسلحة في لبنان عام 1975. وعندما تمت التّسوية في مؤتمر الطائف عام 1989، جرى اعتماد إصلاحات سياسية لصفة الحكم والنظام البرلماني المعمول به في لبنان، شملت قضية التمثيل النيابي، وقد عمل الدّستور عام 1990، فأدخل مبدأ توزيع المقاعد النيابية على الطوائف في الدستور[1]، فجاء في المادة 24 منه مايلي: "يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين، يكون

[1] نفس المرجع السابق.

عددهم وكيفية انتخابهم، وفقا لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء"[1]. وإلى أن يضع مجلس النّواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين.

ب- نسبيا بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبيا بين المناطق

وقدحدد اتفاق الطائف عدد المقاعد النيابية بـ 108 مقاعد، للمسيحيين 54 مقابل 54 للمسلمين، فرفع عدد المقاعد المخصصة لمسلمين من 45 إلى 54 مقعدا لتصبح متساوية العدد للمسيحيين.وبموجب اتفاق الطائف والتعديل الدستوري، جرى تعيين نواب من قبل الحكومة بصورة استثنائية، في المقاعد المستحدثة والمقاعد الشاغرة بسبب وفاة النواب الذين كانوا يشغلونها.

وفي العام 1922، عدل قانون الانتخاب الصادر في 1960، وأصبح عدد النواب 128 بدلا من 108، للمسيحيين 64 نائبا وللمسلمين 64، وقد أبقى على العدد نفسه في انتخابات 1996، و2000، و2005 غير أنه جرى تعديل الدوائر الانتخابية في كل من الدّورات الانتخابية، ما عدا دورة 2005 التي جرت على أساس قانون 2000[2].

[1] الدستور اللبناني الصادر في 23 ماي 1926 مع جميع تعديلاته، المادة 24.

[2] عصام سليمان، تقرير عن وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية، مرجع سابق الذكر، ص12.

جدول 2: توزيع المقاعد النيابية على الطوائف وفق قانون 2000.

مسيحيون	مسلمون
موارنة 34	سنة 27
روم أرثوذوكس 14	شيعة 27
روم كاثوليك 8	دروز 8
أرمن أرثذكس 5	علويين 2
أرمن كاثوليك 1	
إنجيلي 1	
أقليات 1	
المجموع 64	**المجموع 64**

المصدر: قانون الانتخابات النيابية اللبنانية رقم 171 بتاريخ 6 يناير / كانونالثاني 2000.

وعليه يمكننا استخراج ثلاثة معايير لقواعد تحكم قانون الانتخابات اللبناني: المناصفة بين المسلمين والمسيحيين (انطلاقا من عبارة "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك")، إلغاء الطائفية السياسية، تمثيل النائب للأمة جمعاء.

استنادإلى المعايير المذكورة يسقط طرح الدائرة الفردية، فإذا أبقينا على عدد النواب الحالي (128)، يمكن أن نتخيل أن يفوز بعض النواب في مقعدهم بما لا يتجاوز العشرة آلاف صوت. وهذا تفويض شعبي ضئيل لدرجة أنه يتناقض مع تمثيل "الأمة جمعاء".

يبقىالنظام النسبي النظام الانتخابي الوحيد الذي ينسجم مع دستور الجمهورية اللبنانية وتنوعها، فإنه يأتي مع مشاكله أيضا، مثلا عدد الأحزاب تركّز جميع طاقاتها على استنهاض كتلتها الناخبة، وقد تمتنع عن مخاطبة الرأي العام المحايد والمناهض. ومن

الممكن أن يؤدي ذلك إلى شحن طائفي وحزبوي ضيق كسبيل أسهل التحقيق عن الاستنهاض المطلوب.

المطلب الثاني: النّظام الحزبي

طبيعة النظام السياسي في أي مجتمع تعكس نفسها على النّظام الحزبي فيه، إذ يقوم النظام الحزبي اللبناني على تعود الأحزاب السياسية وتنافسها، وكثرة التنظيمات التي تشعّبت بشكل واسع بفعل عوامل عديدة، تاريخية أو طائفية، عقائدية أو خارجية، إلى درجة يستحيل معها وصف النظام الحزبي اللّبناني بالتعدّدية من النماذج القائمة في البلدان الديمقراطية المتطوّرة ولكن بنظام التفتت الحزبي "أو التشرذمية الحزبية"، فتعود نشأة الأحزاب السياسية في لبنان إلى مرحلة الحرب العالمية الأولى فسرعان ما انتشرت في فترة صغيرة.

صحيح أن التعدّدية الحزبية تقدم للمواطنين حرية اختيار واسعة بين اتجاهات سياسية مختلفة، ولكنها تؤدي في الوقت ذاته إلى تفتّت التّمثيل الوطني، وهو تفتيت يعود، إلى غياب الوحدة الوطنية وقيام الدولة–الأمة أو على الأقلّ عدم تحقيق التوافق الدائم بين المجموعات أو الفئات التي يتكون منها المجتمع كما هو الحال في لبنان، هذا التفتيت يقود إلى زعزعة الكيان وتدهور الدّولة، ناهيك أن النظام الحزبي التنافسي في لبنان يعكس إلى حد بعيد واقع الانقسامات التي يعج بها، ليس فقط المجتمع اللبناني، ولكن أيضا مجتمعات الشّرق الأوسط مما يضع حدودا على مدى توافر السمة التنافسية في هذا النظام، ويضعف بالتالي دورها في عملية المشاركة السياسية الفعالة، ودورها في عملية التحديث والتنمية[1].

إن دراسة ملف الأحزاب السياسية في لبنان، يحتاج للعديد من الأبحاث والدراسات، خاصة إذا تطرّقنا لتفاصيل نشأتها وتطوّرها ونشاطاتها.

[1] الأحزاب السياسية في لبنان، الموقع الإلكتروني:

www.hiwarat hwoa.com/mode/747 يوم 5 افريل 2017

أولا: نشأة الظاهرة الحزبية في لبنان

وجدت الأحزاب السياسية في لبنان قبل الإعلان عنه بحدوده الرّاهنة عام 1920، بل كانت أبرز المساهمين المحليين وتجلى وجودها بشكلين:

- **الشكل الأول:** حزبية تقليدية بلورها نظام المتصرفية (1860-1864) تمثلت بطوائف دينية، تقاسمت الوظائف السياسية والإدارية في المتصرفية ومنافعها، وكانت ثنائية حزبية في كل طائفة تتنافس على هذه المواقع.

- **الشكل الثاني:** حزبية حديثة تبلورت مع صدور قانون الجمعيات العثماني عام 1909 وكانت كثيرة العدد وسريعة التقلّب ومتعدّدة المنابت والاتجاهات ويمكن إدراجها ضمن اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول:معارض السلطة العثمانية سواء عبر أحزاب المعارضة التركية وأبرزها حزب الإئتلاف والحرية عام 1911 أو عبر أحزاب المعارضة العربية في الداخل (الإخاء العربي العثماني 1908، المنتدى الأدبي 1909، القحطانية 1909، العهد، العربية الثورية، اليد السوداء، العلم الأخضر، الجامعية العثمانية 1908، النهضة اللبنانية، الإصلاح البيروتية 1913، اللامركزية الإدارية العثمانية 1912، أو أحزاب الخارج (العربية الفتاة 1909 ومتفرعاته، الاستقلال العربي 1919)[1].

[1]شوكت أشتى وفارس أشتى، تطور الأحزاب السياسية في لبنان، ضمن مشروع: تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، بيروت: المركز اللّبناني للدّراسات، 2007، ص9.
الموقع الإلكتروني:
http://groups.google.com/form/ fayad61/1cigowwto/awt

الاتجاه الثاني: مناقض للسلطة العثمانية، وقد غلب عليه المنشأ الخارجي والهوية اللبنانية، والبنية الاجتماعية المسيحية وأبرزها حزب الاتحاد اللبناني عام 1909، جمعية النّهضة اللبنانية، الجمعية السورية المركزية، الحزب الديمقراطي، التحالف اللبناني.

وقد تقاطعت الحزبيتان قبل إعلان لبنان الكبير فكانت الأحزاب المناقضة للسلطة مع بعض الحزبية التقليدية، وخاصة المارونية منها، ومع أحزاب ناشئة قبيل عام 1919 (اللجنة المركزية السورية، الحزب اللبناني، الحزب الوطني للبنان، الحزب الحرّ المعتدل) مع لبنان الكبير ومع الإنتداب عليه. وكانت الأحزاب المعارضة للسلطة مع بعض الحزبية التقليدية، وبخاصة السنية منها، ومع أحزاب أسست قبيل ذلك (الحزب الوطني العربي) ضد قيام هذا الكيان وضد الانتداب[1].

يعتبر النظام اللبناني نظاما برلمانيا، ومن محاسن هذا النظام أنه يعطي للأحزاب السياسية مساحة للعمل السياسي والقيام بأنشطة إجتماعية وتربوية، لاسيما عن أنشطة تعبّر عن وجهة الأحزاب وسلوكياتها.

عرف لبنان أول حكوماته عام 1926، في عهد أول رئيس للبنان قبل الاستقلال "شارل دباس"، وتوالت الحكومات بعد ذلك ما بعد الإستقلال، وبما أن لبنان يتميز بكثرة الأحزاب العاملة على أرضه، فإنّ هذه الأحزاب ترتبط علاقة وثيقة بالحكومات المتوالية، ذلك لأن الأحزاب تعتبر المكون الأساسي لأي حكومة تتشكل في لبنان، وقد استطاعت الأحزاب أن تفرض نفسها، كلاعب أساسي في أي حكومة بسبب طبيعة النظام السياسي، كذا التركيبة الاجتماعية اللبنانية[2].

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] مصعب قشمر، الممارسة التي تحكم على مصداقية الأحزاب وكيفية التزامها بما وعدت به، 3 أكتوبر 2009، الموقع الإلكتروني:

www.alhed news.com.lb/20914/7H.wqw4TlXgjlu

ثانيا: أبرز الأحزاب السياسية اللبنانية:

شهد لبنان تنوّعا في الأحزاب، شكلت لأبعاد طائفية، وزادت من تشكيله الصراعات الطائفية التي مرت بهذا البلد، خصوصا في أواخر القرن الماضي، فلا يمكن ذكرها كلها فهي تتعدى 80 حزبا منها الأحزاب السنية، الأحزاب الشيعية، الأحزاب الأرمينية، ويمكن تصنيفها أيضا حسب الفترات الزمانية، فهناك أحزاب ظهرت قبل الاستقلال كحزب الطاشناق، حزب النجادة وأحزاب فترة الاستقلال والأحزاب الحالية ونذكر بصفة عامة بعض الأحزاب اللبنانية:

- **حزب الله:** مجموعة دينية شيعية نشأت بين عامي 1982-1985، لمحاربة القوات الإسرائيلية، التي احتلّت نصف لبنان، ارتبط حزب الله بالثّورة الإيرانية 1979، أكثر مما ارتبطت بها حركة أمل، وحظي بدعم أكبر من العناصر الأكثر تدينا داخل المجتمع الشيعي. نظم حزب الله ميليشيا قوية ومنضبطة تدرّبت على يد حراس الثّورة الإيرانية وقاد المقاومة الوطنية ضد إسرائيل، بعد انتهاء الحرب، جعلت منه الميليشيا الوحيدة التي يحق لها شرعيا الاحتفاظ بأسلحتها، وغيّرت من اسمها من "المقاومة الإسلامية" إلى "المقاومة الوطنية" للتأكيد على هيمنتها على الساحة اللبنانية.[1]
- **حركة أمل:**هي مجموعة شيعية، ظهرت كردة فعل على تهميش الشيعة، وشعورهم بالإحباط اتجاه هيمنة المجموعات الفلسطينية والإعتداءات الإسرائيلية، أسسها موسى الصدر في السبعينيات لتكون الجناح الميليشاوي لحركة المحرومين، ثم أصبحت أبرز ميلشيات الحرب الأهلية، وحليفة سوريا، تحت قيادة "نبيه بري"، كان لديها نزاعات بارزة

[1] اليزابتبيكارد وأليكسندر راموس تام، المصالحة والإصلاح والعموم: سلام إيجابي من أجل لبنان، المجلة الدولية لمبادرات السلام، بيروت، عدد 24، 2012، ص96. الموقع الإلكتروني:
Wwwc-r.org/downloads/accord24-lebanon-arabicversion.pdl 2017 يوم 11 أفريل

مع المجموعات الفلسطينية خلال حرب المخيمات[1*] عامي 1986 و1987 ومع الحزب التقدمي الإشتراكي.

بعد الإجتياح الإسرائيلي عام 1982 قام بتحدي حركة أمل ضمن الطائفة الشيعية، وخسرت أمل سيطرتها على ضواحي بيروت الجنوبية الشيعية في عامي 1988و1990[2].

- **تيار المستقبل:** تيار سياسي لبناني، تأسس من طرف رفيق الحريري، زعيمه سعد الحريري، ذو توجّه ليبرالي يمل المرجعية الأهم لسنة لبنان، تأسس في منتصف التسعينيات بعد عودته من المملكة العربية في السعودية، وبعد اغتياله تولى سعد الحريري قيادة التيار رسميا في أوت 2007 وأعلنت عنه في أفريل 2009.

يعمل تيار المستقبل على ترسيخ الديمقراطية، التي تقوم على احترام الحريات العامة والمساواة في الحقوق والواجبات بين اللبنانيين وتجسيد ميثاق العيش المشترك الذي ارتضاه اللبنانيون دستورا، وتبنى مقدمة الدستور فعلا. ضمن رؤيته السياسية يطالب بإلغاء الطائفية السياسية لأجل وحدة أرض لبنان، ويؤكد على ضرورة تخفيف الإنسجام بين الدين والدولة، بالدفاع عن قيم الإيمان الحقيقية وقيم الجمهورية الجامعة[3].

- **حزب الكتائب:** تأسس حزب الكتائب اللبنانية خريف عام 1936 وخلال حقبة الانتداب الفرنسي على لبنان، قبل الحرب العالمية الثانية، في مرحلة سياسية اتسمت بتصاعد الحديث عن حتمية الاستقلال عن الإنتداب الفرنسي، بحيث انخرطت قطاعات واسعة

[1]*حرب المخيمات، هو الاسم الذي أطلق على المعارك التي دارت في ماي 1985، وجويلية 1988 بين قوات حركة أمل والجيش السوري والجيش اللبناني وبعض الفصائل الفلسطينية المدعومة من قبل سوريا ضد قوات فتح الموالية ل ياسر عرفات ومقاتلي حركة المرابطين حول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت.

[2]نفس المرجع السابق.

[3] تيار المستقبل، موسوعة الجزيرة، 23 أفريل 2017، الموقع الإلكتروني:

يوم23 أفريل www.aljazeera.net/encyclopeda/movementstandpartis/2014/3/132014

من الشعب اللبناني في هذه المعركة ووضع الأسس التي تحدد ماهية هذا اللبنان الجديد الذي سينشأ، وبهذا المعنى يمكن القول أن حزب الكتائب كان أحد تجليات هذه الحركة الاستقلالية اللبنانية للشباب. فمنهم خصوصا "بيار الجميل"، "جون نقاش" "شارل حلو"(الرئيس اللاحق للجمهورية اللبنانية)، "إميل يارد"، "وشفيق ناض" على تأسيس حزب طليعي يحفظ الوطن ويحميه.

دخل حزب الكتائب إلى المشهد البرلماني مع نهاية الأربعينيات، بعد مرحلة إمتنع فيها عن دخول الحياة السياسية، ليروّج عن أفكاره الدّيمقراطية الاجتماعية والدفاع عن القضية اللبنانية بين الشباب بعيدا عن الفوضى التي شابت الحياة السياسية، فناضل حزب الكتائب في الدفاع عن استقلال لبنان في مواجهة أطماع جيرانه المتزايدة.

الحزب الشيوعي (حزب الشعب): تأسس الحزب الشيوعي اللبناني في 24 أكتوبر 1924 باسم حزب الشعب، ولد نتيجة ظروف عديدة أهمّها:

- النضال التحرري العام بعد التخلص من السيطرة العثمانية
- حلول السيطرة الامبريالية الفرنسية، والانجليزية محل العثمانيين.
- ارتباط هذه السيطرة الجديدة مع برنامج بعض فئات الإقطاع والبرجوازية التجارية اللبنانية.

كل هذه الأوضاع تطلب نشوء قوة تهدف للتحرّر والاستقلال[1].

[1] لمحة موجزة عن تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني، الموقع الرّسمي للحزب الشيوعي اللبناني، 2012/10/15، الموقع الالكتروني:

www.Lcparty.org/index.php?option=com_contntid=285,2012-10-15-39-49

يوم: 2017/05/01.

- **القوات اللبنانية:** تناضل القوات اللبنانية دفاعا عن الفكر والحضارة، والتاريخ، وتجسد تطلعات شعبه وتضحيات شهدائه بفعل إيمان متجذّر ومتجدد بانفتاحه على كامل الحضارات والتزامه بقيم التعددية والحرية فهي مؤسسة حزبية ديمقراطية ذات رؤية مستقبلية، تواكب التطور.

يعمل حزب القوّات اللبنانية على تحقيق الأهداف التالية:

- العمل على صيانة سيادة واستقلال لبنان وتثبيت دوره وتفاعله مع دول العالم.
- ترسيخ الدّيمقراطية تبعا للمبادئ والأسس الواردة في اتفاق الطائف ولواقع لبنان التّعدّدي، واحترام الحرّيات العامة المنصوص عليها في الدّستور وفي شرعية حقوق الإنسان والمواثيق الدّولية.
- بناء مجتمع متحرر ومتصالح مع نفسه تسود فيه الطمأنينة والعمل على تنشيط الاقتصاد الحديث.
- تشجيع وتطوير الحوار الفكري، الثقافي، من كافة المجموعات اللبنانية حول كل القضايا والشؤون التي تهم اللبنانيين عامة.
- دعم العنصر النسائي وتنشيط دوره في المجتمع.
- دعم الشباب وتعزيز دورهم في المجتمع وتنشيط الحياة السياسية[1].

- **الحزب السوري القومي:** أسسه "أنطون سعادة" في 16 نوفمبر 1932 في الجامعة الأمريكية ببيروت، وأعلن عن تأسيسه في 01 جوان 1935 في خطبة ألقاها في الإجتماع الحزبي الثاني، أوضح فيه عقيدة الحزب التي ترفض فكرة القومية السورية التي تعني أن سوريا للسوريين والسوريون أمة تامة، وسوريا الطبيعية هي ذلك الهلال

[1] مسودّة النّظام الداخلي لحزب القوات اللبنانية، ص1، الموقع الالكتروني:
http:/www./static.org/PDF/if-internal-rgime2 :Pdf
يوم 01 ماي 2017.

الخصيب الذي يمتد من جبال توروس في الشمال إلى قناة السويس في الجنوب، شمال شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة ومن النجد السوري (البحر الأبيض المتوسط) في الغرب إلى الصحراء، في الشرق حتى الالتقاء بنهر دجلة.

ومن أهم أهدافه وحدة الأمة السورية واستقلالها التام وإلغاء الإقطاعية وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس الإنتاج، ومنع رجال الدين من التدخل في الشؤون السياسية والقضاء القومي كما رفض وعد بلفور، وانتشر بشكل واسع في لبنان وسوريا[1].

- **حزب البعث العربي الاشتراكي:** نشأ هذا الحزب عام 1951، حيث ظهر بعض المثقفين اللبنانيين أو عدد من ممثلي الفئات الشعبية الذين يؤمنون بمبادئ الحزب القومية. ظلّ الحزب يعمل سرّيّا في الساحة اللبنانية حتى نهاية عهد الرئيس "كميل شمعون"، حيث أخذ يعمل بعد ذلك علنا. ونتيجة للطوائف التي مر بها حزب البعث في كل من سوريا والعراق، والإنقسام الذي نشأ. انقسمحزب البعث العربي الاشتراكي اللبناني إلى قسمين أحدهما مع سوريا والآخر مع العراق[2].
- **حزب الكتلة الدستورية (الإتحاد الدستوري):**

نشأ هذا الحزب عام 1932 بقيادة بشارة الخوري، حيث أنه يمثل البورجوازية الناشئة المتضررة من سياسة الإنتداب الفرنسي والداعية للتعاون مع الأقطار العربية. ويرى هذا الحزب أنّه من الضروري الاستمرار في التمسّك بالميثاق الوطني، ويعلن أنّ من بين أهدافه العمل على إشاعة الرّوح الوطنية لدى اللّبنانيين، والإرتقاء فوق الطائفية، والعمل

[1] خطار بوسعيد، عصبية العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا 1939-1939، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أفريل 2004، ص ص 39-40.

[2] أحمد ابو دقة، الطائفية التي أرهقت لبنان، مجلة البيان، عدد 313، 7 أوت 2013،
الموقع الإلكتروني: يوم 10 أفريل 2017، www.albayan.co.uk/mobile/mgz article2.aspx 9id=3019

على إلغائها بصفة تدريجية، ويعلن تمسّكه بمبدأ استقلال لبنان وسيادته في حدوده الحالية، ويرى ضرورة توثيق العلاقات مع الدّول العربية في نطاق الجامعة العربية[1].

- **الحزب الدّيمقراطي الإشتراكي (حزب الهاشناك)**:دخل هذا الحزب إلى لبنان عام 1908 عن طريق المهاجرين من كليكيا، وبما أنه كان الحزب الأرمني الأقوى في كليكيا بقي كذلك بين صفوف المهاجرين في لبنان.

كان للحزب دور كبير في مساعدة المهاجرين على الاستقرار في لبنان عبر تامين المساعدات لهم، عارض الحزب التدخل الأمريكي في لبنان 1975، واتخذ مواقف إلى جانب المقاومة الفلسطينية وبذلك كان الحزب الأرمني الأقرب إلى اليسار اللبناني، وهو أساسا حزب اشتراكي شارك في الثورة الشيوعية في روسيا عام 1905، وقام مثقفوه بترجمة كتب لينين وكارل ماركس إلى اللغة الأرمينية.

اختلف الحزب مع الأحزاب الأرمينية الأخرى بوقوفه إلى جانب أرمينيا السوفييتية، باعتبارها نواة أرمينيا اقتصاديا حتى تصبح دولة مستقرة.

يصدر عن الهانشاك في لبنان نشرة يومية "أرارات" أست عام 1927[2].

هو تكتل المجموعة أحزاب أرمنية صغيرة (حزب الأرمكان الذي تأسس عام 1885، ونجاح حزب الهاشناك المجدد، حزب الأحرار، الحزب الدستوري وغيرها، تأسس عام 1921 في اسطنبول ويتبع الفكر الليبرالي.

هدف هذا الحزب استرجاع الأراضي الأرمنية المحتلّة، وجعل تركيا تغرق بارتكابها المجازر في حق الشعب الأرمني، ودفع التعويض المادي المعنوي، عن ما سببته من مآسي

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نشوء الاحزاب الأرمنية، جريدة المستقبل، عدد 3285، ص11، 24 أفريل 2009، الموقع الالكتروني:
www.almustaqbal.com/u4/articl.asp?type=nlet articleid=343772.2007 2007 يوم 1 ماي

للشعب الأرمني، وعلى الصّعيد اللبناني يدعو الحزب إلى نبذ التّفرقة والعمل على قيام لبنان اقتصاديا واجتماعيا، يتبع هذا الحزب بعض الجمعيات أهمّها نادي الانترنيت الرياضي، وهدفها تكريس التبادل الثقافي بين العرب والأرمن.

- **حزب الطاشناق (الحزب الثّوري الفدرالي الأرمني):** تأسس عام 1890، في تبليسي عاصمة جيورجيا، وقد شارك في تأسيسه ثلاثة من المثقفين الأرمن هم: كريستابور مكائليان، رستم زوريان، سيمون زفاريان، كلمة طاشناق بالعربية تعني الإتحاد الثوري الأرمني وهو عضو مراقب في الاشتراكية الدولية.

دخل الطاشناق إلى لبنان عام 1904 بواسطة أحد مؤسسيه "سيموندز فاريان" الذي أسس مصلحة طلاب الحزب من الطلاب الأرمن في الجامعة الأمريكية والياسوعية، يهدف هذا الحزب الذي ينتشر في كل البقاع الذي ينزل فيها الأرمن حول العالم لاسترجاع الأراضي الأرمنية التي احتلها الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى، أما أهدافه اللبنانية فتتمثل في إعادة إعمار لبنان والنهوض باقتصاده، والوقوف إلى جانب الشرعية المتمثلة بالسلطات اللبنانية[1].

- **التيار الوطني الحر:**

هو امتداد للحالة اللبنانية التي نشأت مع مسيرة العماد ميشال عون، ومرحلة توليه الحكم، في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، تعبيرا عن صحوة الشعب اللبناني في وجه الحالات الخارجية ونتائجها، وقد تصدى التيار في الداخل وفي بلدان الانتشار لاحتلال لبنان، وقدّم التضحيات دفاعا عن حريته وسيادته واستقلاله، وكرامة شعبه، منتهجا سلوكية رائدة، إنسانية وشجاعة.

[1] نفس المرجع السابق.

يسعى التيار الوطني الحر، الحزب السياسي، إلى تجديد الحياة السياسية في لبنان على أسس العلم والأخلاق والإقدام، وإلى تحرر الإنسان اللبناني، وهو يلتزم العمل تحت عنوان التغير والإصلاح، وفق المسلمات التالية:

– إيمانه أن الإنسان الفرد قيمته بذاته، وان الناس يولدون ويموتون متساوين ويعيشون متمتعين بالحقوق والحرية والكرامة، ولهم أن يتباينوا في الآراء والتوجهات والمعتقدات.

– التزامه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقات الدّولية ذات الصلة، من حيث توجه قيمها ومبادئها أهداف الحزب وبرامجه.

– تشدده في أن لبنان كيان سيد حر ومستقل، يقوم على عقد اجتماعي تقرّه إرادة شعبه الحرّة.

– تأكيده على أن لبنان اختيار إنساني مميز، بفضل ما يتسم به من تعددية وتفاعل فكري وانفتاح على الحضارات، وبفعل تجربته الديمقراطية الرائدة في العالم العربي.

– احترامه للدستور اللبناني شرعا للحكم في لبنان، في تطبيقه، تفسيره وفعله.

– المرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات[1].

ويهدف هذا التيار لضمان سيادة لبنان، وبناء دولة الحق وإرساء الدّيمقراطية.

- **تيار المردة:**

حزب سلمي لبناني، يتزعّمه سليمان طوني فرنجيه، ويشكل أبناء الطائفة المارونية أغلب أعضائه كما يعتبر قضاء زغرتا معقل الحزب الرئاسي، أنشئ المردة سنة 1986 على يد

[1] ميثاق التيار الوطني الحر، منتدى صوتك، 17 نوفمبر 2008، الموقع الإلكتروني:
يوم 2 ماي 2017 / ميثاق التيار الوطنيّ www.sawtalonline.com/forum/threads/53133

طوني فرنجية نجل النائب آنذاك ورئيس الجمهورية لاحقا، وقد خاض التيار الذي كان يعرف أيضا باسم جيش التحرير الزعتراوي في بداية الحرب الأهلية اللبنانية عدة معارك قرب طرابلس وفي بيروت.

من ناحية التسمية "المردة" هم من الشعوب السامية الأصلية للمنطقة الممتدة من لبنان إلى سوريا والأردن وفلسطين، وصولا فيما بعد إلى العراق وإيران، وهم مزيج من كنعانيين، فأموريون وآراميون، ومن إثنيات مختلفة، وأطلق عليهم اسم مردة تبعا للإله "مردو" والذي يعني اسمه "سيد القوة"، وبعد ذلك اتخذ الإسم تفسيرات أخرى مثل مارد أي العملاق أو التمرّد بمعنى الثورة.

يعتبر تيار المردة من أكثر التيارات المسيحية اللبنانية دعما للمقاومة في وجه الكيان الإسرائيلي، وتربطه علاقات مميزة مع مختلف الطوائف اللبنانية بدءًا من التيار العوني، الحليف المسيحي الأقوى مرورا بحزب الله وحركة أمل وصولا إلى الحزب الديمقراطي اللبناني بزعامة طوني أرسلان، والتنظيم الشعبي الناصري وتيارات سياسية أخرى، ومن أهم مبادئه:

– لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، ضمانته الالتزام الوطني مجتمعا ودولة بما ينأى به عن صراعات وأزمات تنفذ من خلال تحويل العائلات الروحية إلى طوائف ومذاهب متنازعة.

– لبنان وطن سيد حرّ وموحّد، رافض لكل أشكال التقسيم، عربي الهوية.

– رافض كل مشاريع التوطين الفلسطيني، والتأكيد على حق العودة، والكيان الإسرائيلي عدو لجميع اللبنانيين[1].

[1] تيار المردة... من التأسيس إلى التّحديث، الموقع الإلكتروني:
تيار–المردة–من–التأسيس–إلى–التحديثيوم 2 ماي 2017، الموقع الإلكتروني:/Alwaght.com/ar/nws/10691

يتضح مما سبق أن النظام الحزبي في لبنان يتسم بالطابع الفردي للأحزاب، ونشوئها من الأوضاع العشائرية ليكون مصدر القيادة هو الوضع الأسري والإنتساب إلى أسر ذات نفوذ عشائري أي إقطاعي قوي أو إقليمي، وتوارث الأسرة الواحدة قيادة الحزب مثلا طوني فرنجية إبن الرئيس سليمان فرنجية، وأمين الجميل ابن بيار الجميل، ووليد جنبلاط ابن كمال جنبلاط، ويتميز النظام الحزبي في لبنان بعدم وجود حزب أغلبية في مجلس النواب، أما أن الأحزاب السياسية اللبنانية في وضع السياسة فالأحزاب لا تمارس دورا طائفيا في اختيار النواب، ومن الميزة الأساسية للنظام الحزبي اللبناني هو تعدد الأحزاب السياسية فلكل حزب سياسي في لبنان ذاكرة سياسية خاصة به ترسم وفق الآراء الإيديولوجية عالمية معينة، وبناءا على تجارب متنوعة على مستوى الأحداث التاريخية والصراعات العنيفة، وقد كونت هذه الأحزاب ثقافات تذكر معينة وحافظت عليها بغية تزويد الحزب وأنصاره بهوية جماعية مميزة.

إن مشهد الأحزاب اللبنانية المرخصة خاصة المؤدلجة كانت تريد لبنان على هواها وأحلامها، وكل حزب يسعى لتحقيق مشروعه السياسي في هذا البلد الصغير، فمن كان شيوعيا أراد لبنان شيوعيا ضد الإمبريالية العالمية، ومن كان ذو توجه نسبي أراد لبنان نسبيا ولكن كلها فشلت بسبب الطابع الطائفي الذي يغلب عليها.

المبحث الثاني: تحديات بناء الدولة في لبنان:

يشكل نظام الحكم الطائفي في شكله الحالي الذي تهيمن عليه النخبة وديناميكيات الصراع الوطنية الإقليمية والدولية، عائقين رئيسيين أوجدا تفاوتات وإختلافات هيكلية عميقة، وعرقل النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، وهما في صميم الوضع الهش الذي تواجهه البلاد، وضعفها في مواجهة الصدمات والتحديات الوطنية (الداخلية) والإقليمية الدولية (الخارجية) التي تزعزع الإستقرار وتعيق عملية بناء الدولة في لبنان.

المطلب الأول: التحديات الداخلية:

تتمثل الصعوبات التي يواجهها بناء الدولة في لبنان فيما يلي:

أولا:نظام الحكم الطائفي اللبناني وهيمنة النخبة التي تتخفى خلف قناع الطائفية:

لا يمكن دراسة مسار النمو الإقتصادي والتنمية في لبنان منذ الإستقلال دون التطرق إلى النظام الطائفي للبلاد الذي تطور على مر العقود ويرجع هذا إلى دور الطائفية في توفير الأساس الذي يقوم عليه النظام اللبناني وفي تحديد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وأشكال التنظيم، ومن هنا يمكن القول أن النظام الطائفي مارس تأثيرا تأسيسيا[1]، في تحديد مسارات النمو الإقتصادي والتنمية، وتتمثل مظاهر هذا العائق في:

- يضعف غياب توافق سياسي على الأولويات الوطنية بين الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية من قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات إنمائية طويلة الأجل وخلق الثورات بين الأطراف السياسية الداخلية، ونتج عنه عدم المصادقة على خطط وسياسات التنمية الرئيسة أو تنفيذها.

[1]تقرير مجموعة البنك الدولي (منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا): لبنان، تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، الدراسة التشخيصية المنهجية عن لبنان (30، 14، P15)، 15 جويلية 2015، ص71-72.

- تضعف التقنيات الإدارية القائمة على المحاصة الطائفية في المؤسسات العامة على حساب معايير الجدارة والإستحقاق من قدرة الدولة على تقديم خدمات عامة جيدة بكفاءة وتحقيق نمو شامل مستدام، وتؤدي الحاجة إلى توازن القوى الطائفي إلى الإفتقار إلى الشفافية والمساءلة، وقد تفاقمت هذه المشكلة في لبنان في السنوات العشر الماضية حيث أصبح البلد من أسوء البلدان أداءا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- بالنظر إلى تقاسم السلطة على أساس طائفي في لبنان أفرز ذلك إنتماءات طائفية أصبحت مبادئ تنظيمية رئيسة في تقديم الخدمات العامة، وتخصيص الموارد المالية، وهي أمور تساعد على إطالة أمد التفاوتات المناطقية الحادة وتباين وإختلاف إمكانية الحصول على خدمات ذات جودة عالية وذلك حسب المنطقة (الطائفة).
- ضعف المساءلة أمام الناخبين في ظل قانون الإنتخابات النيابية لعام 1960 والدور الذي يعطيه للطوائف، أصبحت برامج الأحزاب السياسية ذات محتوى إقتصادي وإجتماعي يهدف إلى حماية حصة الطائفة[1].

ثانيا: مواطن الضعف في الإقتصاد الكلي:

تنطوي بيئة الإقتصاد الكلي على مواطن ضعف كبيرة، بسبب تقلب أوضاع المالية العامة، وأعباء الديون التي يتحملها لبنان وتعرضه لمخاطر عدم الاستقرار والصراعات الإقليمية، ويظهر مؤشر التنافسية العالمية التابع للمنتدى الإقتصادي العالمي أن ضعف بنية الإقتصاد الكلي أكبر العوائق التي يواجهها لبنان، وينشأ هذا الضعف من الإختلال الهيكلي للمالية العامة للبلاد، وقد حالت هيمنة المصالح الطائفية في المؤسسات الحكومية وما تثيره

[1] نفس المرجع السابق.

من تحديات في طريق فعالية إتخاذ القرارات، دون إرساء الضوابط المناسبة والتنسيق السليم للسياسات الإقتصادية والمالية.

فضلا عن كون لبنان نقطة تقاطع عدة صراعات في المنطقة ما يبعث صدمات متواصلة لزعزعة إستقرار إقتصاده الكلي، بما في ذلك الآثار الشديدة لتدفق اللاجئين السوريين، كذلك المشاكل المتعلقة بالأوضاع الأمنية التي أدت إلى تدهور القطاعات الإنتاجية الرئيسية لا سيما السياحة والتجارة، وقبل سنوات كانت لبنان صاحبة أعلى نسبة دين إلى إجمالي الناتج المحلي في العالم، فترة من النمو بين 2007–2010 تقلصت النسبة وتحسنت الدورة الإقتصادية، إلا أن العجز الكبير للمالية العامة لم تتم معالجته بشكل جذري بل إتسع تطبيق إجراءات دائمة تسببت في تناقص الإيرادات مثل الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على الديزل.

ومع تراجع النمو منذ 2011 والأعباء الكبيرة على المالية العامة المرتبطة بالأزمة السورية والناجمة عن إنخفاض الإيرادات وزيادة النفقات على اللاجئين السوريين، فعاودت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي بالصعود لدرجة لا يمكن الإستمرار في تجاهلها.

في ظل نظام يخضع لتوجهات طائفية، تفتقر سياسة المالية العامة للشفافية والمبادئ الأساسية للمساءلة، لذلك تهيمن عليها المصالح المكتسبة وتتسم بتدني الكفاءة، وتتسم إجراءات وضع الميزانية بالفوضى والتشويش، ولم تتم الموافقة على موازنة عامة للدولة منذ عام 2005 لأسباب متنوعة منها الإستقطاب السياسي في البرلمان، والنزاع المتصل بالنفقات خارج إيطار الموازنة، وكانت آخر حسابات مغلقة رسميا للمالية العامة هي حسابات عام 2003، وحتى قبل عام 2005 كانت سياسات المالية العامة تفتقر للشفافية بسبب

الإختلافي الموازنة بين قانون الموازنة المصادق عليها والموازنة الجاري تنفيذها، كذلك بسبب أغراض طائفية[1].

يعاني نظام إدارة الشؤون العامة من عدة معوقات تحول دون أداء وظائفه على الوجه السليم، وتضعف من شفافيته، وتؤدي إلى عدم كفاءة إستخدام الموارد العامة، وتتمثل أسباب عدم كفاءة النفقات العامة في فاتورة الأجور، ونظام غير مستدام لمعاشات تقاعد موظفي جهاز الخدمة المدنية إلى الشفافية، ويكشف عن فجوات كبيرة داخل منظومة الخدمة العامة نفسها.

يشوب عمليات الإنفاق في لبنان جمود شديد في الميزانية تضعف الحيز المتاح للتحرك في إطار المالية العامة، والمرونة اللازمة للصمود في وجه الصدمات وتتركز هذه النفقات على تكاليف الموظفين وخدمة أعباء الدين والتمويلات إلى شركة كهرباء لبنان والذي يبلغ نصيبها معا في المتوسط 81.6 من مجموع الإنفاق خلال أعوام (2006–2013)، وفاتورة الأجور (كنيبة من إجمالي الناتج المحلي) لموظفي القطاع العام في لبنان ليست كبيرة مقارنة بالبلدان المقارنة[2].

النفقات غير المنتجة وتسربات موارد المالية العامة كبيرة وتنشر على نطاق واسع، وتزاحم برامج فعالة لشبكات الأمان الإجتماعي وتحد من تحسين ظروف المعيشة للسكان (من خلال تقديم خدمات أفضل) كما أن قطاع الطاقة يشكل عبئا كبيرا على المالية العامة وبين عامي 2006 و2014 حولت الحكومة في المتوسط ما نسبة 4.3 من إجمالي الناتج المحلي إلى شركة كهرباء لبنان سنويا وحيث يفتقر إنتاج الشركة إلى الكفاءة والفعالية بحيث

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السابق.

تبلغ طاقتها لتوليد الكهرباء 2019 ميجاوات بالمقارنة مع طلب الذروة البالغ 3195 ميجاوات وهنا ما يؤدي إلى إنقطاعات يومية في التيار الكهربائي.

على الرغم من إزدهار البنوك التجارية فإن قدرات هذا القطاع محدودة لتلبية إحتياجات معينة من إحتياجات التمويل القائمة وما زالت هناك فجوات في تلبية إحتياجات تمويل مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة وكذلك في آليات التمويل الأطول أجل المشاريع البنية التحتية والشركات بين القطاعات العام والخاص[1].

ثالثا: ضعف وتدهور المؤسسات ونظام إدارة الحكم:

يخلق سوء إدارة الحكم وضعف المؤسسات معوقات كبيرة تسهم في تفاقم التحديات التي يسببها النظام الطائفي القائم وتتسم المؤسسات في لبنان بالضعف الشديد وعدم الكفاءة وتفشي الفساد.

وقد سجل لبنان أداء ضعيفا في الكثير من المؤشرات الإجمالية لنظام إدارة الحكم فقد تدهور بشكل ملحوظ في السنوات العشر الماضية من حيث الفساد وسيادة القانون والإستقرار السياسي ووفقا لمؤشر التنافسية العالمية تشكل ثالث أضعف المعوقات التي يواجهها لبنان وفي الواقع تحتل المؤسسات اللبنانية المركز 139 بين 144 بلدا، وكانت أسوأ التصنيفات للثقة في السياسيين (الأسوء في العالم: 144/144) والهدر في الإنفاق الحكومي (ثاني أسوأ بلد في العالم 144/142) ومدفوعات الرشاوي (144/142) وإستقلال القضاء (144/138) وشفافية عملية وضع السياسات الحكومية (144/138) وتحويل الأموال العامة عن وجهتها الصحيحة (144/137)، وفي إستطلاع رأي أجرته مؤسسة غالوب عام 2013 أفاد اللبنانيون عن ضعف ثقتهم في حكومتهم الوطنية (37%) والقضاء (24%) وإنتخابات نزيهة (15%) وأن حكومتهم ليست فاسدة (4%).

[1] نفس المرجع السابق، ص76.

غير أن المؤشرات الإجمالية لنظام إدارة الحكم تخفي تباينا كبيرا من حيث أداء المؤسسات داخل البلاد، فالخدمات العامة لا تصل إلى جميع المواطنين بنفس الطريقة كما تتفشى المحسوبية ومحاباة الأقارب في إدارة جهاز الخدمة المدنية، حيث ما يؤثر في قرار تعيين موظف مدني هو التوجه السياسي وليس الخبرة والمهارة.

نظام المشتريات العامة يعاني من الضعف، وهو ما يؤدي إلى ضعف المساءلة العامة وتحقيق المكاسب الشخصية.

رابعا: البنية التحتية وسوء الإدارة وعدم كفاية الإستثمارات:

أدى ضعف البنية التحتية في لبنان إلى انخفاض التنمية الإقتصادية ورفاهية السكان، حيث تتمثل الخدمات الأساسية التي تخلف فيها لبنان هي الإتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء، المياه ، الصرف الصحي والنقل، وتعد هذه الخدمات ضرورية لنمو الإنتاجية والدخل الكلي وذلك لتحقيق قدر أساسي من مستويات المعيشة للناس والحصول على الفرص الإنتاجية وتحسين نوعيتها.

تعاني مرافق البنية التحتية في لبنان من أوجه نقص وقصور تشكل عائقا في طريق توسيع القطاع الخاص ونمو الوظائف[1].

ووفقا لمؤشر التنافس العالمي التابع للمنتدى الإقتصادي تعتبر البنية التحتية في لبنان ثاني أضعف المعوقات نسبيا، ويأتي تصنيف لبنان كثاني أسوء بلد في العالم فيما يخص جودة إمدادات الكهرباء (144/143)، وهو يحل في المركز 120 في جودة الطرق والمركز 114 في إشتراكات الهاتف الخلوي لكل 100 من السكان، فقد تؤدي الإستثمارات في البنية التحتية إلى زيادة كبيرة في خلق الوظائف، فقد أظهرت دراسة للبنك الدولي أنه من المحتمل

[1] نفس المرجع السابق، ص80.

أن يؤدي كل مليار في المتوسط يستثمر في البنية التحتية إلى تهيئة نحو 110 آلاف وظيفة متصلة بالبنية التحتية في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يعيق ضعف البنية التحتية للنقل والإجراءات الإدارية المعقدة والمرهقة في لبنان التجارة والقدرة على المنافسة، حيث يكشف مؤشر البنك الدولي للخدمات اللوجستية الذي يقيس أداء البلدان في النظم اللوجستية للتجارة أن تكاليف الإستيراد والتصدير في لبنان مرتفعة نسبيا[1].

تدني خدمات النقل تعوق القطاع الخاص والوصول إلى الأسواق في المناطق المتأخرة، ويؤدي هذا إلى إرتفاع التكاليف النقدية وغير النقدية على الأسر ومؤسسات الأعمال، حيث نلاحظ أن لبنان قد إحتل المركز 144/120 في جودة الطرق، ومع أن شبكة الطرق في لبنان كبيرة حيث يبلغ طولها 22 ألف كيلو متر مربع، إلا أنها في حالة سيئة، إذ أن شبكة النقل غير متطورة ولا توجد شبكة للنقل الجماعي في بيروت، ولا توجد شبكات يعول عليها في النقل العام بسبب التكلفة المرتفعة لملكية المركبات في لبنان، فضرائب الإستيراد على المركبات لا تتعدى 50% من قيمة المركبة، كما أن البنزين غير مدعوم كما هو الحال في المنطقة العربية، حيث تقلل كل هذه العوامل من مستويات الرفاهية والتواصل وفي الوقت نفسه تزيد من معدلات الحوادث والتكاليف الإقتصادية والمالية[2].

خامسا: تفاوت رأس المال البشري وعدم توافق المهارات مع إحتياجات السوق.

تفاوت تطور رأس المال البشري: أظهر مؤشر البنك الدولي للتنمية البشرية 2013 معدلا حسب التفاوت أنه على الرغم من أن لبنان تسجل أداء جيدا على مؤشر رأس المال البشري، فإنه يواجه تفاوتا كبيرا في الفرص بين مواطنيه، وتقترن الفرص بالنظام السياسي الطائفي وممارسات الواسطة والمحسوبية أكثر من إرتباطها بالجدارة والإستحقاق.

[1] نفس المرجع السابق، ص83.

[2] نفس المرجع السابق.

تتضح الإختلالات الهيكلية التي أوجدها نظام الحكم الطائفي في الخدمات الاجتماعية أيضا وعلى الرغم من أن الإتفاق الإجتماعي في لبنان كان مرتفعا دائما (ويأتي أكثر من 70% منه من القطاع الخاص)، فإن الإنفاق الإستثماري لم يكن يتسق مع التوزيع الجغرافي للفقر وأدت خصخصة تقديم الخدمات إلى إرتفاع هائل للتكاليف، أثر على الفقراء أكثر من غيرهم وذلك سنة 2004، وكانت الإستعاضة عن الدعم الذي تقدمه الدولة للرعاية الإجتماعية، وقيام منظمات طائفية بتقديم الخدمات الإجتماعية بشكل مباشر مفيدا في الغالب لأكثر شرائح السكان حرمان، لكنه أضعف قدرة الدولة على تقديم الخدمات الإجتماعية وتنظيمها وتحسين نوعيتها.

يعاني لبنان من تفاوت صارخ في مستويات الدخل وفي التعليم، لكن هذا التفاوت أقل وضوحا في مجال الرعاية الصحية (إذ تبلغ نسبة الفرق 30% و24.1% و6.7% على الترتيب بالمقارنة مع مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب التفاوت، وسبب هذا هو ضعف الدولة في تقديم خدمات عامة عالية الجودة وهي صعوبة تشتد في المناطق الأقل فقرا، ومع إنخفاض معدلات العائد على الموارد البشرية ذات المهارات في الداخل، يواجه لبنان صعوبات شديدة في:

- إجتذاب المهارات والمواهب والإحتفاظ بها.
- صعوبة الحصول على الأيادي الماهرة العاملة.
- ضعف البيئة التنافسية والمنافسة، فالبيئة التنافسية للأسواق ضعيفة بسبب الحواجز الكبيرة أمام دخول السوق لا سيما الإجراءات القانونية والإدارية، فلا يوجد قانون منظم للمنافسة لذلك فإن نصف الأسواق المحلية في لبنان إحتكارية.
- تعقد الإجراءات الإدارية والتفاوت في تطبيق القوانين، مازالت إدارة الضرائب وتنظيم ممارسة الأعمال تفتقر إلى الشفافية، وفيما يتصل بإستخراج تراخيص البناء يحتل لبنان

المركز 164 بين 189 بلدا وفقا لتقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015.

سادسا: التدهور البيئي .

يعاني لبنان من تدهور بيئي شديد وينجم هذا التدهور عن عوامل كثيرة، ويؤثر على الفقراء أكثر من غيرهم (تقرير البنك الدولي 2011)، وفي عام 2005 تم تقدير تكلفة التدهور البيئي بنسبة 3.2% من إجمالي الناتج المحلي، م إن تلوث المياه والهواء وتآكل السواحل هي أكثر أسباب الأضرار البيئية تكلفة في لبنان، ويؤثر التدهور البيئي على المجتمعات الفقيرة أكثر من غيرها لأنها تعتمد في رفاهيتها على خدمات المنظومة البيئية وتؤدي الأضرار التي لحقت بالبيئة وكذلك نقص المياه النظيفة والأراضي الصالحة للزراعة أو إنتاج الغذاء إلى المزيد من الجوع والمرض والفقر وتقليل الفرص المتاحة لكسب العيش (الصندوق العالمي للطبيعة 2014)، وفضلا عن ذلك فإن الأسر الفقيرة أكثر عرضة للتلوث البيئي بسبب الإختلافات في الوضع الصحي وإمكانية الحصول على الرعاية الطبية وفيما يلي مصادر التدهور البيئي:

تلوث المياه تزداد في لبنان وذلك بسبب التخلص من مياه الصرف الصحي غير المعالجة والنشاط الزراعي في الأودية والأنهار والبحر المتوسط، حيث تعالج 8% فقط من مياه الصرف الصحي (وزارة الطاقة والمياه 2012)، الصناعات بحيث أن معظم النفايات الصناعية يتم التخلص منها دون معالجة في المسطحات المائية الكبيرة مثل البحر المتوسط ونهر الليطاني[1].

[1]تقرير مجموعة البنك الدولي "إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك: الدراسة التشخيصية عن لبنان (p151430) 15 جويلية 2015، لبنان، ص71-104.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية:

هي مجموعة من العوامل الخارجية التي تعيق نمو الدولة داخليا وتتمثل هذه التحديات في:

أولا: التحالفات الإقليمية وضعف سلطة الدولة ونظام الحكم والقدرات المؤسساتية.

من السمات الرئيسية للحياة السياسية في لبنان إقامة تحالفات بين أطرافاعلة إقليمية حيث يتم فيها مبادلة الدعم العابر للحدود بالمساندة الخارجية للأجندات الداخلية (حورا في 2013).

وفي الوقت الحالي ينذر تحالف جماعات لبنانية مع أطراف متخاصمة في الصراع السوري تحالف 8 مارس وعلى رأسه حزب الله مع النظام السوري وتحالف 14 مارس مع المعارضة السورية بتفويض التوازن الطائفي الدقيق مع تزايد إحتمالات زعزعة الإستقرار والصراع، ويؤثر هذا تأثيرا مباشرا على نظام الحكم وقدرات مؤسسات الدولة ويصيب بالشلل الجهاز الحكومي لإتخاذ القرارات الذي يعاني بالفعل من مشكلات عويصة، ويعوض قدرة مؤسسات الدولة على إحتواء الإنفلات الأمني والعنف (بارنيس–ساي 2014)[1].

تدفق اللاجئين وزعزعة الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي حتى جانفي 2015، كان أكثر من 1.1 مليون لاجئ سوري طلبوا رسميا اللجوء إلى لبنان، ونتج عن هذا التدفق ضغوط هائلة، وتنافس على الخدمات الإجتماعية والوظائف، وفضلا عن الأعباء على المالية العامة، وقدرات الإستيعاب المحدودة للخدمات الحكومية والمجتمعات المحلية (البنك الدولي 2013)، تزايد المخاوف يمكن أن يؤدي إشتداد مواطن الضعف وإحتدام التوترات إلى

[1] نفس المرجع السابق.

إنهيار العلاقات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين، وأن يفسد التوازن الطائفي، مسببا مزيدا من الإستقطاب للتوترات الطائفية على المستوى السياسي.

ثانيا: نتائج الأزمة السورية.

خلفت الأزمة السورية وما إرتبط بها من تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين ضغوطا شديدة على إمكانية الحصول على الخدمات العامة ونوعيتها في لبنان، لا سيما تلك الخدمات المتصلة برأس المال البشري (البنك الدولي 2013).

وتقدر التكلفة على ميزانية الحكومة المركزية لتلبية الإحتياجات الإضافية لخدمات الرعاية الصحية والتعليم وشبكات الأمان الإجتماعي للسنوات 2012-2014 بمبلغ 308-340 مليون دولار، وفي قطاع الصحة أدى تدفق اللاجئين إلى زيادة كبيرة في الطلب على خدمات الرعاية الصحية ومن ثم إلى نقص العاملين في القطاع الصحي[1]، وضغوط مالية في المستشفيات عجزت الحكومة عن تلبيتها، وزادت تكاليف الرعاية الصحية زيادة كبيرة، مسببة آثار جسيمة على رفاهية الدولة المضيفة.

وفي قطاع التعليم نجم عن تدفق اللاجئين تكاليف كبيرة على المالية العامة، ما أدى إلى تقلص جودة التعليم الحكومي وزيادة الحاجة إلى التعليم غير الرسمي وخارج المدارس فإذا لم تتم معالجة هذه الضغوط فإن العبء الإضافي على النظام التعليمي يؤدي إلى تراجع التحصيل الدراسي للطلاب اللبنانيين، وفي قطاع الصحة والتعليم أصبحت مزاحمة المجتمعات اللبنانية المضيفة بسبب الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين مصدرا للتوتر وإنعدام الإستقرار الإجتماعي[2].

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السابق، ص123-125.

ثالثا: التبعية للخارج.

نادرة هي البلدان التي تصل درجة إعتمادها إقتصاديا على الخارج إلى درجة إعتماد لبنان فالجزء الأكبر من دخله الوطني مصدره من الخارج، حيث أن نسبة تجارته الخارجية مرتفعة عن ناتجه المحلي الإجمالي، وهو لا يزال من أكثر بلدان العالم اعتمادا على الخارج لتأمين إحتياجاته وتتلازم هذه التبعية الإقتصادية مع إستيراد الأنماط الثقافية والإجتماعية السلوكية الأجنبية على نطاق واسع.

ويتمثل كذلك ضعف الدولة في لبنان إتجاه الخارج على نحو رئيسي من الناحية العسكرية، إلى إبقاء الجيش في وضعه لا يستطيع معه التصدي للإعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وهذا بالإضافة إلى رضوخ الحكومات المتعاقبة على لبنان لمختلف الضغوط السياسية والإقتصادية التي تمارس عليها من الخارج[1].

رابعا: علاقة الطوائف بالخارج.

إن التحديات التي يواجهها اللبنانيون اليوم في بناء الدولة لا يمكن أن تفسر بمعزل عن علاقات الطوائف بالخارج، أثناء الخمسينات من القرن العشرين إنجذب المسلمون بقوة نحو الناصرية وقسم من المسيحيين إلى الغرب، وبعد عام 1967 وقع لبنان في دائرة الصراع العربي–الإسرائيلي بفضل دعم سوريا وتأييد المسلمين واليسار اللبناني للنشاط الفدائي الفلسطيني ضد الإسرائيليين، ورفض المسيحيين ذلك ما تسبب بدخول لبنان في حرب داخلية لكن لبنان تأثر أكثر بالصراع بين سورية وإسرائيل في توافقهما (إتفاق الخطوط الحمر بينهما لتقاسم النفوذ في لبنان برعاية أمريكية)، وفي عام 1976 تدخلت سوريا في لبنان وفرضت هيمنتها على البلاد وأخذ الإسرائيليون يحاربونها في الساحة اللبنانية لأسباب أمنية

[1] تعتبر الأخبار "معضلة إعادة بناء الدولة في لبنان"، 15 جويلية 2015، لبنان، ص31.

وجيوسياسية إتفاق 1983 الإسرائيلي والإتفاق الثلاثي وبموجب إتفاق الطائف جرى تشريع وجود سورية العسكري في لبنان.

وبين عامي 1990 و2005 تمكنت سوريا من الإستفراد بلبنان فإنتشر الفساد والنهب في مؤسسات الدولة، وأخطر ما قامت به هو تقسيم اللبنانيين إلى فئتين سياسيتين تستفيد الأولى وهي الأكثرية غالبيتها من المسلمين وحفنة من المسيحيين، والثانية المهمشة غالبيتها من الموازنة تعارض الوجود السوري ودخله في الحياة السياسية في لبنان.

بعد تحرير جنوب لبنان عام 2000 وإنسحاب الجيش الإسرائيلي، مرورا بأحداث سبتمبر 2001، بدأت الأمور تسير عكس ما تريده سوريا فإنتفض الموارنة ضده فسلكت سوريا طريق ترهيب اللبنانيين، فجاء إغتيال الحريري عام 2005 وقيام ثورة الأرز فإنسحبت سوريا من لبنان وتمكنت إيران من ملأ الفراغ عبر حزب الله، فيما بعد عادت سورياإلى الساحة اللبنانية كشريك لإيران بعد عزلة إقليمية ودولية فرضت عليها سنة 2010 وظهور دبلوماسية (السين السين) (السعودية – السورية) لحل الأزمة اللبنانية إلا أنه لم يكتب لها النجاح فتم إسقاط حكومة الحريري سنة 2011 بتوافق بين إيران وسوريا وحزب الله[1].

نلاحظ مما سبق أن مسألة بناء الدولة القوية والإتفاق على النظام السياسي المنشود، وعلى هوية لبنان على موقف وطني موحد تشكل تحديا رئيسا يواجه لبنان اليوم، ولا يمكن أن يتحقق إلا بالتصدي لهذه التحديات الداخلية والخارجية.

[1]تقرير المجلة الثقافية "لبنان الدولة والمجتمع: تحديات المرحلة سياسيا"، 12 مارس 2015، لبنان، ص22.

خلاصة الفصل:

تتم عملية الإنتخاب في لبنان وفق ما يتماشى مع التعددية الطائفية ويتم تقسيم المقاعد حسب الطوائف وقد صدر القانون الإنتخابي الأخير المعمول به حاليا في 29 سبتمبر 2008.

كما يضم لبنان عدة أحزاب وحركات سياسية من مختلف التوجهات السياسية، كما تكونت العديد من الأحزاب على قواعد شعبية من طائفة معينة وهذا التعدد الحزبي راجع إلى تعدد الطوائف.

من خلال الحديث والتطرق إلى النظام الإنتخابي والحزبي في لبنان نلاحظ تدخل الطوائف في تنظيم الحياة السياسية في لبنان فهي المسير لهذه الديناميكية.

إن التحديات التي يواجهها لبنان سواء كانت داخلية أو خارجية تمثل العائق الرئيسي وراء تحقيق التنمية وبناء الدولة والديمقراطية في لبنان.

تعتبر الطائفية ظاهرة متجذرة في المجتمع اللبناني، فهي تشكل المحرك الأساسي له، فهي بذلك الركيزة الأساسية لقيامه، وهي العنصر المتحكم في شتى مجالات الحياة، هذا من خلال ما مر به من مراحل تاريخية، فقد اعتمد التوزيع الطائفي منذ عهد المتصرفية فتم بذلك زرع بذور الطائفية السياسية، وما لبثت الطائفية أن تكرست في الدستور اللبناني التي اعتبرت الطائفية حالة مؤقتة لكن لم تجر أي محاولة لإلغائها بذلك تجذرت وأصبحت ركنا أساسيا في الحياة اللبنانية .

كان للطائفية دورا رئيسيا في تكوين بنية المجتمع اللبناني وفي إنشاء دولته ونظامه السياسي، وبالتالي يعاني لبنان من واقع اجتماعي وأمني مضطرب منذ تكوينه هذا ما عزز النزعة الطائفية بين أبنائه فالأحزاب السياسية طائفية و الدستور وضع على أساس طائفي، والسلطات الثلاث طائفية، ورئيس الجمهورية منتخب على أساس طائفي، فهي تعاني من تصارع قوى سياسية، من ناحية أخرى لقد كشفت الحرب الأهلية أن الأزمة في لبنان أعمق من كونها أزمة علاقات بين القوى السياسية الطائفية إنما أزمة إجتماعية أيضا .

إن الأزمة في لبنان أزمة نظام بسبب ارتكازه على الصيغة الطائفية مما أدى إلى منع تطور النظام وملاءمته مع ما يتناسب والواقع الإجتماعي ،بالإضافة إلى منع قيام حياة ديمقراطية سليمة.

وبالتالي فإن إنقاذ لبنان من خطر الإنهيار يتم من خلال الإصلاح الجذري وبالتصدي لأسباب المعضلة الطائفية في جذورها وأصولها، لذا يمكن تقديم بعض الحلول :

- وضع قانون انتخاب عصري يتيح للبنانيين أن يأتوا بممثليهم الفعليين إلى البرلمان .
- الفصل بين السلطات الثلاث وتفعيل سلطة القضاء وضمان استقلاليته.

- إِعادة بناء الوحدة بمفاهيم تربوية واجتماعية تعزز مفهوم الوطن والمواطنية بين اللبنانيين.
- تطبيق اللامركزية الإدارية بشكل صحيح.

في حال نجح لبنان في تحقيق ذلك يمكنه الإنتقال تدريجيا لاحتواء الطائفية وبناء دولة قائمة على الديمقراطية الحقة ذات سيادة .

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد زايد، الدولة: دراسة في علم الإجتماع السياسي، القاهرة: مكتبة التعير، 2003.
2. احمد وهبان،الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر،ط1،القاهرة جامعة الاسكندرية،2007 .
3. جواد بولس، تاريخ لبنان، ترجمة جوج حاج، بيروت: دار بدران، 1972.
4. حسن قرة ولي،الحلول العلمية المطبقة لمشكلة القوميات و الأقليات في إيطار القانون الدستوري و الدولي، ط1،بيروت: دار الفرابي، 2004 .
5. حمدي الطاهر، سياسة لبنان في الحكم، القاهرة: المطبعة العالمية، 1979.
6. حميد الساعدي، مبادئ القانون الدستوري و تطور النظام السياسي في العراق، ط1، العراق: دار الحكمة للطباعة و النشر، 1990.
7. خطار بوسعيد، عصبية العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا 1939-1939، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أفريل 2004.
8. د.خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.
9. داود الباز، بناء الدولة :المفهوم – الأركان – الشكل في الشرعية الإسلامية و النظام الوضعية، الإسكندرية: دار الفكر الجماعي للنشر، 2006.
10. راغب السرحاني،الفتنة الطائفية في مصر الجذور الواقع المستقبل، ط1 ،القاهرة: أقلام للنشر والتوزيع و الترجمة، 2011.
11. رايمون كارفيلد كيتل،العلوم السياسية،ترجمة: قائل زكي محمد،،بغداد :مؤسسة فراكلين للطباعة و النشر مكتبة ألنهضة 1962.
12. عبد العالي دبلة،الدولة رؤية سوسيولوجية، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004.
13. عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط1، 1988.

14. علي عيد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفرابي للنشر، بيروت لبنان. ط1، كانون الثاني 2013.
15. فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطوير ما بعد الإستعمار، (تصوير: احمد ياسين)، ط 1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للنشر، 2014.
16. فخر الدين ميهوبي،إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار.
17. فرانسيس فوكوياما،بناء الدولة :النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي والعشرين،(ترجمة : مجاب محمد الامام)، ط1 الرياض :العبكان للنشر2007.
18. كاظم شبيب،المسالة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة ط 1، بيروت، منتدى سور الأزبكة، 2011.
19. محمد المجدوب، القانون الدستوري والنّظام السياسي في لبنان واهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000.
20. محمد شلبي،المنهجيه في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، الجزائر: د د ن، 1997.
21. محمد صالح عطا و فوزي أحمد تيم، النظام السياسي العربي المعاصر، ج2، بنغازي: جامعة قاريونس، 1988.
22. محمد كامل ليلة، النظام السياسة: الدولة و الحكومة، بيروت: دار النهظة العربية للطباعة و النشر، 1969.
23. محمد ناصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
24. مهدي عامل، في الدولة الطائفية،ط1،بيروت:دار الفرابي للنشر،2003.
25. نادر كاظم، استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ، ط2،بيروت مكتبة فخراوي، 2008.

26. نبيل عبد الفتاح، الدين و الدولة و الطائفية، ط1، القاهرة: مؤسسة المصري للمواطنة و الحوار، 2010.
27. نعيم ابراهيم الطاهر، إدارة الدولة و النظام السياسي الدولي، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2010.
28. هيلينا كوبان، لبنان 400 سنة من الطائفية، ترجمة وتقديم: سمير عطا الله، لبنان: منشورات هاي لايت، 1975.
29. وجيه كوثراني، الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ط1، بيروت: معهد الإنتماء العربي، 1976.

الوثائق والقرارات الرسمية:

1. إتفاق الطائف 1989، اللطائف، المملكة العربية السعودية.
2. د.عصام سليمان، تقرير عن وضع البركان في الجمهورية اللبنانية "ضمن مشروع التعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية"، المسودة الثانية، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنّزاهة في الحلول العربية.
3. الدّستور اللّبناني الصادر في 23 ماي 1926 مع جميع تعديلاته.
4. عصام سليمان، تقرير عن وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية، مرجع سابق الذكر.

التقارير:

1. تقرير المجلة الثقافية "لبنان الدولة والمجتمع: تحديات المرحلة سياسيا"، 12 مارس 2015، لبنان.
2. تقرير مجموعة البنك الدولي (منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا): لبنان، تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، الدراسة التشخيصية المنهجية عن لبنان (30، 14، P15)، 15 جويلية 2015.

المجلات والدوريات:

1. عبد الغني عماد، "خارطة الحركات والتنظيمات الإسلامية السنية في لبنان ضمن سلسلة كيف ينظر الإسلاميون إلى بعضه؟"، مركز المسيار للدراسات والبحوث، دبي، العدد 55، أفريل 2001.

الموسوعات:

1. عبد الوهاب الكيالي و(آخرون)، الموسوعة السياسية، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1979 ، ص 745 .

المذكرات:

1. سمية بلعيد،النزاعات الإثنية في افريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010).
2. عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، الإعلان عن الدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في القانون، جامعة صلاح الدين أربيل 2007.
3. محمد أمين بنجيلالي، مشكلة بناء الدولة دراسة ابستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2014-2013).
4. محمد جميلة محمد غريب،المواطنة في ثقافة الشباب الجامعي بين الحداثة و الأصولية والمجتمع الاهلي، (رسالة اعدت لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاجتماعية،كلية العلاقات الانسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة لبنان، 2010-2011).
5. مزابية خالد، الطائفية السياسية و أثرها على الاستقرار السياسي، (مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012) .

6. موسى بن سماعين، مشكلة الدولة الديموقراطية و المجتمع المدني في فكر برهان غليون،رسالة غير منشورة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة ،تاريخ المناقشة :13 فيفري 2006.

المواقع الإلكترونية:

1. الحسناوي، المسألة الطائفية من منظور وطني، الموقع الالكتروني :
http:www.mokarabat.com/mo4.htmيوم 26 مارس2017
2. برهان غليون، نقد مفهوم الطائفية،مجلة الآداب البيروتية الصادرة بكانون الثاني 2007، تاريخ النشر 17 فيفري 2017 ،الموقع الالكتروني :
www.mominoun.com/article/%D8%AZ%D9%8A-4338
يوم5ماي2017
3. كنوز اسماعيل،مفهم الدولة، الموقع الإلكتروني :
Kalam felsiyasa.com/view-article.aspx?id=7يوم22 فيفري2017
1. جهينة العيسي، مفهوم التحديث، مدونة جهينة، الموقع الإلكتروني:
bintsultan1.blogsfot.com/2012/02/blog-post-Hotmailيوم 30 مارس 2017
2. أحمد السيد كردي، الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية الاجتماعية، مقتبس من دكتور عبد الرزاق الهيبي، جامعة بغداد 1999، نشرت يوم 03 أغسطس 2010، الموقع الإلكتروني:
تاريخ Kenana online.com/users/Ahmedkordy/posts/140355.
التصفح:1أفريل 2017
3. جهينة سلطان سيف العيسي، التحديث في المجتمع التطوري المعاصر، الكويت: دار كاضمة للنشر و التوزيع و التربية، 1979،ص ص78- 80 الموقع الإلكتروني:
يوم 30
مارس2017bintsultane1.blogspot.com/2012/02/blogspot.hotmail
4. نظرية التبعية: الخطوط العريقة للنظرية، الموقع الإلكتروني:

www.mdar.co/detail1093410يوم 1افريل 2017

5. وليد ناجي، نظرية التبعية، منتديات الحوار الجامعة السياسة،تاريخ النشر:8 جويلية 2012، الموقع الالكتروني :

www.ahmedwalmban.com/forum/viewtopic.php2f=128+=28547يوم 1افريل2017

6. نهى قاطرجي، طوائف لبنان والمشي فوق الاشواك، مكتبة صيد الفوائد، ص7-11. الموقع الإلكتروني:

http://www.saaid.net/book/9/2516.doc 2017 يوم 23 افريل

7. مشرف قسم فضائل أهل البيت (عليهم السلام)، تواجد الشيعة وعددهم في لبنان، منتدى الكفيل" 13 أفريل 2014، المتوقع الإلكتروني:

http://foru,s.al :71031 2017 يوم 23 أفريل
kafeel.net/showthread.phpyt

8. العلويين في لبنان: من هم، ماهي رؤيتهم وأفكارهم؟، 9ماي 2014، الموقع الإلكتروني

archive almanr.com.ib/article pup 9 id :836614 2017 ليوم 24 افريل

9. بشير خضر، تقرير عن الطائفة العلوية مقتبس من موقع التيار الوطني الحر لبنان

alawi 12. Tripod.com/alawi-lebanon .htm 2017 يوم 23 أفريل

10. تعرف على الطائفة "الإسماعيلية" وارتباطها بالمذهب الشيعي، مجلة تحقيقات، 14 يونيو 2016: الموقع الإلكتروني:

Tahkikat.net/? p: 3238 .2017 يوم 23 أفريل

11. سلسلة المجموعات المسيحية في المنطقة العربية الروم الأرثوذكس، سلسلة الرصيد الإلكترونية، العدد 62، شعبان 1429، 2أوت 2008، الموقع الإلكتروني:

www.alraseed.net/main/article. aspx ? selected-article-no,

12. الأرمن في لبنان بين عشق قومي تاريخي وانتماء وطني حاضر، جريدة الشرق الأوسط، العدد 339، 24 سبتمبر 2001، الموقع الإلكتروني:

Archive.aazsat.com/detail.asp? issuenoM 8070 articleM
58428#wp3xG

13. إيفان علي عثماني، الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990: الحرب الغربية والنادرة، جريدة العراق اليوم، ص12 تاريخ 13 مارس 2014 الموقع الإلكتروني:
iqraa lyom.net/news-php? Action: view eid: يوم 8 أفريل 2015
3018 le

14. الحرب الأهلية اللبنانية حرب محلية في لبنان بأبعاد إقليمية ودولية، ما قصتها، مراحل هذه الحرب، ما أهم نتائجها؟، 3 أوت 2016 الموقع الإلكتروني:
http://www.babanej.com/lebanon-avifwar-1046.htm.

15. الإجتياح الإسرائيلي (1978، الليطاني) والأزمة اللبنانية، موسوعة مقاتل الصحراء، الموقع الإلكتروني:
www.maqatel.com/openshare/behoth siyasia 21/
harblebanon/sec10-doc-clvt.htm يوم25 أفريل 2017

16. جمال أيوب، حرب لبنان 1982، جريدة الكرامة بريس، 6جوان 2014 الموقع الغلكيروني:
2017:shownewseid : 79303.2017 يوم 16 أفريل
www.traxmapress.com/arabic/?action

17. رؤوفين أرليخ، اتفاق الطائف: مكوناته الاساسية وأبعاده، مركز المعلومات حول الإستخبارات والإرهاب، 10 مارس، 2005، الموقع الإلكتروني:
www.terrorism- info.org.il/ar/article/19580 2017 يوم 19 أفريل

18. يوسف علي حصي، أحداث لبنان 1975-1990، مجلة المسلح، 14 ديسمبر 2004، الموقع الإلكتروني:
www.almusalliln.ly.ar/history/67-vol-15-66

19. عبد الرؤوف سنو، لبنان في مطلع القرن الحادي والعشرين قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارساته، الجامعة اللبنانية، الموقع الغلكتروني:

يوم 16 أفريل 2017 www.abdelraoufsimo/periodicals/docum3.pdf

20. نادية فاصل عباس فصلي، التطورات السياسية في لبنان وانعكاسها على الوحدة الوطنية، مجلة دولية، العدد 47، ص127، الموقع الإلكتروني:
www.iasj? funcMFultex E aidM 60814. يوم 11 أفريل 2017.

21. اتفاق لبطائف (30 ايلول 1989)، الطائف، المملكة العربية السعودية، ص ص2-7، الموقع:
http://www.istatic.org/pdf-documents/tarif-agreements 30-sep-1989.pdf يوم 29 أفريل 2017.

22. حسين خليل، النظام السياسي اللبناني الموقع الإلكتروني:
يوم: www.drkhalilhussein.blogs.com.2010/12/23

23. بوشنافة شمسة، النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية: دفاتر القانون والسياسة، جامعة قاصدي مرباح، عدد أبريل 2011، ص 463، الموقع الالكتروني: يوم 04 ماي 2017.
http:// arabis.ara/ attachement/ article/ 1824

24. الانتخابات الرّئاسية في لبنان، صحيفة العرب، العدد 1044، ص5، 30 أكتوبر 2016، الموقع الالكتروني:
الانتخابات الرئاسية /www.alarab.co.4k/article/more news/93525
يوم2ماي2017

25. آلية انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان، الموقع الإلكتروني:
albourj.org/?P=21380 يوم 02 أوت 2017

26. د.علي مراد، الدّستور اللبناني والسياسيين وعقدة الفراغ السياسي، بيروت: مؤسسة هنرس بل، مكتب الشرق الأوسط، 4 جويلية 2014، الموقع الالكتروني:
https : lb.boell.org/ar/2014/7/4/dstwr//bmu.wlysysyyn-wqd-frg/rysy2017 يوم 4ماي

27. الأحزاب السياسية في لبنان، الموقع الإلكتروني:

يوم 5 افريل 2017 www.hiwarat hwoa.com/mode/747

28. شوكت أشتى وفارس أشتى، تطور الأحزاب السياسية في لبنان، ضمن مشروع: تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، بيروت: المركز اللّبناني للدّراسات، 2007، ص9.

الموقع الإلكتروني:

http://groups.google.com/form/ fayad61/1cigowwto/awt

29. مصعب قشمر، الممارسة التي تحكم على مصداقية الأحزاب وكيفية التزامها بما وعدت به، 3 أكتوبر 2009، الموقع الإلكتروني:

www.alhed news.com.lb/20914/7H.wqw4TIXgjlu

30. اليزابتبيكارد وأليكسندر راموس تام، المصالحة والإصلاح والعموم: سلام إيجابي من أجل لبنان، المجلة الدولية لمبادرات السلام، بيروت، عدد 24، 2012، ص96. الموقع الإلكتروني:

يوم Wwwc-r.org/downloads/accord24-lebanon-arabicversion.pdl 11 أفريل 2017

31. تيار المستقبل، موسوعة الجزيرة، 23 أفريل 2017، الموقع الإلكتروني:

www.aljazeera.net/encyclopeda/movementstandpartis/2014/3/13

يوم23 أفريل 2014

32. لمحة موجزة عن تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني، الموقع الرّسمي للحزب الشيوعي اللبناني، 2012/10/15، الموقع الالكتروني:

www.Lcparty.org/index.php?option=com_contntid=285,2012-10-15-39-492017/05/01 :يوم

33. مسودّة النّظام الداخلي لحزب القوات اللبنانية، ص1، الموقع الالكتروني:

http:/www./static.org/PDF/if-internal-rgime2 :Pdf

يوم 01 ماي 2017.

34. أحمد ابو دقة، الطائفية التي أرهقت لبنان، مجلة البيان، عدد 313، 7 أوت 2013، الموقع الإلكتروني: يوم 10 أفريل 2017، www.albayan.co.uk/mobile/mgz article2.aspx 9id=3019

35. نشوء الاحزاب الأرمنية، جريدة المستقبل، عدد 3285، ص11، 24 أفريل 2009، الموقع الالكتروني:

www.almustaqbal.com/u4/articl.asp?type=nlet articleid=343772.2007يوم 1 ماي 2007

36. ميثاق التيار الوطني الحر، منتدى صوتك، 17 نوفمبر 2008، الموقع الإلكتروني: www.sawtalonline.com/forum/threads/53133 ميثاق التيار الوطنيّ /يوم 2 ماي 2017

37. تيار المردة... من التأسيس غلى التّحديث، الموقع الإلكتروني: تيار-المردة-من-التأسيس-إلى-التحديثيوم 2 ماي /Alwaght.com/ar/nws/10691 2017

المحتوى: **الصفحة:**

الإهداء

الشكـر

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري للطائفية وبناء الدولة

تمهيد..... 01

المبحث الأول: الاتجاهات المختلفة في تفسير الطائفية 02

المطلب الأول: تعريف الطائفية و المفاهيم المتداخلة معها..... 02

تعريف الطائفية 02

مفهوم الطائفة السياسية 03

المطلب الثاني : آليات معالجة ظاهرة الطائفية..... 07

أهمية وجود جهة تتصدى المشاكل الطائفية 08

أهمية إبداع وسائل لإلغاء الطائفية..... 10

خطر معالجة الطائفية بالطائفية..... 10

إلغاء الاستبعاد الاجتماعي من صيغ المعالجة..... 11

الجميع شركاء في المشكلة و الحل..... 12

استيعاب الطائفية الإيجابية 13

معالجة الطائفية بالديمقراطية 13

المبحث الثاني: المتطلبات و الاتجاهات النظرية في بناء الدولة..... 15

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة..... 15

تعريف بناء الدولة..... 15

تعريف الدولة..... 17

بناء الدولة وبناء الأمة..... 23

المطلب الثاني : متطلبات بناء الدولة..... 24

متطلبات بناء الدولة..... 24

أولا: المحتوى السياسي: تأسيس عقد اجتماعي جديد و إيجاد ثقافة سياسية جديدة..... 24
المحتوى الدستوري و القانوني..... 25
التفاعل بين الاقتصاد والديمقراطية 25
المدخل الإداري..... 26
المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية حول بناء الدولة..... 27
أولا: بناء الدولة وفق نظرية التحديث..... 27
ثانيا: بناء الدولة وفق نظرية التبعية..... 37
خلاصة الفصل 39

الفصل الثاني: واقع التعددية الطائفية في لبنان

تمهيد..... 40
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن التركيبة المجتمعية اللبنانية 41
المطلب الأول: الطوائف في لبنان..... 41
الطوائف المسلمة..... 41
الطوائف السنية..... 41
الطائفة الشيعية..... 43
الطائفة العلوية 44
الطائفة الإسماعيلية 46
الدروز..... 47
الطوائف المسيحية..... 47
الموارنة..... 47
الروم الأرثوذكس..... 49
الروم الكاثوليك 50
الأرمن..... 50
المطلب الثاني: الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1989..... 52
مراحل الحرب الأهلية اللبنانية..... 56

المرحلة الأولى (1975-1978): أحداث السبت الأسود و تقسيم بيروت إلى شرقية وغربية (حرب الستين)..... 56
مجزرتي كرانتينا والدامور..... 56
التدخل السوري لإيقاف الحرب..... 57
الخط الأخضر يحمل الهدوء الحذر..... 57
اغتيال جنبلاط..... 58
حرب المائة يوم بين القوات السورية وميليشيات قوات لبنان..... 58
المرحلة الثانية (1978 – 1982): الإجتياح الإسرائيلي للبنان (الليطاني)..... 58
المرحلة الثالثة (1982 – 1989): عملية سلامة الجليل..... 60
مذبحة صبرا وشتيلا..... 62
الإنسحاب الصهيوني من لبنان..... 62
المبحث الثاني: بنية النظام السياسي اللبناني..... 63
المطلب الأول: اتفاق الطائف 1989..... 63
خلفية توقيع اتفاق الطائف 1989..... 64
المكونات الأساسية لاتفاق الطائف..... 70
المقارنة بين ما تقرر في اتفاق الطائف وما طبق من خلال الإتفاق..... 72
استقلال لبنان وهويته..... 72
العلاقات السورية اللبنانية..... 73
تعيين شخصيات موالية لسوريا في منصب رئيس الجمهوري و رئاسة الوزراء..... 73
الحرية والديموقراطية..... 74
إلغاء الطائفية السياسية..... 74
تقوية الدولة وتفكيك الميليشيات..... 75
تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي..... 75
المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في لبنان..... 76
السلطة التشريعية (البرلمان)..... 78
السلطة التنفيذية..... 78

رئيس الجمهورية 79
رئيس مجلس الوزراء..... 80
العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية..... 82
السلطة القضائية..... 82
خلاصة الفصل..... 85
الفصل الثالث: أثر التّعدّديّة الطّائفية على البناء السّياسي للدّولة في لبنان
تمهيد..... 86
المبحث الأوّل: النظام الانتخابي والحزبي في لبنان..... 87
المطلب الأول: النّظام الانتخابي..... 87
الانتخابات في لبنان..... 89
الإنتخابات الرئاسية 89
عملية الإنتخاب..... 89
آليات إنتخاب رئيس الجمهورية..... 91
صلاحيات رئيس الجمهورية اللبنانية 92
الإنتخابات البرلمانية 93
نشأة التمثيل البرلماني..... 93
توزيع المقاعد النيابية 95
المطلب الثاني: النّظام الحزبي..... 99
نشأة الظاهرة الحزبية في لبنان..... 100
أبرز الأحزاب السياسية اللبنانية..... 102
المبحث الثاني: تحديات بناء الدولة في لبنان..... 112
المطلب الأول: التحديات الداخلية..... 112
نظام الحكم الطائفي اللبناني وهيمنة النخبة التي تتخفى خلف قناع الطائفية..... 112
مواطن الضعف في الإقتصاد الكلي..... 113
ضعف وتدهور المؤسسات ونظام إدارة الحكم..... 116
البنية التحتية وسوء الإدارة وعدم كفاية الإستثمارات..... 117

تفاوت رأس المال البشري وعدم توافق المهارات مع إحتياجات السوق..... 118
التدهور البيئي 120
المطلب الثاني: التحديات الخارجية..... 121
التحالفات الإقليمية وضعف سلطة الدولة ونظام الحكم والقدرات المؤسساتية..... 121
نتائج الأزمة السورية..... 122
التبعية للخارج..... 123
علاقة الطوائف بالخارج..... 123
خلاصة الفصل..... 125
الخاتمة..... 126
المراجع
الفهرس
الملخص

الملخص :

تناولت الدراسة موضوع التعددية الطائفية و أثرها على البناء الدولاتي من خلال عرض الإتجاهات المختلفة في تفسير مفهوم الطائفية و الطائفية السياسية ، وهذا لحداثة المصطلح وكونه لا يزال في طور النشأة و كذلك تأثيره على بناء الدولة ، و تركز الدراسة على الحالة اللبنانية خاصة وأن المجتمع اللبناني يتميز بالتنوع الطائفي والمذهبي، الأمر الذي فتح المجال أمام اندلاع حرب أهلية وضع اتفاق الطائف لعام 1989 حدا لها. هذا الأخير يعتبر بداية لتشكل نظام سياسي جديد قائم على الديمقراطية التوافقية، لكنه خلّف نتائج مختلفة على الساحة اللبنانية جعلت القوى السياسية والاجتماعية بين معارض وموافق لهذا النظام بحجة أنه يحمي جميع الطوائف خاصة الأقليات و طرف آخر معارض للنظام، والذي يرى بأن لبنان يمر بحالة من الجمود السياسي على الرغم من انتهاجه للمنهج التوافقي، هذا ما أدى إلى عرقلة البناء الدولاتي .

لا يزال بناء الدولة الحديثة في لبنان نظام جديد ينفض عنه نظام الطائفية السياسية ، ويرضى به الجميع فإبقاؤها و ترسيخها يكمن في تمسك الطبقة السلطوية بها، فالأساس الطائفي للنظام و تغذية الطائفية في المجتمع و في الحياة السياسية يوفر شروط استمرار نظام الطبقة المسيطرة و تجديد نفسها و سلطتها، كما يخدم القوى الخارجية التي ترى في الطائفية و التناقضات التي تعززها مدخلا لها تستخدمها وفقا لأغراضها و مصالحها داخل لبنان و في محيطه .

Abstract:

The study dealt with the issue multi sectarianism and its impact on international construction through the presentation of different trends in the perception of the concept of sectarianism and political sectarianism and the modernity of the term and being still in the process of development and its implications for the building of the state and the study focuses on the Lebanese situation and here ended the Taif agreement and was beginning to form a new political system based on consensual democracy behind the latter different results on the Lebanese arena made the political and social forces between the opposition and the approval of this system on the pretext that it protects all communities , especially minorities and another party opposed to the regime , which sees that Lebanon is in a state of political of stalemate in spite of its approach to the consensual approach , as well as the most important challenges facing the establishments of the Lebanese state , which led to the obstructions of international construction.

The building of a modern state in Lebanon is still a new system that stops the system of political sectarianism and is accepted by all. Its preservation and consolidation lies in the belonging of the authoritarian class to the sectarianism of the regime and the nurturing of sectarianism in society and political life. Serves the forces that see sectarianism and contradictions reinforced by the inputs they use according to their purpose and interests within Lebanon and its surrounding.

الملاحـــــق

وثيقة الوفاق الوطني ـ اتفاق الطائف

أولاً: المبادئ العامة والإصلاحات ٢

١ـ المبادئ العامة..... ٢

٢ ـ الإصلاحات السياسية ٢

أ ـ مجلس النواب ٢

ب ـ رئيس الجمهورية ٣

ج ـ رئيس مجلس الوزراء. ٤

دـ مجلس الوزراء ٤

هـ ـ الوزير ٥

وـ استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء ٥

زـ إلغاء الطائفية السياسية..... ٥

٣ـ الإصلاحات الأخرى..... ٦

أـ اللامركزية الإدارية ٦

ب ـ المحاكم ٦

ج ـ قانون الانتخابات النيابية: ٧

هـ ـ التربية والتعليم. ٧

وـ الإعلام..... ٧

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية..... ٨

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي ٩

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية..... ٩

أولاً: المبادئ العامة والإصلاحات

١ـ المبادئ العامة

أ ـ لبنان وطن حر مستقل ، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.
ب ـ لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها ،كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.
ج ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.
د ـ الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.
ه ـ النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.
و ـ النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.
ز ـ الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام .
ح ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي .
ط ـ أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين .فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون ، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم لا توطين.
ي ـ لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢ ـ الإصلاحات السياسية

أ ـ مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها :
١ ـ ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.
٢ ـ للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.
٣ ـ كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.
٤ ـ الدائرة الانتخابية هي المحافظة.
٥ ـ إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ ـ بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
ب ـ نسبياً بين طوائف كل من الفئتين
ج ـ نسبياً بين المناطق
٦ ـ يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين . أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة ، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.
٧ـ مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب ـ رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:
١ ـ يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.
٢ ـ يرئس المجلس الأعلى للدفاع.
٣ ـ يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره .
٤ ـ يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه ، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.
٥ ـ يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.
٦ ـ يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.
٧ ـ يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.
٨ ـ يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.
٩ ـ يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.
١٠ ـ يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم .
١١ ـ يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة ، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.
١٢ ـ يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.
١٣ ـ يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم .

١٤ ـ لرئيس الجهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.
١٥ ـ يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.
١٦ ـ يمنح العفو الخاص بمرسوم.
١٧ ـ لاتبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج ـ رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية :
١ـ يرئس مجلس الوزراء.
٢ـ يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحيتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.
٣ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.
٤ـ يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.
٥ـ يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.
٦ـ يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس لجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها،وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.
٧ـ يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.
٨ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.
٩ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع .

د ـ مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها :
١ـ وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.
٢ـ السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.
٣ـ إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.
٤ـ تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥ـ الحق بحل مجلس النواب بناءً على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٦ـ عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء .

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي: حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ ـ الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و ـ استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء

١ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ ـ إذا استقال رئيسها.

ب ـ إذا فقدت اكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها .

ج ـ بوفاة رئيسها

د ـ عند بدء ولاية رئيس الجمهورية

ه ـ عند بدء ولاية مجلس النواب

و ـ عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢ـ تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣ـ عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز ـ إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية

واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية .
ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي :

أ ـ إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب ـ إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية

٣ـ الإصلاحات الأخرى

أـ اللامركزية الإدارية

١ـ الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢ ـ توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً .

٣ ـ إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤ـ اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب جلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

٥ ـ اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب ـ المحاكم

أ ـ ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور :

١ـ يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢ـ ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن لانتخابات الرئاسية والنيابية .

٣ـ للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

(أ) رئيس الجمهورية
(ب) رئيس مجلس النواب
(ج) رئيس مجلس الوزراء
(د) نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب ـ تأمينا لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ :

١ـ الأحوال الشخصية.

٢ـ حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية

٣ـ حرية التعليم الديني.

ج ـ تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج ـ قانون الانتخابات النيابية:

تجري لانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة: يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات .

دـ إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ ـ التربية والتعليم.

١ـ توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل

٢ـ التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣ـ حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي

٤ـ إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥ـ إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و ـ الإعلام

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني . تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ـ الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً .

٣ـ تعزيز القوات المسلحة:

أ ـ إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته .

ب ـ تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء .

ج ـ يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي

د ـ عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها .

ه ـ يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤ ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي . ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان ، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني ، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق

المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك .

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي :

أ- العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة .

ب ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج ـ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولان تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته

اتفاق الدوحة

وينص الاتفاق على ما يلي:

برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر،
واستكمالاً لجهود اللجنة الوزارية العربية لمعالجة الأزمة اللبنانية برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر والسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب المعالي وزراء خارجية: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي وسلطنة عمان والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية، واستناداً إلى المبادرة العربية في شأن احتواء الأزمة اللبنانية،

وتنفيذاً للاتفاق الذي تم بين الفرقاء اللبنانيين برعاية اللجنة الوزارية العربية في بيروت بتاريخ 2008/5/15 والذي هو جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان.

عُقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال الفترة من 16 – 2008/5/21 بمشاركة القيادات السياسية اللبنانية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الذين أكدوا حرصهم على إنقاذ لبنان والخروج من الأزمة السياسية الراهنة وتداعياتها الخطيرة على صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي بين اللبنانيين والتزامهم مبادئ الدستور اللبناني واتفاق الطائف، وكنتيجة لأعمال المؤتمر وما دار من مشاورات ولقاءات ثنائية وجماعية أجرتها رئاسة اللجنة الوزارية العربية وأعضاؤها مع جميع الأطراف المشاركة في هذا المؤتمر،

تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني إلى الانعقاد طبقاً للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، علماً بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.

ثانياً: تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيراً توزع على أساس 16 وزيراً للأغلبية – 11 للمعارضة – 3 للرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

ثالثاً: اعتماد القضاء طبقاً لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان بحيث يبقى قضاءا مرجعيون – حاصبيا دائرة انتخابية واحدة، وكذلك بعلبك – الهرمل، والبقاع الغربي – راشيا.

وفي ما يتعلق ببيروت يتم تقسيمها على الوجه التالي:

الدائرة الأولى: الأشرفية – الرميل – الصيفي.

الدائرة الثانية: الباشورة – المدوّر – المرفأ.

الدائرة الثالثة: ميناء الحصن – عين المريسة – المزرعة – المصيطبة – رأس بيروت – زقاق البلاط.

الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال إلى المجلس النيابي والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقاً للأصول المتبعة.

رابعاً: وتنفيذاً لنص اتفاق بيروت المشار إليه وبصفة خاصة ما جاء في الفقرتين 4 و5 واللتين نصتا على:

4 – تتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

5 – إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقاتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين...".

وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقاً للفقرة الخامسة من اتفاق بيروت، وتم الاتفاق على ما يلي:

حظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه في ما قد يطرأ من خلافات أياً كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معاً في إطار نظام ديموقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يُشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.

تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارّون من وجه العدالة، احتراماً لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات إلى القضاء اللبناني.
يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

خامساً: إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.

تتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة في اليوم الحادي والعشرين من شهر أيار (مايو) لسنة 2008 من قبل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر، وبحضور رئيس اللجنة الوزارية العربية وأعضائها.